

أشغال الندوة العلمية الدولية  
في موضوع :

## **الاقتصاد الوطني والحاجة إلى نموذج تنموي جديد**

من تنظيم فريق الأصالّة و المعاصرة  
بمجلسي البرلمان

14 أبريل 2014





# الفهرس

- تقديم، للسيد حكيم بنشماش،  
رئيس فريق الأصالة و المعاصرة بمجلس المستشارين ..... 5
- الكلمة الافتتاحية للسيد حكيم بنشماش،  
رئيس فريق الأصالة و المعاصرة بمجلس المستشارين ..... 9
- كلمة الدكتور محمد الشيخ بيد الله،  
رئيس مجلس المستشارين ..... 15
- كلمة السيد رشيد الطالببي العلمي،  
رئيس مجلس النواب ..... 19
- كلمة السيد مصطفى البكوري،  
الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ..... 21
- عرض السيد محمد بوسعيد،  
وزير الاقتصاد والمالية ..... 25
- «الرأسمال البشري وأسئلة التربية والتعليم» عبد العظيم الكروج،  
الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية المكلف بالتكوين المهني ..... 39
- «حاجة المغرب إلى جيل ثان من الإصلاحات الجذرية» عبد العالي بنعمور،  
رئيس مجلس المنافسة ..... 45
- «إصلاح الدولة كأفق للجهوية الموسعة، أية منطلقات لربط خطاب النوايا  
بإكراهات التفعيل» علي بوعبيد،  
المندوب العام لمؤسسة عبد الرحيم بوعبيد للدراسات والأبحاث ..... 55
- «العجز الاستراتيجي والمشكل الاقتصادية الكبرى للمغرب» نجيب أقصبي،  
أستاذ الاقتصاد بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، الرباط ..... 61
- «الصفقات العمومية، رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»  
أحمد رحو، عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ..... 63

- «قصور تمويل الاقتصاد الوطني» محمد بدير،  
 رئيس قطب بصندوق الضمان المركزي ..... 71
- «التقييم الكمي لفعالية السياسات العمومية في ميدان الصحة والتعليم على المستوى الجهوي»  
 محمد كريم، أستاذ بجامعة محمد الخامس السويسي- كلية الحقوق ، سلا ..... 75
- «النموذج التنموي وإستراتيجية النهوض بالتشغيل» عبد السلام الصديقي،  
 وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية..... 79
- «الابتكار والبحث العلمي بالمغرب» عمر عطو اليوسفي،  
 رئيس قسم الابتكار والتثمين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر..... 83
- «الآليات المؤسسية لاقتصاد وطني تنافسي اندماجي» نوح الهرموزي،  
 خبير ومحلل اقتصادي ورئيس مشروع منبر الحرية ..... 87
- «مقتضيات الحكامة الاقتصادية على ضوء دستور 2011 وتحديات التنمية»  
 هشام عطوش، رئيس منتدى الاقتصاديين المغاربة ..... 93
- «دور الاستثمارات الهيكلية الكبرى في إرساء أسس جهوية متقدمة»  
 عبد الرحمان الصديقي، مسؤول عن وحدة البحث للتنمية المستدامة  
 والحكامة الترابية بكلية الحقوق بطنجة ..... 99
- «من أجل رؤية متحررة لإنتاج صيغ متجددة للأنموذج التنموي المغربي»  
 محمد تملدو، الرئيس المؤسس لشبكة البراليين العرب ..... 105

حكيم بنشماش،  
رئيس فريق الأصالة و المعاصرة  
بمجلس المستشارين

لا يخفى على أحد أن العالم يشهد تحولات جذرية جراء الأزمة المالية العالمية الأخيرة والتي أرخت بظلالها على العديد من الاقتصاديات، حتى اضطرت بعضها إلى إعلان إفلاسها فيما استطاعت أخرى الصمود وتفادي الأسوأ عبر اتخاذ تدابير متعددة، من بينها تدابير تقشفية. وإذا يعتبر البعض أن زمن الأزمة قد ولى، إلا أن المؤشرات الاقتصادية العالمية تشير إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال عرضة للعديد من المخاطر والتحديات، ولا أدل على ذلك ضعف معدلات النمو الاقتصادي العالمي كما تعكسها معطيات وأرقام المؤسسات الدولية المختصة.

المغرب، في إطار تفاعله مع بيئته الجهوية والدولية شديدة التعقيد، تمكن على مدى العقود الثلاث المنصرمة (1980-2010)، من تحقيق معدلات نمو سنوية تعتبر نسبيا مرتفعة (تقدر بحوالي 4% سنويا)، رغم انفتاحه على معظم هذه الاقتصاديات التي تعاني الأزمة، وذلك بفضل نموذج يقوم على دعم الطلب الداخلي عبر تشجيع الاستهلاك والرفع من مستويات الاستثمار، وهو النموذج الذي بلغ أوجه لا محالة في العشرية الأخيرة حيث مكن من تحقيق نمو بمعدل 4.6% في السنة.

إلا أن التحليل العمق لمسار تطور الاقتصاد المغربي وقواعد اشتغاله على امتداد العشر سنوات الفارطة يبين عدم استدامة هذا النموذج، ويؤكد، بالنتيجة، الحاجة الملحة إلى البحث عن نموذج تنموي جديد، وذلك لاعتبارات عدة، أهمها:

أولا، أن دعم الطلب الداخلي لم يواكبه، بالقدر المأمول، نمو وتطور على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني، الذي ظلت إنتاجيته محدودة إن لم نقل سلبية بالنسبة للقطاع الصناعي و الخدمات. و من المؤكد أن مساهمة الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج في نسبة النمو الاقتصادي هي سلبية، خصوصا إنتاجية العمل حيث أصبحت تعادل -0.26- بالمائة منذ سنة 2007 مقابل 0.18 بالمائة ما بين 1996 و 2007، وهذا ما نجم عنه تنام منقطع النظير للواردات (بوثيرة 12% سنويا ما بين 2006 و 2012) مقابل نمو طفيف للصادرات لم يتعدى نسبة 7% كمعدل ارتفاع سنوي خلال نفس الفترة.

و كنتيجة حتمية لهذه الوضعية، أصبح الاقتصاد المغربي اليوم يعاني شحا في السيولة، بسبب تراجع الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة (3 أشهر من الاستيراد عوض سنة كاملة في 2006)، وتفاقم عجز الميزانية (أكثر من 7 % سنة 2013) الذي أصبحت تضطر لإزاءه الدولة، لتمويل جزء من حاجياتها الاستهلاكية، إلى استنزاف الإمكانيات التمويلية الوطنية، محدثة أثر مزاحمة على القطاع الخاص واختلالا في التمويل ما بين القطاع العام و الخاص. ومن المؤكد أن بلادنا كباقي دول منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط، في حاجة منتظمة و بنيوية للتمويلات الخارجية، الشيء الذي يجعل اقتصاد بلدنا غير محمي ضد الصدمات الخارجية.

و بالمقابل عرف الادخار الوطني نموا طفيفا نتيجة لسياسة دعم الاستهلاك حيث انتقل من 23.2 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 إلى 25.3 % سنة 2012، في الوقت الذي ارتفع فيه الاستثمار الوطني من 29.4 % إلى 35.5 % من الناتج الداخلي الخام.

ثانيا، محدودية النجاعة والفعالية على مستوى السياسة الاستثمارية المعتمدة، حيث أننا بمجهود استثماري ضخم يضاهي 36 % من الناتج الداخلي الخام نحقق، بالكاد، نسب نمو تتراوح بين 2 % و 4 % في الوقت الذي تحقق فيه تركيا على سبيل المثال نموا اقتصاديا سنويا بمعدل 5 % بفضل مجهود استثماري يناهز 19 % فقط، وفي الوقت الذي لا يتعدى فيه هذا المجهود الاستثماري في رومانيا 21 %، وفي تايلاند 27.5 %، وفي ماليزيا 20.7 % وفي أندونيسيا 24.6 %، وهي جميعها تحقق معدلات نمو أعلى مما تمكن اقتصادنا الوطني من تحقيقه.

ثالثا، الاستثمارات الأجنبية فقد تركزت بدورها بالأساس على القطاعات ذات القيمة المضافة الضئيلة (البناء والأشغال العمومية والأوفشورينغ offshoring)، حيث يسجل تراجع على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعة والاتصالات التي انخفضت على التوالي من 32.8 % و 38.6 % في الفترة ما بين 2000 و 2004 إلى 14.2 % و 16.8 % ما بين 2005 و 2011، في الوقت الذي قفزت فيه نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار والبناء من 9.1 % ما بين 2000 و 2004 إلى 21.7 % ما بين 2005 و 2011، وفي قطاع السياحة من 3.3 % إلى 18.5 %.

رابعا، قطاعات الفلاحة، البناء، الأشغال العمومية، والخدمات، تبقى القطاعات الإنتاجية الأساسية للنمو الاقتصادي بالمغرب بمساهمة تقدر ب 80 % في القيمة المضافة الإجمالية، في الوقت الذي لا تتعدى فيه مساهمة قطاع الصناعة 14 %، وذلك بسبب سياسة استثمارية تفتقر لمقومات النجاعة والفعالية، أهم تجلياتها عدم

انتظام الاستراتيجيات القطاعية ضمن تصور استراتيجي متكامل ومتناغم، ذلك أن المغرب يتوفر في أحسن الأحوال على بعض الاستراتيجيات أو المخططات القطاعية دون التوفر على إستراتيجية تنموية مندمجة.

خامسا، النمو الإقتصادي بالمغرب، على الرغم من أهمية النسب المسجلة سنويا، لا يحدث الشغل في الحد الأدنى المطلوب، إذ أن مستويات البطالة بالمغرب (حوالي 10%)، وبشكل خاص لدى الشباب (حوالي 22%) تبقى جد مقلقة رغم مستوياته التي تعادل النسب المسجلة في عديد من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط. ففي ظل غياب التنسيق بين الوكالات والإدارات والبرامج الحكومية المتعلقة بتحسين قابلية الشباب للتشغيل (Amélioration de l'employabilité des jeunes)، وفي ظل سياسة تنموية لا تضع العنصر البشري ضمن أولوياتها، فضلا عن افتقارها إلى مقومات الرؤية المندمجة، من الصعب توقع تحقيق اختراق مهم في هذا المجال.

سادسا، إشكالية النمو بالمغرب هي إشكالية حكامته أكثر منها إشكالية موارد أو فرص، ويتجلى ضعف أو سوء الحكامة بالأساس في التأخر المسجل على مستوى تفعيل الأوراش الإصلاحية الهيكلية (إصلاح المنظومة الجبائية، إصلاح أنظمة التقاعد، إصلاح نظام المقاصة، إصلاح القضاء...)، وفي التباطؤ على مستوى تنزيل وإطلاق ديناميات الإصلاح التي يعد بها الدستور الجديد، ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة.

سابعا، البعد الجهوي يكاد يغيب في المعادلة التنموية، ولا أدل على ذلك التفاوتات المسجلة على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية: 4 جهات فقط تستفيد من 40% من غلاف الاستثمار العمومي في حين تقسم كل الجهات الأخرى 60% المتبقية. إضافة إلى أن البعد الجهوي سيمكن من ضبط كبير لحركات النمو الاقتصادي انطلاقا من الجهات، مما سيكسب لامحالة نقطا إضافية في نسب النمو الاقتصادي المحققة على المستوى الوطني.

في ظل هذه الإكراهات وعلى ضوء التحديات التي يواجهها الاقتصاد المغربي في ظروف تتسم بضيق هامش المناورة، أصبح من الضروري التفكير في نموذج تنموي جديد أو متجدد، كما يحلو للبعض تسميته: نموذجا شموليا ومستداما، نموذجا يمكن من خلق الثروة والشغل ويوفر العدالة الاجتماعية و المجالية على حد سواء، نموذجا تلعب فيه الدولة دورا متجددا عبر سياسات عمومية متجانسة وأكثر نجاعة.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه البعض على ضرورة القطع مع سياسة دعم الاستهلاك، من خلال تدابير جبائية و جمركية أو تدابير تمس الدخل، والتركيز على دعم

وتشجيع الصادرات عبر توجيه أورش الدولة نحو مخططات التصدير بهدف إعادة التوازن لميزان الأداءات، يرى آخرون أن التنمية الشاملة عبر التصنيع هي السبيل الأوحد لخلق فرص عمل قارة وسوق أوسع، وبالتالي لتقوية الطلب الداخلي والرفع من الإنتاجية والفعالية.

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي، فالحل يكمن في الاستثمارية في التوجهات الإصلاحية المعتمدة خلال العشر سنوات الفارطة أكثر منه في تغيير مسار السياسة المغربية في مجال الاستثمار، على اعتبار أن الاقتصاد المغربي يجب أن ينتقل من مستوى الإنتاجية إلى مستوى التنافسية.

و يرى خبراء الصندوق أن الحل يكمن بالأساس في تطعيم معادلة الإنتاج الوطني، التي تقوم حاليا على عاملين اثنين هما الرأسمال والعمل، بعامل ثالث: العامل البشري (التكوين، تشغيل الشباب...)، وبعامل رابع يعتبر أكثر صعوبة: العامل التكنولوجي (برامج البحث والتطوير، التجديد والإبداع....).

وللإجابة على الإشكاليات الكبرى المرتبطة بالنموذج التنموي المعتمد ببلادنا وبغية وضع مجمل الفرضيات المرتبطة بأسس وأبعاد ورهانات وميكانيزمات اشتغال هذا النموذج التنموي على محك النقد والتساؤل ، ارتأينا في فريقنا الأصالة والمعاصرة تنظيم ندوة علمية حول الموضوع، وذلك في أفق بحث ما إذا كان يتعين على الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين الانخراط الجماعي في وضع أسس ومعاليم «براديغم» جديد قادر على تقديم أجوبة متجددة لأسئلة النموذج التنموي.

وحري بالذكر، أن هذه الندوة العلمية الدولية التي نظمت بتاريخ 14 أبريل 2014 في جلسة افتتاحية تلتها ثلاث ورشات موازية همت الأسئلة المرتبطة بالنموذج التنموي في أبعاده الماكرو-اقتصادية و الميكرو-اقتصادية و التفكير في معاليم ومقومات النموذج التنموي المنشود، لقيت نجاحا كبيرا و مشاركة قوية لسياسيين و باحثين من داخل المغرب و من خارجه، أسهموا بتميز في إغناء النقاش حول مقومات النموذج التنموي البديل من خلال مداخلات قيمة شملت، بالدرس والتحليل، مختلف أبعاد النمو الاقتصادي ببلادنا و مكنت من الوقوف على أهم معيقاته و تحدياته. هذه المداخلات، كما تم تفريغها اعتمادا على التسجيلات الصوتية، نوردها مجتمعة في هذا الكتاب تعميما للفائدة و أملا منا بأن يشكل هذا الأخير مرجعا للنقاش العام المستمر بشأن موضوع النموذج التنموي بالمغرب.

## الكلمة الافتتاحية للسيد حكيم بنشماش

رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،  
السيد رئيس مجلس النواب المحترم،  
السادة الوزراء المحترمون،  
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،  
السادة الأمناء العامون للأحزاب السياسية الوطنية،  
السادة رؤساء وممثلو الهيئات والمؤسسات الوطنية ومؤسسات الحكامة،  
السيدات والسادة رؤساء وممثلو النقابات الوطنية،  
السيدات والسادة ممثلو الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب وبنك المغرب،  
السيد سفير الدنمارك المحترم،  
السيدات والسادة رؤساء وممثلو هيئات و مراكز الدراسات،  
السيدات والسادة ممثلو المنابر الإعلامية الوطنية والدولية،  
أيها الحضور الكريم،

أعتذر سلفا إن كنت قد تناسيت سهوا ذكر إحدى المؤسسات الحاضرة معنا في هذه الندوة العلمية الدولية حول موضوع «الاقتصاد الوطني والحاجة إلى نموذج تنموي جديد».

يسعدني في البداية، باسمي شخصيا وباسم الأخت ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، وباسم الفريقين، أن نشكركم جزيل الشكر على هذا الحضور وأن نعلن افتتاح أشغال هذه الندوة الدولية العلمية حول الاقتصاد الوطني والحاجة إلى نموذج تنموي جديد.

أريد في البداية أن أشير إلى أن هذه الندوة التي ينظمها فريقا حزب الأصالة والمعاصرة برحاب مجلس المستشارين، هذه الندوة في برنامجنا هي مجرد مدخل، نتوخى من خلاله إطلاق النقاش الوطني أو التفكير الجماعي حول جملة من القضايا والأسئلة الكبرى المرتبطة باقتصادنا الوطني، في إطار تفاعله العميق مع بيئة جهوية ودولية شديدة التعقيد.

أقول هي مجرد مدخل لأننا نعتزم في الفريقين البرلمانيين إطلاق برنامج متكامل لسلسلة من الندوات الموضوعاتية وحلقات التفكير والدراسة حول كل



الجوانب المرتبطة بالنموذج التنموي القائم ببلادنا، طبعا في إطار تفاعله العميق مع متغيرات هذا العالم المعولم، الذي أضحى يمثل - كما نعرف جميعا - قرية كوكبية.

الهدف المعلن من هذه الندوة ومن سلسلة الندوات الموضوعاتية القادمة هو إطلاق تفكير جماعي، نرجو أن تنخرط فيه كل الأحزاب السياسية وكل المؤسسات والهيئات المعنية والخبرات الوطنية كذلك المعنية، من أجل بلورة معالم *paradigme* جديد يسمح بإرساء مقومات نموذج تنموي جديد أو متجدد - سنرى فيما بعد ما هي التسمية المناسبة - نموذج تنموي قادر على رفع التحديات والإكراهات التي تشير كافة المعطيات إلى أنها سوف تتفاقم وتتعاظم في المستقبل القريب والبعيد.

نحن في فريقنا الأصالة والمعاصرة ننطلق في الفلسفة المؤطرة لهذه الندوة من فرضية اشتغلنا عليها منذ، على الأقل 4 سنوات، وخصوصا في المحطات المرتبطة بمناقشة مشاريع القوانين المالية. فرضية مضمونها ببساطة أن النموذج التنموي المعتمد ببلادنا قد أصبح اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى إعادة نظر وإلى مراجعة، وجب أن تكون - في اعتقادنا - عميقة في اتجاه صياغة وبلورة معالم ومقومات نموذج تنموي جديد، تتوفر فيه مقومات الاستدامة، نموذج قادر على خلق الثروة والشغل وقادر على توفير العدالة الاجتماعية والمجالية على حد سواء، نموذج تلعب فيه الدولة دورا مغايرا عبر سياسات عمومية متجانسة وأكثر نجاعة.

الحاجة إلى مراجعة النموذج التنموي القائم هي في نظرنا المتواضع إحدى المداخل الأساسية التي لا غنى عنها من أجل أن يتبوأ المغرب المكانة الجديرة به في هذا العالم المتغير باستمرار، والذي يفرض على أجندة الأمم كلها تحديات جمة، يلعب فيها عامل الزمن دورا قد يكون حاسما.

الوثائق التي بين أيديكم تشرح بتركيز دواعي وموجبات هذه الضرورة التي نستشعرها، ضرورة إعادة التفكير في النموذج التنموي القائم. الوثائق التي بين أيديكم تشرح الاعتبارات التي تستوجب مثل هذه الضرورة التي نشدد على ملحاية أن تنخرط فيها الدولة والحكومة والأحزاب وكل الفاعلين الدوليين وغير الدوليين. إحدى أهم هذه الاعتبارات التي تستوجب إعادة النظر في النموذج التنموي القائم هي أن المغرب في إطار تفاعله مع بيئته الجهوية والدولية تمكن بفضل النموذج التنموي المعتمد منذ ما يزيد على 30 سنة، وبالضبط منذ 1980 إلى 2010، من تحقيق معدلات نمو سنوية تعتبر نسبيا مرتفعة، المعدل المتوسط خلال ثلاثين سنة المنصرمة هو 4% سنويا، هذا النموذج الذي بلغ أوجه خلال العشرية الأخيرة، حيث تمكن من تحقيق معدل نمو 4.6% في السنة، إلا أننا نعتقد أن التحليل العميق لمسار



تطور الاقتصاد المغربي ولقواعد اشتغاله على مدى العشر سنوات الفارطة يبين أن هذا النموذج لم يعد يتوفر على مقومات الاستدامة، ويؤكد هذا التحليل الحاجة الملحة للبحث عن نموذج تنموي جديد.

أولاً، نلاحظ أن دعم الطلب الداخلي، وهي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا النموذج التنموي، لم يواكبه بالقدر المأمول نمو وتطور على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني الذي ظلت إنتاجيته على العموم محدودة، إن لم نقل سلبية، بالنسبة للقطاع الصناعي والخدمات. ومن المؤكد أن مساهمة الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج في نسبة النمو الاقتصادي هي سلبية، خصوصاً إنتاجية العمل، حيث تشير الإحصائيات أن إنتاجية العمل أصبحت تعادل ناقص 0.26 % منذ سنة 2007، مقابل 0.18 % في الفترة الممتدة من 1996 إلى 2007، وهو ما نجم عنه تنامي منقطع النظير للواردات بوتيرة تفوق وتيرة الصادرات. وكنتيجة حتمية لهذه الوضعية، أصبح الاقتصاد الوطني يعاني اليوم شحا في السيولة بسبب تراجع الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة، وأصبح يعاني تفاقمًا مضطربًا في عجز الميزانية (سنة 2013 وصلنا لـ 7 %) وهو ما يضطر الدولة، لتمويل جزء من حاجياتها الاستهلاكية، إلى استنزاف الإمكانيات التمويلية الوطنية، محدثة بذلك أثر مزاحمة على القطاع الخاص واختلالاً في التمويل ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، بالإضافة طبعاً إلى الحاجة المنتظمة، وتكاد تكون حاجة بنيوية للتمويلات الخارجية، وهو ما يجعل اقتصاد بلدنا غير محمي ضد الصدمات الخارجية.

ثانياً، محدودية النجاعة والفعالية على مستوى السياسة الاستثمارية المعتمدة، حيث أننا نلاحظ أنه بمجهود استثماري ضخم، يضاهي 36 % من الناتج الداخلي الخام، بالكاد نحقق نسب نمو تتراوح بين 2 % و 4 % من الناتج الداخلي الخام، في الوقت الذي تحقق فيه بلدان أخرى معدلات نمو تفوق المجهود الاستثماري العمومي، وعلى سبيل المثال فتركيا مثلاً تحقق نمواً اقتصادياً سنوياً بمعدل 5 % بمجهود استثماري يناهز 19 % فقط (عندنا نحن 36 %)، رومانيا 21 %، التايلاند 27.5 %، ماليزيا 20.7 %، أندونيسيا 24.6 %. هذه الدول وغيرها، جميعها تحقق معدلات نمو تفوق ما يحققه بلدنا، ولكن بمجهود استثماري أقل، مما يؤثر على وجود خلل في نجاعة وفعالية السياسة الاستثمارية المعتمدة ببلادنا.

وحتى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فقد تركزت بالأساس على القطاعات ذات القيمة المضافة الضئيلة، أعني البناء والأشغال العمومية والأوفشورينغ Offshoring، حيث يسجل تراجع على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعة

والاتصالات التي انخفضت على التوالي من 32.8 % و 38.6 % في الفترة الممتدة من 2000 إلى سنة 2004، إلى 14.2 % و 16.8 % ما بين 2005 و 2011، في الوقت الذي قفزت فيه نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار والبناء من 9.1 % ما بين 2000 و 2004 إلى 21 % ما بين 2005 و 2011.

ثالثا، على مستوى بنية الاقتصاد الوطني، نلاحظ أن قطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والخدمات تبقى القطاعات الإنتاجية الأساسية للنمو الاقتصادي بالمغرب، بمساهمة تقدر ب 80 % في القيمة المضافة الإجمالية، في الوقت الذي لا تتعدى فيه مساهمة قطاع الصناعة 14 %.

النمو الاقتصادي المحقق ببلادنا على الرغم من أهمية النسب المسجلة سنويا لا يحدث الشغل في الحد الأدنى المطلوب، إذ أن مستويات البطالة التي تقدر في 10 %، وبشكل خاص في صفوف الشباب (22 %)، تبقى جد مقلقة رغم مستوياته التي تعادل النسب المسجلة في عدد من دول منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

إشكالية النمو في المغرب هي في جزء منها إشكالية حكامته، أكثر منها إشكالية موارد أو فرص. ومن ضمن مظاهر وتجليات عديدة، فإن ضعف أو سوء الحكامة يتجلى بالأساس في التأخر المسجل على مستوى تفعيل الأوراش الإصلاحية الهيكلية، ومنها: إصلاح المنظومة الجبائية، إصلاح أنظمة التقاعد، إصلاح نظام المقاصة، إصلاح القضاء... وفي التباطؤ وأحيانا التلكؤ على مستوى تنزيل وإطلاق ديناميات وأوراش الإصلاح التي يعد بها دستورنا الجديد، ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة.

وعلى ذكر ورش الجهوية المتقدمة، فإن المعطيات الموثقة تشير إلى أن البعد الجهوي يكاد يغيب في المعادلة التنموية، ولا أدل على ذلك التفاوتات المسجلة على مستوى التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، حيث أن 4 جهات فقط تستفيد من 40 % من غلاف الاستثمار العمومي، في حين تقتسم كل الجهات الأخرى 60 % المتبقية، فضلا طبعاً عن الغياب، الذي يكاد يكون لافتاً، لأي نفس استباقي في مشاريع القوانين المالية لاستباق وتهييء أرضية استقبال هذا الورش المؤسس، ورش الجهوية المتقدمة.

الحقيقة المؤكدة، انطلاقاً من هذه الاعتبارات ومن الاعتبارات الأخرى في الوثائق التي بين أيديكم، الحقيقة المؤكدة التي لا بد أن ندير لها الظاهر هي أن الاقتصاد الوطني يواجه في سياق هذه البيئة الجهوية والدولية شديدة التعقيد إكراهات وتحديات جمة، وهو ما يفرض علينا جميعاً التفكير في نموذج تنموي جديد أو

متجدد، نموذج تتوفر فيه مقومات الاستدامة، قادر على خلق الثروة والشغل، ويوفر حدا معقولا من العدالة الاجتماعية والمجالية، وتلعب فيه الدولة طبعا دورا مغايرا عبر سياسات عمومية متجانسة وأكثر نجاعة.

موضوع الندوة اليوم يطرح إشكاليات وأسئلة عميقة، وأول تلك الأسئلة - في نظرنا - ما يرتبط بوظائف وأدوار الدولة. نحن نستشعر بأنه آن الأوان من أجل إعادة فحص الأطروحات المتداولة في الفكر الاقتصادي والخطاب السياسي من أجل الوقوف على مدى قدرة هذه الأطروحات على الصمود واستيعاب التحولات والمتغيرات المتسارعة في البيئة العالمية، ونعتقد أن الحاجة ماسة اليوم إلى الإجابة على سؤال مركزي يتعلق بما إذا كانت الحاجة قائمة اليوم إلى إعادة التفكير في وظائف الدولة في بلادنا، وإلى صياغة *paradigme* جديد يعيد تعريف أدوار الدولة المغربية في ارتباط بالتحديات الاقتصادية الجمة القائمة اليوم والمرتبقة غذا.

هناك صنف ثاني من الأسئلة الشائكة التي يطرحها موضوع هذه الندوة، وتتعلق إجمالا بالمخاطر والاختلالات ذات الطابع الماكرو اقتصادي وإكراهات النمو الاقتصادي في بلادنا.

كما أن هناك صنفا ثالثا من الأسئلة يطرحها موضوع هذه الندوة، ويرتبط بالنموذج الاقتصادي في أبعاده الميكرو اقتصادية، ومنها أيضا سؤال أساسي وجوهري، ويتعلق بسؤال التمويل وإشكاليات تمويل المقاولات والتجهيزات الأساسية، بالإضافة طبعا إلى سؤال لا يقل أهمية، ويتعلق بدور الرأسمال البشري في النمو الاقتصادي، وطبعا أسئلة أخرى مرتبطة بالاختلالات الفادحة الموجودة في هذا النموذج التنموي في ميدان الابتكار والبحث العلمي.

هذه الندوة، حضرات السيدات والسادة، لا يمكن طبعا أن تجيب على كل هذه القضايا والأسئلة الشائكة. ومن هذا المنطلق، أكدنا بأنها هي مدخل، هي مقدمة لتفكير جماعي، نرجو أن يفضي إلى ولادة قناعة لدى جميع الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين الدولتيين وغير الدولتيين من أجل الانخراط الجماعي، قبل فوات الأوان، في وضع أسس ومعال *paradigme* جديد، قادر على تقديم أجوبة متجددة لأسئلة النموذج التنموي القائم.

البرنامج الذي بين أيديكم حافل بالكثير من المداخلات، ويسعدنا مرة ثانية أن نجدد الشكر لكل السادة الوزراء الحاضرين معنا وللسيدات والسادة ممثلي المؤسسات الوطنية، وخاصة المندوبية السامية للتخطيط، المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي، مجلس المنافسة، بنك المغرب، بالإضافة طبعاً إلى خبراء أجنب يحضرون معنا هذه الجلسة، ونتشرف كثيراً بحضور السيد السفير المحترم، سفير الدنمارك، وعدد من الكفاءات ومن الخبراء الاقتصاديين المغاربة، أساتذة أجلاء، يصعب علي أن أذكر أسماءهم كلهم.

أريد أن أستأذنكم، حضرات السيدات والسادة، قبل أن ننتقل إلى أولى الجلسات العلمية لهذه الندوة، تحت عنوان «النموذج التنموي، رؤى متقاطعة»، أريد أن أستأذنكم لأعطي الكلمة للدكتور محمد الشيخ بيد الله، السيد الرئيس المحترم، رئيس مجلس المستشارين.

## كلمة الدكتور محمد الشيخ بيد الله

رئيس مجلس المستشارين

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس والزميل المحترم، الأستاذ حكيم بنشماش،

السيد رئيس مجلس النواب، الأخ والصديق رشيد الطالبي العلمي، والذي أريد أن أهنئه على انتخابه لرئاسة مجلس النواب، متمنيا أن يشهد وشائج العمل بين المجلسين، السيدان الوزيران المحترمان،

الصديق العزيز، الأستاذ مصطفى البكوري،

السادة والسيدات المسؤولين والخبراء، كل واحد من موقعه وكل واحد بصفته، لكي لا أنسى بدوري إسماء من الأسماء الوازنة التي شرفتنا اليوم بحضورها.

الصديقة العزيزة، الأستاذة ميلودة،

أريد أن أتقدم بالشكر الجزيل، لأخي وصديقي، الأستاذ بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، والصديقة الأستاذة، ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، على هذه المبادرة المتميزة، متميزة فعلا براهنتها، ومتميزة بأهميتها وبأهمية موضوعها الذي يطرح تساؤلات عميقة و أساسية حول الأسئلة التي تطرح علينا يوميا من قبل المواطنين والمواطنات في قضاء وسائل عيشهم اليومي، والمتعلق بالاقتصاد الوطني والحاجة إلى نموذج تنموي.

أريد أن أؤكد أنني أتناسم معكم نفس الرؤية، بأن الوقت قد حان فعلا للتفكير في نماذج أو نموذج أو أنموذج تنموي مبتكر بعد عاصفة الأزمة الاقتصادية العالمية التي هزت أقوى اقتصاديات العالم، والتي فرضت تصور إفران نظام عالمي جديد يضع الآن ركائزه أمامنا.

الإشكالية المطروحة بالنسبة للفاعل السياسي أو النقابي أو الاقتصادي هي أن الاقتصاد الوطني الآن لم يعد قادرا على تلبية جميع الانتظارات الأساسية، من شغل هو الأول وتعليم وسكن وصحة، ولكن كذلك من مواكبة الحاجيات التنموية لأنماط العيش الجديدة التي تفرضها العولمة، من جهة، والثورة الرقمية، من جهة أخرى، وهيمنة السوق والاستهلاك، لكي لا أقول ديكتاتورية سوق الاستهلاك وما يواكبها من دعاية تدخل إلى جميع البيوت دون أي استئذان، وذلك رغم الجهود الكبيرة التي قامت بها بلادنا والانتقال إلى عدة مخططات، بعدما كانت هناك مخططات

خماسية، وكذلك هذه المجموعة من المخططات القطاعية: المغرب الأخضر، أليوتيس، السياحة... هذه مخططات هائلة تستشرف آفاق المستقبل، يمكن أن يكون بينها خيط ناظم في المستقبل لبلورة نموذج جديد.

أيها السادة والسيدات،

تلتئم هذه الندوة في سياق مطبوع بعدد كبير من الانتقالات والتحويلات، واسمحوا لي أن أمر بسرعة فائقة إلى بعض هذه التحويلات؛

• أولا، هناك تحولات مجتمعية ضاغطة ومتسارعة، تأتي كل يوم باحتياجات جديدة وانتظارات متجددة، تزيد إلحاحا كل يوم، وتساير- كما قلت - الفاعل السياسي والنقابي والاقتصادي؛

• هناك تحول ديمغرافي مرفوق بتحول وبائي متنامي للأمراض المزمنة، وتساكنها في بلادنا بعض الأمراض السارية وإشكالات الشيخوخة، أريد أن أقول أرقام ثلاثة؛

1- الآن مستوى الخصوبة عند النساء 2.2 %، وحتى يكون تجديد للسكان يجب أن تصل النسبة إلى 2 % على الأقل؛

2- الأمل في الحياة معدله 74 سنة؛

3- ثم الآن الأشخاص الذين لديهم أكثر من 60 سنة 8 %، وفي سنة 2015 أظن سيصل عددهم 15 %.

هذه إشكاليات جديدة، تغير المجتمع أماننا، وتأتي بمتطلبات لتمويل هذا الانتقال الديمغرافي، متطلبات صعبة.

• هناك تحول سياسي وانتقال ديمقراطي- الحمد لله - طبعاً سلس، ورغم ثمنه الباهظ، إلا أنه يفتح الأبواب، أبواب الأمل، لأنه سيفضي - لا محالة - إلى العقلنة، وبالأخص في الاستهلاك والحياء في الاستهلاك والحكمة الجيدة ومحاربة التبذير والسهر على الاستدامة في التنمية والحرص على حقوق الأجيال المقبلة عبر التدبير الديمقراطي للشأن الوطني والمحلي، في إطار دولة المؤسسات والقانون؛

• هناك تحولات بيئية تحيل على أكبر تحدي، يتمثل بالأساس في الانحباس الحراري - كما تعلمون - والتصحّر السريع والعواصف والفيضانات الجارفة، وتوالي سنوات الجفاف، ويطرح عبر ما يطرحه من إشكاليات، وبصفة تكاد تكون مستعجلة، مشكل الماء. وبهذه المناسبة نحمد الله تعالى على السياسة المائية التي نهجتها بلادنا بتبصر ملكي مستشرف للمستقبل.

هذه الانتقالات الهيكلية، تثير كذلك إشكاليات الغطاء النباتي بجميع أنواعه ووظائفه الإيكولوجية والاقتصادية والترفيهية والتوازن بين المدن وباقي أراضي المملكة، وهناك تحول طاقي، والحمد لله، السيد مصطفى، نحن دخلنا بصفة سلسلة. هنا يمكن أن نسجل بارتياح دخول بلادنا بسلاسة في هذا التحول عبر «مشروع نور» الذي يسهر عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والذي سيحد مما سيحد منه من الفاتورة الطاقية لبلادنا، ويساهم في المحافظة على بيئة سليمة على الأقل أو يحد من تدهورها، وعبره تلج بلادنا كذلك إلى الاقتصاد الأخضر، وهذا شيء مهم جدا.

أمام كل هذه التحولات العميقة و الهيكلية، وتحت ضغط العولمة وسيطرة السوق والتزايد المفرط في الاستهلاك وظهور أنماط جديدة للعيش، أما أن الأوان فعلا لتغيير نموذجنا التنموي واستشراف مشروع تنموي مبتكر؟

طبعاً ليست لدي المؤهلات للدخول في نقاش من هذا القبيل ولا في الدخول في نقاش الاقتصاد الدائري أو الاقتصاد المتوازي *linéaire* الذي يستخرج الموارد البشرية وتصنع وتستهلك ويتم تبذير قدر كبير منها، ومع ذلك، أعتبر أن اقتصادنا بعد 55 سنة من الاستقلال له مقومات وازنة، تؤثر على قدرة المملكة على ابتكار نموذج تنموي منسجم مع خصوصياتنا، وتتمثل هذه المقومات:

1- في إرساء أسس اقتصاد وطني، يضع في مقدمة أولوياته تنمية الرأس المال البشري الذي لا ينضب معينه، مقارنة بالموارد الطبيعية؛

2- اقتصاد وطني ما فتئ يثبت قدرته على التكيف اليقظ مع التقلبات الاقتصادية الجهوية والعالمية، ولا أحتاج إلى إعطاء مثال، وذلك على نحو متواتر، دونما تأثير كبير بالظرفيات السياسية، الجهوية والدولية وبالتغيرات الحكومية، وهذا شيء مهم جداً، للبيت رب يحميه؛

3- اقتصاد وطني ما فتئ يتغذى ويتعزز بالأجيال المتجددة من الإصلاحات التنموية الهيكلية التي انطلقت على الخصوص مع نهاية القرن الماضي، وهي الآن بصدد إرساء رؤية إستراتيجية استشرافية للجيل الزمني المقبل؛

4- اقتصاد وطني تضامني واجتماعي، يتمثل حرصه الأكيد في السعي إلى التقليل من الفوارق المجالية والجغرافية عبر توجه الجهوية الموسعة نحو تكريس التضامن بين الجهات، من جهة، وأيضاً السهر على التقليل من الفوارق الاجتماعية عبر مشاريع مبتكرة، وفي مقدمتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية



والعمل الاجتماعي الرائد المدر للخدمات وفرص الشغل الذي تضطلع به مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وهما مشروعان أثبتا نجاعتهما بفضل المقاربة التشاركية مع هيئات المجتمع المدني.

وهذا الثلاثي (الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني) قادر طبعا على رفع أغلب التحديات التي نجابهها.

إذا أضفنا إلى هذه المقومات وغيرها انخراط بلادنا الحازم في مفاوضات اتفاقية التبادل الحر العمق والشامل مع أوروبا، فإن ذلك يؤشر على إمكان واعد، لإرساء نموذج اقتصادي تنموي مغربي صاعد قادر على تحديات الانفتاح على محيط بلادنا، وبالأخص في شمالها وفي جنوبها، ومتطلبات التبادل الحر والعمق مع شركائنا.

لاشك أن المختصين والخبراء الذين شرفونا اليوم بحضورهم، وبعد العرض القيم الذي ألقاه الأستاذ بنشماش والوثائق التي بين يدينا، أن نجد إضاءات وومضات لإنارة الطريق حول التفكير بجدية حول التحول الذي سيتطلب بالطبع وقتا وثمانيا وتفكيراً ومقارنة وBenchmark مع نماذج أخرى.

نموذج يهدف إلى رفع مختلف التحديات والبحث عن أجوبة معقولة موضوعية للانتظارات الصعبة الضاغطة لمواطناتنا ومواطنينا في هذه الألفية، التحديات التي تواجه بلادنا وإقامة منظومة اقتصادية متكاملة ومحفزة للنمو وخلق الثروات، قادرة على استقبال تدفق الرساميل، قادرة على ترسيخ الثقة في بلادنا وتحسينها ومدة لفرص الشغل وتأمين الحماية الاجتماعية، وتلبي حاجيات المواطنين والمواطنات، وبالأخص، حسب أنماط العيش المتجددة، وتحافظ للأجيال المقبلة على حقوقها، نموذج طبعا يراعي - كما قلت - خصوصياتنا ويستثمر موقع بلادنا الجيو-استراتيجي.

وفي الختام، أتمنى، الأستاذ بنشماش، الأخت ميلودة، أن تتكلل أشغال هذه الندوة العلمية بالنجاح، وأن تصدروا لنا أفكارا وتوصيات من شأنها أن تنير الطريق لبلورة هذا النموذج الذي تحلمون به، كما أحلم به، قادر على مجابهة التحديات المختلفة المتلاحقة المتسارعة التي تنتظر مغرب الحاضر والمستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## كلمة السيد رشيد الطالبي العلمي

رئيس مجلس النواب

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين.  
السيدات والسادة،

السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين،  
الأخت رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب،

حضرات السادة الوزراء،

السادة السفراء،

حضرات السيدات والسادة،

بداية، أريد أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس مجلس المستشارين والإخوة الذين قدموا لي الدعوة لحضور افتتاح هذه الندوة، وأعتقد أنه منذ سنوات ونحن نتحدث خارج هذه القبة البرلمانية عن تأطير النقاش العمومي. السيد الرئيس تطرق لهذه النقطة بالذات في آخر مداخلته لذكرنا، وكان لدينا هاجس جماعي مشترك على أن تأطير النقاش العمومي يجب أن يخرج من البرلمان في إطار تدبير جميع الاختلافات والتطرق إلى القضايا من زوايا مختلفة، الزاوية الحكومية، الزاوية النقابية، الزاوية السياسية، الزاوية الاقتصادية إلى غير ذلك، واليوم يتكرس هذا النقاش، وقد كان لي لقاء مع الأخ الرئيس، السيد بيد الله، حول تفعيل آلية تأطير النقاش العمومي في جميع المستويات، وليس على مستوى الندوات فقط، وهذا سيخلق المادة الرئيسة لجميع الفاعلين على المستوى الوطني لمعالجة القضايا بشكل مسؤول، عوض المرور على القضايا بشكل سطحي دون التطرق إلى عمق الأشياء لطرح بدائل حقيقية.

موضوع الندوة اليوم هو موضوع جد مهم، كانت فيه نقاشات متناثرة وقليلة في اللجان، خاصة حين مناقشة قوانين المالية. اليوم، هذا مدخل، اعتبره مدخلا ولا يجب أن يتوقف هنا، ويجب التطرق إلى كل الزوايا التي تهم النموذج التنموي.

اليوم وأنا أنظر إلى الوثيقة، لاحظت أن المحور الرئيسي هو نسبة النمو في أول مداخلته، هناك قضايا أخرى، وأعتقد أنه داخل القاعة سيقوم الخبراء والمتدخلون والفاعلون بإغناء هذا النقاش بشكل جاد، وكذلك سنستمع إلى رأي الحكومة ودفاعها بطبيعة الحال عن النموذج الذي تبنته حكومات سابقة وهو مستمر، نموذج أعطى نتائجه في مجموعة من الجوانب وأثبت عجزه في أخرى.

السؤال المطروح: هل نمسح ما سبق ونضع نموذجا جديدا ؟parfait لا، أعتقد أن المجتمع متجدد كالتحولات، هناك تطور، المغرب اليوم ليس هو المغرب منذ 15 سنة مضت، يجب الاعتراف بأن مجموعة من الأوراش الكبرى بقيادة جلالة الملك، نصره الله، عرفت تقدما كبيرا. أنا متفق مع الأخ حكيم بنشماش لما قال أن أربع جهات تستفيد، منها جهة طنجة - تطوان، ونفتخر بذلك وأعتقد أن هذا ليس مسألة إمكانيات فقط، بل مسألة رجالات تعرف كيف تدافع عن جهتها.

## كلمة السيد مصطفى البكوري الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
الأخ حكيم، شكرا.

وفي البداية هنيئا على تنظيم هذه الندوة العلمية الدولية مع فريق حزب الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب.  
السيد رئيس مجلس المستشارين،  
السادة ممثلو الحكومة،  
السادة الوزراء،  
الإخوة والأخوات البرلمانيون،

أيها الحضور الكريم من ممثلي ورؤساء الهيئات الوطنية والدولية وخبراء وطلبة وممثلو المجتمع المدني،

إنها بالفعل فرصة يريد منها حزب الأصالة والمعاصرة أن يساهم بكل مسؤولية في الرفع من مستوى النقاش العمومي، الذي - في تقديرنا - يجب أن يرقى ليقارب انتظارات واهتمامات المواطنين، سواء تعلق الأمر بالاهتمامات الحالية أو الاهتمامات والانتظارات المستقبلية، ونقدر في نفس الوقت أن موضوع هذه الندوة ذو إستراتيجية في هذا الإطار، فلا يمكن للفاعل السياسي أن يعتبر نفسه يقوم بواجبه إذا لم يضع في صلب اهتماماته إشكالية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

أقول إشكالية لكثرة الارتباطات وتعقيدات بعض المفاهيم، لأن الاقتصاد بصفة بسيطة هو التعبير عن النشاط البشري الذي من خلاله يطمح كل المواطنين أن يحققوا ذواتهم، لهذا أهنئكم على هذا الاختيار، وأؤمن المشاركة لكل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في هذا النقاش، وأتمنى أن يكون فعلا مدخلا، من خلاله نرقى بهذا النقاش داخل البرلمان على أن نحمله إلى الساحة العمومية بصفة عامة.

والحديث عن النموذج الاقتصادي الوطني وضرورة تجديده، أظن أنه ليس فقط حديثا مرحليا أو عابرا، فهو نقاش يفرض نفسه، فمهما كانت متانة الاقتصاد الوطني، فهو يعيش متغيرات قد تم ذكرها، ويجب أن نعي أن هذه المتغيرات بقدر ما تأتي ببعض الإكراهات والمخاطر الجديدة، بقدر ما تحمل بعض الفرص الجديدة.

يجب أن نكون في الموعد لتجنب المخاطر واقتناص هذه الفرص، خاصة أن الاقتصاد الوطني منذ سنوات، وهو في دينامية انفتاح مستمر، هذا الانفتاح سيتواصل، يجب أن نساهم في تمكين الاقتصاد الوطني لكي يدخل أو ليوصل التواجد في المعركة الاقتصادية الدولية بكل قواه وبكل مقوماته وبكل مؤهلاته وما أكثرها.

أولا، وقبل أن أتحدث عن البداية، أردنا كذلك من هذا النقاش أن يكون نقاشا مسؤولا، بعيدا عن أي إيديولوجية أو نقاش إيديولوجي بسيط، لكي نتملك بطريقة جماعية كل شروط النجاح.

يستغرب في كثير من الأحيان بعض المغاربة كون المنتخب الوطني يهزم أمام فرق أقل أداء منه، وتناسى أن هذه الفرق تعمل على تحسين مستواها باستمرار، فإن كان فريقنا يتوفر على مقومات ومؤهلات، فلا بد من بذل مجهود مستمر للحفاظ، فدوام الحال من الحال.

لهذا ما أريد أن أقوله هو أن دعامة الاقتصاد الوطني ومقوماته يجب تغذيتها باستمرار، وهنا، في هذا الإطار، هناك فقط تساؤلات سأكتفي بطرحها، على أن النقاش والمداخلات التي ستأتي فيما بعد، لدي اليقين أنها ستساهم في إيضاح الرؤى.

فما هي أحسن طريقة لتوظيف الموارد الوطنية المختلفة من موارد طبيعية، من موارد بشرية ومن موارد مالية؟

ما هي أمثل سياسة نقدية يجب اعتمادها؟

ما هو دور الاستهلاك في إطار هذا النموذج الاقتصادي المنشود، علما بأن جزءا من الاستهلاك مدعوم في إطار التدخل العمومي؟

هل لهذا التوجه استدامة واستمرارية؟

ما هي سياسة تمويل الاستثمارات، سواء تعلق الأمر بالاستثمارات العمومية أو الخاصة؟

ما هي أحسن الطرق لتمكين القطاع الخاص، وأخيرا أن تكون له المكانة التي ما فتئنا نستعملها في الشعارات وفي المداخلات؟

هذه كلها تساؤلات، أضيف إليها كذلك ما علاقة الفاعل الاجتماعي بالمشغل في إطار نظرة تشاركية على المدى البعيد؟

ما هو الإطار الأمثل لصياغة القوانين المتعلقة بالمشغل؟

ما هي السياسات المثلى لمحاربة الرشوة، مع العلم أن الرشوة لا تخلو من أي بلد ومن أي اقتصاد؟

هذه كلها تساؤلات أظن أنها في صلب المداخلات المبرمجة اليوم وفي حزب الأصالة والمعاصرة سننتظر بكل شغف توصياتكم ومداخلاتكم ونتائج هذه الندوة، على أن تكون - وهذا أمل أعبر عنه - مدخلا لنقاشات تأتي فيما بعد، سواء داخل أو خارج البرلمان، وأريد كذلك أن أسطر في النهاية على رمزية عقد هذه الندوة في البرلمان.

فكما بدأت في البداية، لا يمكن للفاعل السياسي والاجتماعي أن يقوم بدوره إذا تجاهل الحديث عن النموذج الاقتصادي الوطني، وأضيف لا يمكن للبرلماني ممثل الأمة، ممثل الشعب، أن يتكلم عن أشياء لا تقترب من اهتمامات هذا المواطن ومن انتظاراته، ولا أظن أن اهتمامات المواطن وانتظاراته، من حيث الأولوية، ستتركز على مواضيع أخرى خارج كرامته، إمكانيته على أن يدرس ابنه، يقوم بعلاجه، السكن إلى ما ذلك، وهذه كلها هي المواضيع التي توجد في صلب الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية.

أظن أن بمبادرات من هذا النوع سيتمكن البرلمان من أن يقوم بواجبه، ونتمكن جماعيا من الرفع من مستوى النقاش العمومي، الذي يقال عنه الشيء الكثير، ويعاب عنه الشيء الكثير.

نتمنى أننا بهذه المبادرة، نبدأ الطريق في تسوية هذا الوضع ونهج طريق أسلم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



الجلسة الافتتاحية لأشغال الندوة العلمية الدولية في موضوع :  
 «الاقتصاد المغربي والحاجة إلى نموذج تنموي جديد»  
 تحت عنوان «النموذج التنموي، رؤى متقاطعة»

عرض السيد محمد بوسعيد  
وزير الاقتصاد والمالية

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.  
السيد الرئيس،  
السيدات والسادة الحضور،  
السادة الرؤساء،

طبعاً أهنيئ بداية فريق الأصالة والمعاصرة على هاته المبادرة لتنظيم هاته الندوة العلمية الدولية حول موضوع من الأهمية بما كان، واسمحوا لي أن ألقى كلمات بالفرنسية:

«Pour saluer la présence, parmi nous des experts internationaux et de Monsieur l'ambassadeur.

Je pense que c'est une excellente initiative d'associer des experts internationaux dans ce débat public, ce qui prouve encore une fois la priorité et la primauté qui doit être accordé à ce sujet qui est considéré comme l'une des préoccupations majeurs, pas dans notre pays, mais de beaucoup de pays. Ça a été dit dans les allocutions, nous vivons dans un monde qui change, nous vivons dans une économie mondiale qui se transforme, qui s'accélère et je pense que la force de chaque pays est d'abord de pouvoir lire de manière sereine ces changements et de pouvoir, bien entendu, anticiper sur ce qui va venir.»

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أيضاً أن أهنيئكم تهنئة خالصة، وأعتبر الندوة ناجحة بفضل ثلاث إنجازات رأيتها في هذه البداية:

الإنجاز الأول أنكم استطعتم أن تملؤوا هاته القاعة التي أحضرها طبعاً في مناسبات متعددة، في إطار أشغال مجلس المستشارين، ولا تكون مملوءة بهذا الشكل؛

الإنجاز الثاني أنكم استطعتم أن تنزعوا من السيد رئيس مجلس النواب أول كلمة في مجلس المستشارين، وهذا إنجاز؛

الإنجاز الثالث أنكم استطعتم أن تسمحو للوزير في الحكومة بأن يتكلم بالفرنسية، ولو لبضع كلمات، داخل هذا المجلس الموقر.

طبعاً - كما ذكرتم، السيد الرئيس - هذا النقاش ابتدأناه في إطار مناقشات مشروع قانون المالية، وحظي من طرف الأغلبية المثلثة في الحكومة والمعارضة بتفاهم وتفهم عميق لضرورة النقاش.

طبعاً اخترتم هذا الموضوع «الاقتصاد الوطني والحاجة إلى نموذج تنموي جديد». لكن بداية يلزم أن نعرف ما هو نموذجنا الاقتصادي؟

في بداية الكلمات تمت الإشارة إلى نوعية النموذج الذي نعشيه منذ عقود، ثانياً هل هناك فعلاً الحاجة - وهذا سؤال يمكن أن يطرح - إلى نموذج جديد ومتجدد؟ وإذا كان هناك من حاجة، فما هو هذا النموذج؟ وما هي الإكراهات والمعوقات التي تؤدي بنا إلى فتح هذا النقاش الذي هو نقاش إيجابي، نقاش سليم، نقاش موضوعي، في إطار التفاعل أيضاً - وأشكركم على ذلك - بين الحكومة ومبادرة فريق عتيد من فرق المعارضة.

اسمحوا لي أن أبتدئ في محاور هذا العرض الذي يتمحور حول ثلاث نقاط:

- النقطة الأولى: النموذج الاقتصادي الوطني، ما هو؟ ما هي نتائجه؟
- النقطة الثانية: الطلب الداخلي بمكوناته، الاستثمار الاستهلاك، رافعة أساسية للنمو، والذي هو ركيزة نموذجنا منذ عقود؛
- النقطة الثالثة: توظيف وإغناء هذا النموذج الاقتصادي في إطار متجدد.

واسمحوا لي أن أبتدئ بالخاتمة، وسوف أعيد الخاتمة في الخاتمة: إن نموذجنا التنموي نموذج سليم، أدى إلى نتائج إيجابية، سوف أذكرها في هذا العرض، لكن بالفعل يحتاج إلى إغناء وإلى توظيف. لا يجب أن نخطئ ونقول أن نموذجنا السابق سيتم الاستغناء عنه، لا، سنطلع على هذا النموذج، لماذا أدى إلى ما أدى إليه؟ ما هي نتائجه؟ ما هي الهوامش الممكنة لتطويره وتحسينه؟ ولكن أيضاً ما هي الدعائم الأساسية الجديدة وما هي التوجهات الجديدة التي يمكنها أن تدعم هذا النموذج، خاصة وأن الاقتصاد يتحول؟ لأن الهدف من ذلك هو تقوية النمو الاقتصادي لكي يفسح المجال لخلق فرص أكبر للشغل. الهدف من ذلك هو التماسك الاجتماعي وإيجاد الإمكانيات الضرورية من أجل أن يكون هذا النمو نمواً ليس بالأرقام، ولكن أن يصل إلى المواطن في إطار خدماته الأساسية - وذكرتموها - كالسكن والصحة إلى آخره.



ما هو هذا النموذج لكي يكون اقتصادنا أكثر تنافسية؟ ما هو هذا النموذج لكي تكون ثمار هذا النموذج تشمل جميع المواطنين في جميع أنحاء بلادنا، وليس في مراكز معينة؟ هذا هو الهدف من هذا النموذج.

طبعاً هذا النموذج هو الذي نعيش به ونعيش فيه، بني تدريجياً على أساس اختيارات استراتيجية تبنتها بلادنا في السابق؛

• الاختيار الاستراتيجي الأول هو أن المغرب - وهذا تعرفونه جميعاً - قرر في وقت لم تكن فيه الأمور سهلة أن يكون اقتصاداً منفتحاً، هذا اختيار استراتيجي أساسي ناجح. أن يكون اقتصادنا متحرراً، أن يكون اقتصادنا يقوم على المبادرة الخاصة، أن يكون اقتصادنا مرتبطاً بالاقتصاديات الدولية، وأذكركم أن المغرب وقع مجموعة من الاتفاقيات للتبادل الحر (أكثر من 55 اتفاقية موقعة بين المغرب وهذه الدول للتبادل الحر)، تشكل أكثر من مليار مستهلك. طبعاً هذا يتضمن فرصاً وأيضاً إكراهات، لأنه عندما نتحدث عن انفتاح على الخارج أو على الدول الأخرى، فهذا يشكل فرصة إذا استطعنا أن نستخلص العبر من أجل الانخراط فعلياً في هذا التوجه المنفتح؛

توقيع عدة اتفاقيات تجارية جنوب-جنوب، خصوصاً مع الدول الإفريقية في إطار رؤية ملكية واضحة المعالم، تهدف إلى ترسيخ مكانة المغرب قارياً وترسيخ تموقع المغرب داخل قارته؛

تحرير عدة قطاعات اقتصادية، وهذه أيضاً كانت سياسة واضحة، تحرير التجارة، تحرير السوق المالية، تحرير الاتصالات وتحرير متواصل لمنح الأعمال، أعطت نتائج طيبة، وأعطت نتائج إيجابية في هيكلية الاقتصاد الوطني وفي استقطاب الاستثمارات الخاصة وطنياً وأجنبياً في هذه القطاعات وفي تحسين أداء القطاعات المعنية.

• ثانياً: تنويع مزدوج وتحديث العرض عبر تنويع الإنتاج والتصدير بفضل استراتيجيات قطاعية طموحة، تم ذكر بعضها: «المغرب الأخضر»، «رؤية 2020 للسياحة»، «أليوتيس».. التي مكنت من مواكبة هاته الحركية، وبدأ هذا التوجه للسياسات القطاعية يعطي ثماره الآن.

الآن قطاع السيارات وقطاع الطيران في مجال التصدير سبق قطاعاً أساسياً كان قطاعاً تقليدياً - وما زال - هو قطاع النسيج، هذه من النتائج المحصل عليها في إطار رسم هذه السياسات القطاعية الجديدة لما يسمى «مهن المغرب المستقبلية».

تنويع ترابي من خلال خلق انبثاق أقطاب نمو جديدة، نذكر أنه بعد الاستقلال ربما كان هناك قطب واحد هو القطب الصناعي التجاري للدار البيضاء. الآن بدأنا نرى انبثاق أقطاب جديدة في الشمال، طنجة وتطوان، والذي أصبح بالمناسبة ثاني قطب للتصدير بعد الدار البيضاء، قطب للحوض الأطلسي، دكالة الجديدة، إلى آخره وقطب آخر بدأ يبرز في شرق وشمال شرق المغرب. هذا التوزيع أو التوطين الاقتصادي للنمو من الأهداف الأساسية التي يجب تدعيمها في إطار هذا النموذج التنموي المتجدد.

نهج سياسة الأوراش الكبرى للبنى التحتية بفضل المبادرات الملكية وطبعا المشاريع الكبرى مثل طنجة المتوسط، TGV، الطرق السريعة، الاتصالات، الطاقات المتجددة وإصلاحات من أجل دعم التنافسية والاستدامة.

• النموذج الاقتصادي المغربي بني أيضا على سياسة عمومية داعمة للطلب الداخلي ولالإدماج الاجتماعي، عبر الاستثمار العمومي كرافعة للاستثمار الخاص، خصوصا عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الدعم العمومي لدينامية الاستهلاك الداخلي، وهنا ننسى أن مجهودات الدولة في السنوات الماضية كانت مجهودات جبارة في إطار دعم الاستهلاك الداخلي على الأقل بالنسبة لثلاثة محاور: أولا، نظام المقاصة، وسنذكر المجهودات المالية الكبرى لهذا النظام من أجل حماية المستهلك فيما يتعلق بتقلبات أسعار السوق وأسعار المواد الأولية، تخفيض الضريبة على الدخل في السنوات الماضية الذي أدى إلى تحسين القدرة الشرائية للمستهلكين أو العاملين وأيضا الزيادة في الأجور، وسأقول ما تم تحقيقه بشأنها لحد الآن.

الإدماج يركز أيضا على الفكرة المتعلقة بأن أي نمو اقتصادي إذا لم يكن المواطن في صلبه فهو نمو غير صائب، لا نحتاج أن نقول بأن لدينا نسبة نمو كذا وكذا إذا لم تصل إلى المواطن، ولهذا فنسبة النمو يجب أن يستفيد منها وأن يستشعرها كل المواطنين، ومن هنا جاءت «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» وآليات التضامن الاجتماعي، حتى يمكن أن يتشارك في هذا النمو جميع المواطنين.

• النقطة الرابعة تتعلق بالاستقرار الماكرو اقتصادي، لا يمكن بناء أي نموذج كيفما كان إذا لم تكن الدولة تتحكم وتضبط السياسات الماكرو اقتصادية، وإلا سوف يبني هذا النموذج على وضعية هشة، يكون فيها الاقتصاد في وضعية ضعيفة لمواجهة الصدمات الخارجية، والمثال غير بعيد، ففي 2008 - مع احترامي طبعا للاقتصاديين الدوليين - لم أرى أي اقتصادي تنبأ أولا بهذه الأزمة وتنبأ بخطورتها، ولكن استطعنا، الحمد لله، أن نقاوم نسبيا، أنا لست من الذين يدعون أن اقتصادنا

قاوم، لا. بما أننا اقتصاد منفتح، فهناك تأثيرات خارجية، لا يمكن أن نكون معزولين، وإلا فهذا الانفتاح الذي نتكلم عليه فهو غير موجود. نحن منفتحون، واقتصادنا لديه مقومات استطاع بها أن يقاوم نسبيا هذه الأزمة، واستطاع أن يخرج منها، الحمد لله، لحد الآن سليما، لماذا؟ لأنه كانت هناك سياسات متبعة معقلنة لضبط التوازنات المالية الكبرى.

ماليتنا العمومية سليمة إلى حد ما، وسياستنا المالية متوازنة رغم الضغط الذي نسجله. هناك أيضا حوار في السنوات الأخيرة حول الميزانية وحول نسب العجز في الميزانية ونسب العجز في الحساب الجاري.

نظام النقد الاحترازي أيضا مكن من صد بعض هذه التأثيرات السلبية ومكن سياستنا النقدية من التحكم في نسبة التضخم وتقوية النظام المالي.

طبعا هناك هوامش - وسنعود إليها - في إطار السياسات النقدية من أجل مواكبة السياسة الاقتصادية، وهذا سؤال علينا أن نعمق فيه النقاش، لأنه لا يمكن أن نفصل السياسة الاقتصادية أو السياسة المالية عن السياسة النقدية.

مكنت هذه التوجهات من بلوغ مرحلة جديدة من النمو، تميزت بتقلبات أقل في مواجهة الصدمات الخارجية، وإن لاحظتم هذه الصورة التي توضح نسب النمو من 1990 إلى 2012 تجدون أن هناك فترتين، فترة من 1990 إلى 2000 والتي كان فيها معدل النمو المتوسط في حدود 3%، لكن المهم أن الانحراف المعياري (L'écart-type) كان يصل إلى 6.3%، يعني كل سنة فيها جفاف تنزل نسبة النمو على الخصوص، ومن بعد فالانحراف المعياري كان أكثر من 6.3%.

المرحلة الثانية منذ 2000 إلى 2012 تميزت بتقليل هذا الانحراف المعياري، والذي وصل إلى 1.8%، ولكن أيضا نسبة النمو أو معدل النمو ربح نقطة ونصف، إذ وصل إلى 4.5%.

هذا استنتاج طيب، ويعني أن السياسات العمومية في المجال الاقتصادي، والذي كان هدفا من الأهداف الكبرى للحكومات السابقة والاقتصاد الوطني، هو كيف يمكن أن نقلل من وقع الصدمات، خارجية أو داخلية، لأنه توجد حتى الصدمات الداخلية بفعل المواسم الفلاحية وإنتاج الفلاحة على الخصوص، والذي كان يؤثر على نسب النمو، فلماذا يمكن أن نقول أنه قد حسنا معدل النمو ويجب أن نزيد في تحسينه بارتباط مع حاجيات سوق الشغل، ولكن على الأقل قلصنا من تقلبات نسب النمو في إطار ارتباطه بالفلاحة وبالمواسم الفلاحية.

الصورة الموالية - دائما في إطار آثار هذا النموذج - تتعلق بتقليص نسب البطالة والفقر، إذ انتقلت نسبة البطالة من 12.3 % في 2001 إلى حدود 9 % في 2012، وهذه نتيجة لا بأس بها في هذا النموذج الذي نعيشه، والذي استطعنا بفضل أن نقلص من البطالة في وقت تشكل فيه البطالة الهاجس الأول لدى اقتصاديات قريبة منا، والتي لديها نماذج أخرى، كما تتشكل أيضا في بلادنا الهاجس الأول، لكن استطعنا، الحمد لله، بفضل هذه السياسات أن تكون البطالة في نسبة أحسن.

طبعاً نسب الفقر التي انتقلت من 15 % في 2001 إلى 6.2 % في 2011، معنا المندوبية السامية للتخطيط، هذا رقم للمندوبية السامية للتخطيط التي نثق في أرقامها فيما يتعلق بالإحصائيات ثقة عمياء.

المحور الثاني، ما هو هذا النموذج الاقتصادي؟ ذكرتموه، السيد الرئيس - وأوافقكم - هو مبني على تقوية الطلب الداخلي بمكونيه، الاستثمار والاستهلاك، الرافعة الأساسية للنمو. هذه الصورة المهمة جداً - ربما لا تظهر لكم جيداً ولكنها مهمة جداً - كل الاقتصاديين يعرفون أن هناك ثلاث فروع أو ثلاث عناصر تشكل نسبة النمو هي: الاستثمار، الاستهلاك ورصيد التبادلات الخارجية.

بالنسبة للفترة من 2002 إلى 2012 ما هي نسبة كل عنصر في النمو؟ نجد - الاستهلاك باللون الأزرق الغامق - نجد أن الاستهلاك على كل حال بين 3 و 5 % وبقي في حدود معقولة وإن كانت تفاوتات. و بالنسبة للاستثمار مساهمته في النمو أيضاً بقيت في نسب معقولة.

المشكل هو في رصيد التبادلات الخارجية، وهنا نقطة أو مفتاح في إطار هذا النموذج المتجدد، فرصيد التبادلات الخارجية له مساهمة ضئيلة، وثانياً هناك ما يمكن تسميته بالتطاير (la volatilité)، لأنه عند البحث في كل السنوات فمساهمته سلبية، بينما في 2010 فالمساهمة إيجابية ب 3.4 % بفعل صادراتنا من الفوسفات في تلك السنة، فكيف يمكن أن ندعم هذا الرصيد في إطار هذا النموذج المتجدد؟ دعم هذا الرصيد من المبادلات الخارجية يعني دعم التصدير، تقوية تصدير الخدمات - وسنعود لها- وتقوية العرض التصديري بصفة عامة عبر القطاع الصناعي.

الدعائم الأساسية للنمو هي قطبان كما قلنا، الاستهلاك الداخلي، وهنا نعطيكم، إن سمحتم، بعض الأرقام المتعلقة بحصة استهلاك الأسر الذي عرف أيضاً تطوراً في السنوات الأخيرة إذ ارتفع من 57.8 % من الناتج الداخلي الخام في 2001 إلى 59.7 % في 2012، وفي الصورة الثانية ارتفاع استهلاك الأسر بالأسعار الثابتة، وهناك ثلاث

مستويات: 1999-2003 كان هناك ارتفاع معدله 2.8 %، من بعد انتقال من 2004 إلى 2007 من 4.4 % إلى 4.7 %، إذن ارتفاع نسبة استهلاك الأسر أيضا كان في حدود إيجابية، وذلك بفضل تدعيم الدخل الخاص بالأسر، حيث يتضح أنه في الفترة ما بين 2001-1991 كان هناك ارتفاع ب 2.4% كمتوسط للارتفاع، وانتقل إلى 5 % بين 2011-2003، كان هناك ارتفاع ملموس للدخل الخام بالنسبة للأسر، مقارنة مع القدرة الشرائية.

العنصر الثاني يتعلق بالشغل، إذ هناك علاقة ما بين الشغل والاستهلاك، فطالما أن الناس تشتغل فهي تستهلك، وإذا كانت هناك بطالة سيقل الاستهلاك، والحمد لله، فتوجه نسبة البطالة إلى الانخفاض ساهم في دعم استهلاك الأسر.

والعنصر الثالث - هناك عناصر، ولكن هذه هي الأساسية - وهو عنصر الأسعار، إذ تطورت أسعار الاستهلاك من 5 % في مرحلة 1996-1990 إلى حوالي 1.2 % من 1998 إلى 2001، إذن نسبة استهلاك الأسر في تطور مضطرد.

دعم الدخل يمر أيضا عبر نهج سياسات ضريبية مسؤولة ومحفزة، وأذكركم أن السياسات الضريبية في السنوات الماضية في إطار انخفاض الضريبة على الدخل بالخصوص مكنت من تقوية دخل الأسر.

هناك أيضا عنصر لتشجيع الاستهلاك هو الزيادة في الأجور، أريد أن أذكركم أيضا، الإخوة والأخوات، أن الأجور في الوظيفة العمومية أو نتائج الحوارات الاجتماعية في الوظيفة العمومية من 1998 إلى 2003 كلفت 19 مليار درهم، في الفترة 2008-2004 كلفت 16 مليار درهم، في الفترة 2011-2008 كلفت 14 مليار درهم، وهذا طبعا في نفس الوقت يشجع الاستهلاك، لأنه يطور الدخل، ولكن في نفس الوقت له ضغوطات على الميزانية العمومية، لأنه يجب أن يكون هناك توازن في مجال تشجيع أو تنمية الدخل، ولكن أيضا في ضبط التوازن المالي، وإلا فإذا لم يكن هناك توازن مالي لا في إطار المقاصة ولا في إطار كلفة الموظفين، سنزيل الهوامش الأساسية التي يجب أن تذهب للاستثمار العمومي كرافعة لخلق مناصب الشغل وكرافعة لبناء البنية الأساسية لبلادنا.

أيضا في مجال الاستهلاك كانت هناك سياسة لدعم المواد عبر صندوق المقاصة، وتعلمون أيضا، هذا موضوع لطالما تدارسناه في المجلسين الموقرين حول صندوق المقاصة وتكلفتها التي ارتفاعات من 1 % من الناتج الداخلي الخام في 2003 بما قدره 4.9 مليار - وهذه الأرقام كلكم تعرفونها - إلى أكثر من 6.6 % من الناتج الداخلي

الخام في 2012 بحوالي 55 مليار درهم. طبعاً لهذا فائدته لأنه في إطار المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، ولكن أيضاً سلبياته أنه ينقص من هوامش الدولة في إطار الاستثمارات العمومية بصفة عامة.

هل استنفدنا هذا النموذج؟ أقول: لا، وهذه الصورة تبين أنه حتى في نسبة استهلاك الأسر إذا قارنا بلادنا مع بلدان أخرى، ببلادنا استهلاك الأسر يمثل 58.2% من الناتج الداخلي الخام بين 2000-2012، نرى أن في بلدان أخرى نسبة الاستهلاك تفوقنا بكثير: الأردن 81 %، رومانيا 72 %، تركيا 70 %، تونس 62 %.. ما زالت هناك هوامش جديدة لتنمية هذا الاستهلاك.

طبعاً تنمية الاستهلاك مرتبطة - وقلتم ذلك، السيد الرئيس، وسوف أؤكد عليها - الاستهلاك ليس من أجل الاستهلاك، يجب أن تكون لنا المقومات الإنتاجية لأن إذا كان المواطن يستهلك ولكن كل ما يستهلكه هو مستورد، فكأننا لم نفعل شيئاً، يجب أن يكون الاستهلاك مع تنمية الإنتاج حتى يستهلك محلياً لما لهذا من فائدة اقتصادية في مجال تشجيع الاستثمار وتشجيع النسيج المقاولاتي.

العنصر الثاني في ميدان الطلب يتعلق بالاستثمار، وهناك أيضاً نتائج إيجابية لأداء الاستثمار الخاص والعام بما في ذلك تغيرات المخزون، إذ ارتفع من 26.1 % سنة 2001 إلى 35.3 % سنة 2012 بارتفاع بلغ 9.2 % سنوياً، وهذا المعدل هو معدل النمو السنوي المتوسط للاستثمار، وأنتم تعرفون مفهوم التكوين الخام للرأس المال الثابت، والذي فيه مرحلتان: مرحلة 1999-2003 حيث ارتفع سنوياً ب 5.6 %، لكن هذه النسبة ارتفعت في السنوات 2004-2012 إلى أكثر من 6.3 %.

طبعاً الاستثمار يحيلنا على تمويل هذا الاستثمار، وهنا أيضاً في هذه الصورة تبيان لانخفاض معدلات الفائدة، لأن هي أيضاً محفزة للاستثمار، إذا كان التمويل متواجداً وبنسبة فائدة معقولة، هذا أيضاً من العوامل المشجعة للاستثمار، هذه النسب التي انخفضت من 10.6 % من بداية 2000 إلى 6.4 % حالياً.

السياسات العمومية لتشجيع الاستثمار ودعم الاستثمار والاستهلاك تمر عبر السياسة الضريبية، وهنا أذكر فقط بما تم إنجازه في المجال الضريبي، انخفاض نسبة الضريبة على الشركات التي كانت في حدود 35 % والآن هي 30 %، ما عدا القطاع المالي الذي بقي في 37 %، أيضاً الضريبة على الدخل التي كانت 42 % أو 43 % بالنسبة للسعر الهامشي الأقصى الذي أصبح الآن 38 %، وهنا دور الدولة. ذكرتم، السيد الرئيس، دعم النشاط الاقتصادي عبر التحفيزات الضريبية، وهنا دائماً السؤال الذي



يكون فيه نقاش داخل البرلمان المتعلق بالتحفيزات الضريبية والنفقات الضريبية التي تشكل 4 % من الناتج الداخلي الخام، وهناك قراءتان:

إذا أردنا سياسة ضريبية عادلة يجب أن تذهب التحفيزات لتوطيد سياسة الدولة ونزع كل التحفيزات التي ليس لها فائدة، ولكن في نفس الوقت، لابد من بعض هذه التحفيزات لتطوير بعض القطاعات الإنتاجية. المساعدات المالية من أجل تشجيع الأنشطة الاقتصادية، لأنه إلى جانب التحفيزات فالدولة تدعم قطاعات متعددة، نأخذ كمثال «المغرب الأخضر»، فهناك دعم مباشر لهذا القطاع من أجل تحسين مردوديته وتحسين أدائه وأيضاً دور الدولة في الدعم العقاري لمواكبة الاستثمارات.

هنا أقول لكم أنه في مجال الضريبة - وهذا أيضاً استنتاج - أن الضغط الضريبي تحول من 17.5 % في 2003 إلى أكثر من 24 % في 2008، وانخفض إلى 19.5 % في 2013. الضغط الضريبي هو العائدات الضريبية على الناتج الداخلي الخام، وهنا هذا الرقم يمكن أن يقارن بدول أخرى، لنرى في مجال الضغط الضريبي، هل نحن في المعدل.. أؤكد لكم أننا مقارنة مع دول أخرى أن هذا الضغط الضريبي - في اعتقادي - هو في مستويات معقولة.

السياسة العمومية من أجل دعم الاستثمار العمومي بشقيه، الاستثمار عن طريق الميزانية والاستثمار عبر المؤسسات العمومية، والذي ارتفع من 47 مليار درهم في 2003 إلى أكثر من 186 مليار درهم في 2014، هذا كان له دور كبير في بناء البنية الاقتصادية والتجهيزات الأساسية، لا يمكن أن نتصور - واسمحوا لي أن أقولها لكم، السيد الرئيس - أي نموذج كيفما كان نوعه، إذا لم تبنى التجهيزات الاقتصادية. حتى عندما نتكلم عن الجهوية ونتكلم عن توطيد التنمية عبر الجهات، أول شيء هو التجهيزات، المواصلات، لأن كلفة التجهيزات تؤدي إلى التقليل من التنافسية. المدخل الأساسي لأي تنمية كيفما كانت وأي نموذج كيفما كان لازم أن يبنى على تجهيزات أساسية عصرية ومواكبة للاقتصاد الوطني.

التطوير المتواصل للمجهود التصديري، وأعتقد أن هذا المجال رغم النتائج الإيجابية، إلا أنه هو الذي يجب أن يتم التأكيد عليه في إطار تجديد هذا النموذج التنموي. طبعاً الجهد التصديري في المغرب انتقل من 15 % في 1998 إلى 21.9 % في 2012 بارتفاع يساوي 6.9 %، من أين أتى هذا الارتفاع الخاص بالتصدير؟ جاء أساساً من المهن الخفيفة المستقبلية فيما يتعلق بالسيارات التي ارتفع تصديرها بمتوسط 18 % بين 2008 و2012، الطيران 15 %، الأفشورينغ 14 % Offshoring، واسمح لي عندما نقول التصدير نعني الخدمات والسلع، الإلكترونيك 1 % والصناعات

الغذائية 2.5%. صادرات المهن العالمية للمغرب بلغت أزيد من 47 مليار في 2012 مقابل ما يقارب 76 مليار في 2008، بزيادة تقارب 22 مليار درهم ومتوسط نمو يقدر ب 6.5%. وهذا كان له تأثير إيجابي على الميزان التجاري الذي مازال به عجز هيكلي ب 22 % تقريبا، والذي يجب توفيره للسياسة العمومية في إطار التصنيع الموجه للتصدير.

تطوير الواردات لأن بحجم ما الصادرات ارتفعت وتحسنت نسبيا، الواردات أيضا عرفت ارتفاعا مضطربا، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الطاقية، حيث كانت الواردات تمثل نسبة 15.7 % من 1998 إلى 2005، وتمثل في الفترة 2006-2012 أكثر من 23 %. وهذا تعرفون أن سببه راجع بالأساس لعنصرين جعلنا في هاته الفترة الواردات تعرف ضغطا مضطربا؛ المنتجات الغذائية بالاستيراد للحبوب وما إلى ذلك وأيضا المنتجات الطاقية.

طبعاً في نفس الوقت، وهذا هو المؤشر الأساسي والذي يجب أن نتابعه باهتمام كبير هو المتعلق بمنتجات التجهيز الصناعي، هذا الذي يجب أن يعرف تطورا، تطور الواردات، لأنه مؤشر يعطي فكرة عن الاستثمار وعن منحاه.

هذا النموذج الاقتصادي الحالي المبني على الاستثمار وعلى الاستهلاك، هل هناك من حاجة إلى نموذج جديد؟ هناك حاجة إلى توطيد هذا النموذج وفتح آفاق جديدة لتدعيمه. طبعاً، في المستقبل - وذكرتموها في تدخلاتكم - التحولات الاقتصادية، وهنا هذه الصورة تبين مساهمة كل جهة من جهات العالم في نسب النمو إلى 2030.

في 1990 كانت الاقتصادات النامية بآسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة المغرب العربي والشرق الأوسط تمثل 42 %، الآن تمثل أكثر من 70 %، وسوف تواصل هذا التطور لتمثل في المستقبل أكثر من 52 %. إذن ننتمي إلى جهة يمكن أن تعرف، حسب التوقعات الاقتصادية وحسب طاقاتها، فرص تنمية أكثر من جهات أخرى.

يجب تجديد النموذج الاقتصادي المغربي بما يتماشى مع التحولات الأخيرة في محيطه.

• أولاً، توطيد الدعائم الحالية للنمو عن طريق الاستغلال للهوامش المتوفرة فيما يتعلق بالطلب الداخلي من استهلاك واستثمار؛



• إثراء هذا النموذج بتطوير محركات جديدة للنمو والقدرة التنافسية الخارجية في قطاعات متعددة، أهمها وعلى رأسها القطاع الصناعي، وهنا طبعاً الاستراتيجية الجديدة للحكومة في مجال تصنيع بلادنا وتوجيه التصنيع إلى التصدير عبر الاستراتيجية التي أعلن عنها أمام جلالة الملك، حفظه الله، والتي تهدف إلى رفع نسبة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام من 14 % حالياً إلى 23 % في 2020.

هذا هو التوجه السليم والتوجه الأساسي لهذا النموذج التنموي المتجدد، لأن بفضل الصناعة الموجهة إلى التصدير، أولاً هناك ارتباط بالاستثمار الخاص والاستثمار العمومي، ثانياً هناك ارتباط بالاستهلاك، ثالثاً هناك ارتباط بالديمومة وبسوق الشغل، وهذه الاستراتيجية، والتي اطلعتم عليها، والمتعلقة بتغيير في النمط، لأن السؤال - اسمح لي السيد الرئيس - طرحتموه كيف كان لنا استثمار عمومي كبير لكن نتائجه على التنمية لم تكن بالشكل الكافي؟

من بين الأجوبة أن الدولة تشتري، هناك طلبات عروض وطلبات، ولكن ما نشتره لا يكون في مقابله إدماج أفقي، الآن اشترينا TGV هل هناك إدماج أفقي للتصنيع؟ هذه هي الفكرة الجديدة في هذه الاستراتيجية: المناخات المتكاملة (Les écosystèmes)، عندما تشتري الدولة أو هناك طلبات للعروض في مجال من المجالات يجب أن تطور les écosystèmes والاندماج الأفقي وأن تطور أيضاً la compensation industrielle لدعم التصنيع؛

• إزالة العوائق التي تحد من النمو عبر تشجيع الإصلاحات الهيكلية وذكرتموها؛  
• تطوير آليات التضامن والحماية الاجتماعية لتعزيز التماسك الاجتماعي، كل هذا النموذج المتطور يجب أن يوضع في أفق وضع أسس نمو شامل ومستدام، نمو شامل منتج للثروات، يمكن من تعزيز التماسك الترابي والاجتماعي، استناداً إلى الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها بلادنا والمتمثلة في الشباب وطاقاته الهائلة، والذي يعتبر رأسمالنا الأول، والذي يجب توفير الدعم له من ناحية التكوين وتأهيله لمواكبة هذه السياسات القطاعية، نمو يعتمد على الابتكار وعلى اقتصاد المعرفة، لا يمكن أن نبقى حبيسي القطاعات التقليدية العادية، فالخرب انتقل من فترة إلى أخرى، فكلغة اليد العاملة لم تعد الأساس في التنافسية، يجب أن ننتقل سريعاً إلى اقتصاد للمعرفة وللابتكار وتشجيع النسيج الاقتصادي الوطني عبر مقاولات صغيرة، تشجع على ابتكار أكثر وعلى نجاعة أكثر فيما يتعلق بمنتجاتها؛

• نمو مستدام أكثر نجاعة في استخدام الموارد وفي المحافظة على البيئة، وهنا عندما نقول «نمو مستدام»، ليس من قبيل الشعارات، فالنمو المستدام هو قطاع اقتصادي،

السيد البكوري يعرف هذا، فالطاقات المتجددة تسهل أن تكون لدينا استقلالية فيما يتعلق بإنتاج الطاقة، ثانيا تقلال من الأداء بالعملة الصعبة، ثالثا تمكننا من خلق فرص الشغل، ولكن الأهم أيضا والأساسي هو أن كل هذا موضوع تحت قبة المحافظة على بيئتنا وعلى مواردنا الأساسية؛

• توطيد وتجديد النمو الاقتصادي المغربي يمر عبر هذا النمو الشامل للحفاظ على القدرة الشرائية من خلال دعم السياسات الأكثر استهدافا في سياق يتميز بالتحكم في التضخم؛

• تسريع التحول البنيوي للنسيج الاقتصادي على غرار القطاع الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة؛

• الاستهداف المقصود للمهن ذات حمولة عالية للقيمة المضافة وتشغيل الكفاءات العالية، في قطاع السيارات والطائرات والإلكترونيك؛

• انبثاق أقطاب تنافسية متلائمة من المهن الجديدة على مستوى الجهات؛

• استغلال الإمكانيات المتاحة من خلال الامتداد المغربي للمغرب، خصوصا بإفريقيا؛

• نمو ينبني على الابتكار واقتصاد المعرفة من خلال إطلاق الأوراش التي تشجع الابتكار واقتصاد المعرفة؛

• الصعود المتدرج في سلسلة القيم الإنتاجية معتمدة في ذلك على منظومة تكوين ملائمة وبنية تحتية موجهة وتعميم الولوج إلى التقنيات الجديدة للمعلومات والتواصل؛

• نمو مستدام عبر تطوير الطاقات المتجددة وترشيد أفضل لاستهلاك الماء وتعزيز الترسنة القانونية والتشريعية في مجال الحفاظ على البيئة.

لكن من أجل ذلك يجب رفع القيود والإكراهات الحالية عبر؛

• إصلاح ضريبي واسع وشامل ومستدام، عادل ومنصف؛

• تعديل القانون الأساسي لقانون المالية من أجل دعم فعالية التدبير العمومي، وهذا القانون التنظيمي لقانون المالية ستكون لنا فرصة لمناقشته؛

• إصلاح العدالة، لا يمكن تطوير مناخ للأعمال دون أن تكون هناك عدالة عادلة وفعالة وذات نجاعة يمكن أن تطمئن المستثمرين وتطمئن أيضا المواطنين، فيثقون في عدالتهم؛

• إصلاح نظام التقاعد.

هذه كلها عوائق يجب أن ترفع من أجل تثبيت هذا النظام التنموي أو النموذج التنموي المستقبلي.

• تعزيز الحكامة والمنافسة الحرة عبر مواصلة الجهودات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وتحسين الأداء، وهذا أيضا من الجوانب التي سنركز عليها في الحكومة؛

• تحسين أداء المحافظة العمومية من مؤسسات ومقاولات عمومية كرافعة للاستثمار ورافعة لسوق الشغل، وهذا من الجوانب التي سنركز عليها في الحكومة؛

• دعم السلطة المغربية في سوق الرساميل في إطار الإشراف والحكامة.

طبعاً النموذج التنموي الجديد يمر عبر:

• إصلاحات سوق الرساميل، تعزيز هذا السوق ودور سوق الرساميل في تمويل الاقتصاد وجعل البورصة أداة لتمويل الاقتصاد وليست وسيلة للمضاربة؛

• إصلاح مدونة التأمين لأنه هذه المؤسسات لها دور كبير في الادخار، ولها دور أيضا كبير ومؤثر داخل السوق المالي؛

• وتعديلات متعلقة بالقانون المنظم للقطب المالي للدار البيضاء، وهذا أيضا من الأسس الكبيرة جدا من أجل تثبيت المغرب كمركز مالي لاستقطاب المؤسسات التمويلية الكبرى وجعل الدار البيضاء Un HUB للقارة الإفريقية.

باختصار، هذا النموذج التنموي المبني على توطيد الدعائم الحالية يجب أن ينفتح على 4 عناصر:

• العنصر الأول هو التصنيع والتصدير، لأن هذا يحيلنا على الاستثمار وتشجيع الاستثمار، ويحيلنا على رصيد المعاملات الخارجية، لأن قلت لكم هذا هو المفتاح لهذا النموذج التنموي المتجدد، وأيضا آثاره على الاستهلاك؛

• العنصر الثاني هو توطين سياسات اقتصادية جهوية ومجالية عبر تحسين تنافسية المجال وتوطين الاستثمارات داخل مجالاتنا وجهاتنا؛

- العنصر الثالث تطوير اقتصاد المعرفة والإبداع، لا يمكن أن ننتقل من مرحلة إلى أخرى إذا لم تستطع بلادنا أن توفر أسس متينة لاقتصاد المعرفة، عبر كل الإصلاحات للتعليم بصفة عامة وأيضا لكل المؤسسات المتخصصة في هذا المجال؛
- العنصر الرابع هو الاستدامة، ليس من باب المحافظة على البيئة فقط، ولكن الاستدامة في مجال تنمية هذا الجانب الاقتصادي كمساهم في التشغيل ومساهم في الأداء الاقتصادي.

## «الرأسمال البشري وأسئلة التربية والتعليم»

عبد العظيم الكروج،

الوزير المنتدب لدى وزير التربية

الوطنية المكلف بالتكوين المهني

مما لا شك فيه ستشكل هذه الندوة مناسبة متميزة للتبادل والحوار حول جملة من القضايا الهامة، التي تشغل بال مختلف الفاعلين ببلادنا، حكومة ومؤسسات تشريعية وفاعلين اجتماعيين واقتصاديين وباحثين ومجتمع مدني والمجتمع بصفة عامة.

ومن بين هذه القضايا، إشكالية تأهيل العنصر البشري التي تعتبر جوهر اهتمامات وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، انطلاقا من التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ما فتئ يولي عناية خاصة للرفقي بالرأسمال البشري، باعتباره عماد الاقتصاد الوطني والثروة الحقيقية التي تزخر بها بلادنا.

من هذا المنطلق، فقد أولى البرنامج الحكومي عناية خاصة للتربية والتكوين من أجل تثمين الرأسمال البشري، الذي يعد الثروة الإستراتيجية الأولى وبامتياز التي تزخر بها بلادنا من أجل ضمان مستقبل واعد لبلادنا، وتوفير شروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لشبابنا، فضلا عن بطبيعة الحال رفع التنافسية للمقاولة المغربية والاقتصاد المغربي.

ويستدعي تثمين الرأسمال البشري حل معادلة متشعبة ومتعددة الزوايا، التي مآلها يقتضي العمل على الرفع من جودة التعليم والتكوين، للارتباط الوثيق لهذا الجانب بالإشكالية المزدوجة المتعلقة بتشغيل الشباب الوافد على سوق الشغل من جهة، وتزويد هذا الأخير بكفاءات يمكن استعمالها في الحين لتلبية الحاجيات الملحة لمختلف مكونات الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

لقد راكمت التجربة المغربية مكتسبات مهمة في مجال التربية والتكوين على عدة مستويات منها:

تعميم التمدرس أو تحسن مدة التعليم وتعزيز البنيات التحتية وتشجيع التعليم بالعالم القروي وفي صفوف الإناث واعتماد آليات لتحفيز الأسر المعوزة على تعليم

أبنائها من خلال الدعم المباشر وتطور وتنوع أنماط ومستويات التكوين المهني والرفع من طاقته الاستيعابية خلال العشرية الأخيرة، مع تقريبه أكثر فأكثر من حاجيات سوق الشغل والعمل على جعله أكثر تجدرا في الوسط المهني والحرص على إشراك المهنيين، سواء في مرحلة تحديد الحاجيات من اليد العاملة المؤهلة والكفاءات، أو في مختلف مراحل إنجاز وتدبير التكوين، فضلا عن الانفتاح على منظمات المجتمع المدني تأكيدا للبعد الاجتماعي للتكوين المهني، إلى غير ذلك من المكتسبات، لا يسع الوقت للتفصيل فيها كلها.

وبالرغم من ذلك، مازال نظام التربية والتكوين يعاني من عدة اختلالات وإكراهات، أهمها:

تحدي تحقيق الجودة، الشيء الذي جعل كل الجهود تنصب على هذا المستوى لإيجاد الآليات والميكانزمات الكفيلة بكسب هذا الرهان، هذا الرهان ذي الانعكاس القوي والمباشر على تثمين الرأسمال البشري، وما له من أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا. فإذا كانت معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي قد وضعت المغرب في المرتبة 77 من بين 148 دولة بالنسبة لمؤشر التنافسية العامة، فإنها منحت النظام التعليمي والتكويني ببلادنا المرتبة 102، ومن الأسباب الرئيسية لهذا الترتيب الذي يبعث على القلق، نجد مستوى جودة التعليم والتكوين، حيث احتل المغرب المرتبة 110.

وللإشارة هنا فقد سجل كذلك تقرير حول الشغل وقابلية التشغيل بالمغرب الذي أعدته الهيئة الأوروبية للتكوين سنة 2012 أنه بالرغم من الاستثمارات الضخمة المخصصة لقطاع التربية والتكوين والتي بلغت بالنسبة لهذه السنة 25 % من ميزانية الدولة، وما يفوق 6 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2013، فإن تحسين نسبة التعلم لم تكن لها انعكاسات كافية على سوق الشغل.

وتجدر الإشارة كذلك بهذا الخصوص، أنه رغم الانخفاض النسبي لعدل البطالة الذي هو حوالي 9 % الآن، فإنه مازال هذا المعدل مرتفعا خاصة في الوسط الحضري وفي صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و 24 سنة، إذ تفوق النسبة 13 %، وخلال نفس الفترة أيضا بلغت نسبة البطالة بالنسبة للحاصلين على الشهادات المتوسطة المطابقة لأسلاك ومستويات التربية والتكوين المهني ما يفوق 15 % في حين تراوحت هذه النسبة بين 19 و 22 % بالنسبة لشهادات التعليم العالي، كل هذه المؤشرات هي مؤشرات تؤكد على أن الشباب والشابات داخل المجتمع المغربي يمكن أن يكون رافعة أساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، كما يمكن أن يكون مصدر قلق لا على المستوى السياسي ولا على المستوى الاجتماعي.

إذن أكثر من هذا، أردت أن أتكلم معكم آخر تقرير للبنك الدولي لسنة 2013، والذي له علاقة وطيدة بموضوع هذه الورشة، إذ أن هذا التقرير يقيم ولأول مرة ثروات البلدان بناء على كل ما هو فيه صنفين، تقييم يخص الثروات الطبيعية أي كل الموارد الجوفية كالغاز والبترو، وصنف آخر يقيم كل ما يتعلق بالرأس المال اللامادي، وهنا لما نتكلم عن الرأس المال اللامادي نتكلم عن الرأس المال البشري، إذ أن هذا التقرير خلص بالنسبة للمغرب خلاصة إيجابية أن المغرب يتمتع برأس مال ذي قيمة عالية، بحيث تم تقييم هذه الثروة بالنسبة لكل فرد في المغرب إلى 22963 دولار، يعني ما يقرب 30000 دولار، علما أنه لما نقيم الناتج الداخلي الخام PIB لكل فرد فنحن في مستوى يناهز 3000 دولار سنويا، أن هذا التقييم بالنسبة لكل ما هو لا مادي يقيم ويعطي 7 مرات القيمة التي هي حاليا تستنتج عبر التقييمات الكلاسيكية التي تتم.

ما هو مهم جدا أن هذا التقييم لما هو لا مادي أو الرأس مال البشري، هو يمثل 78 % من مجموع هذا التقييم، وهذا التقييم يجب كذلك التذكير أنه يمكن أن يكون إيجابي ويمكن أن يكون سلبي، فمثلا هناك بعض البلدان في شمال إفريقيا والتي تتمتع بثروات طبيعية مهمة لها تقييم غير مادي يعني بالنسبة للرأس مال البشري الذي هو سلبي، حيث عندهم تقييم بالنسبة للموارد الطبيعية مهم جدا ولكن مع الأسف بالنسبة لكل ما هو لا مادي هو سلبي.

في المقارنة بالنسبة لبلدان شمال إفريقيا، المغرب يصنف الثاني من بعد تونس، وهذا يعني أن المغرب له فعلا ثروة حقيقية لها علاقة بالشباب الذي تزخر به بلادنا، وأن هذه الثروة يجب أن تكون رافعة أساسية لضمان مستقبل البلاد ولتنمية البلاد على كل المستويات.

فلهذا فموضوع التربية والتكوين هو موضوع إستراتيجي بالدرجة الأولى، لارتباطه بمستقبل شبابنا الذي يعتبر الرأس مال الحقيقي لدولتنا بغض النظر عن حجم الثروات المتوفرة، والذي يفرض علينا رفع تحديات اقتصادية واجتماعية آنية، خصوصا في الظرفية الحالية من أجل ضمان الاستقرار والتنمية.

ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وطيدة بين توفير المستقبل الواعد لشبابنا وبين تأهيل المستقبل، فهي علاقة جدلية، ورفع تنافسية الاقتصاد لما له من تأثير إيجابي على مناخ الأعمال وخلق فرص الشغل من طرف المقاولات، وهنا لا بد من التأكيد على أن الحلقة المحورية في هذه المعادلة هو التعليم والتكوين، باعتبارهما عاملين أساسيين في إعطاء الأمل للشباب وفتح آفاق المستقبل الواعد أمامهم.



إن كسب رهان الجودة يتطلب وضع آليات وميكانيزمات مدققة لتحديد حاجيات سوق الشغل وتتبع تطورها وتنظيم ملائم لمنظومة التكوين، لجعلها أكثر مرونة وقدرة على الاستجابة في الوقت والمكان المناسبين لهذه الحاجيات، وبالتالي وضع رهن إشارة المقاولات الكفاءات والموارد البشرية لتقوية تنافسيتها.

الآن نحن في وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مقبلين على: إصلاح لمنظومة التعليم أو منظومة التربية الوطنية، وإصلاح كذلك يخص منظومة التكوين المهني.

بالنسبة للإصلاح الذي يخص منظومة التربية الوطنية فهو يهتم بعدة محاور:

- المحور الأول يخص كل ما يخص العرض التربوي، والعرض التربوي هنا هدفه استكمال التعليم وإعطاء الفرصة لجميع المغاربة أينما كانوا في جميع أنحاء المملكة أن يلجوا لتعليم ذا جودة، وهذا هو ترجمة لمبدأ تكافؤ الفرص الذي ألح عليه دستور المملكة؛

- المحور الثاني يخص كل ما يتعلق بالعرض البيداغوجي، وهذا العرض هو الذي سيمكن من:

- أولاً أن يكون هذا العرض يتماشى مع القيم الوطنية والقيم الدينية، وكذلك يتماشى مع القيم الكونية، كل ما يتعلق بحقوق الإنسان واحترام البيئة وغيرها من القيم الكونية؛

- هذا العرض البيداغوجي كذلك، وهو ما نشتغل عليه الآن، وهو أن يكون ملائم لما هو مطلوب من طرف الشباب ومن طرف التلاميذ وأن يكون كذلك ضامن لجودة التعليمات من أجل إعطاء الفرص للشباب أن يتميزوا بكل المكونات الضرورية والأخلاقية كذلك، من أجل ضمان الشروط اللازمة لأن يكون لهم مستقبل واعد.

- المحور الثالث وهو يخص كل ما يتعلق بالجانب الحكاماتي، وهنا الحكامة تلعب دور مهم جداً في نجاح هذه المنظومة، أولاً لكي نتماشى مع ما هو سائد الآن ألا وهو التدبير عبر النتائج لأنه لا يمكن ضخ أموال، وسبق لي أن ذكرت أن 25 % من ميزانية الدولة هي تستثمر في هذا القطاع وأن ما يفوق 6 % من الناتج الداخلي الخام هو كذلك مخصص لهذا القطاع، ولا نصل لنتائج مرضية.

إذن الآن هذا التدبير عبر النتائج يتطلب عدة آليات التي نشتغل عليها من أجل جعل كل الجهودات المالية والمجهودات لكل من يساهم في هذه المنظومة أن تحقق

نتائج فعلية، تلمس لا من طرف الأسر ولا من طرف المجتمع ولا من طرف الاقتصاد بصفة عامة.

إذن بالنسبة لإصلاح منظومة التربية الوطنية هو إصلاح يرتكز على تثمين كل المكتسبات التي راكمتها المنظومة الآن، ويرتكز كذلك على رصد كل الاختلالات ووضع الآليات والإصلاحات اللازمة التي تتجارب مع الوضعية الراهنة.

فيما يخص إصلاح منظومة التكوين المهني، نحن كذلك خلال هذه السنة سنعطي الانطلاقة للإستراتيجية الوطنية لمنظومة التكوين المهني، وستكون أول إستراتيجية وطنية لهذه المنظومة، ومن مرتكزات هذه الإستراتيجية التي سنتقاسمها في أفق آخر هذه السنة، إن شاء الله؛

• أولاً جعل منظومة التكوين تكون تتماشى مع حاجيات سوق الشغل، وهذا مهم جداً، لأن هذه المنظومة هي تستقبل سنوياً ما يفوق 400 ألف شاب وشابة في تكوينات مدتها ما بين سنة وستين، ولكن مع الأسف نسبة الولوج لسوق الشغل تظل نسبية مع كل المجهودات التي تتم من طرف كل المتدخلين، هذا من جهة؛

• من جهة أخرى هذه المنظومة نريد منها أن تكون شاملة لكل فئات المجتمع، وخاصة الفئات الهشة، نريد من هذه المنظومة أن تكون كذلك منظومة تتماشى مع ميولات الشباب، تتماشى مع مواهب الشباب، الشيء الذي الآن هو فعلاً مشكل لأن صورة التكوين المهني الآن لدى الشباب هي صورة «مع الأسف الفشل»، لأن كل الشباب الذين يفشلون في منظومة التربية الوطنية هم يتجهون إلى منظومة التكوين المهني، إذ الآن نحن نشتغل لا لكي نغير الصورة بل لنغير منهجية اختيار الشباب للتكوين المهني، عبر اندماج منظومتَي التكوين والتربية الوطنية من أجل جعل الشباب منذ الابتدائي يكتشف كل المهن التي تدرس في التكوين المهني، من أجل اكتشاف المواهب، من أجل اكتشاف ميولات الشباب، وهذا كله لجعل كل شاب وشابة يقوم على اختيار المهنة التي يريد أن تكون له كرافعة بالنسبة لبناء مستقبله.

وهنا عدة آليات نشتغل عليها بما فيها آليات كوضع ممرات بين منظومة التربية الوطنية ومنظومة التكوين المهني ومنظومة التعليم العالي، إذنا هناك عدة آليات سنتقاسمها إن شاء الله في الوقت المناسب.

بما أننا نتكلم عن الاقتصاد، فلا بد من الإشارة لدور المهنيين ودور المقاولات كفضاء للتكوين، وهذه من التوجهات التي نريد أن نكرسها في إطار هذه الإستراتيجية، من أجل جعل هذا التكوين يكون أكثر قرباً من المقاولات ومن حاجياتها.

إن الرهانات التي ترتبط بالتربية والتكوين والتي تواجه بلادنا، هي في الحقيقة متعددة الأبعاد، سياسية واقتصادية واجتماعية في آن واحد.

فيما يخص الجانب الاجتماعي، التركيبة السكانية لمجتمعنا تتميز بغلبة فئة الشباب، والتي كما قلت يمكن أن تكون رافعة قوية للتنمية الاقتصادية إذا توفرت الظروف المناسبة، كما يمكن أن تتحول إلى مصدر قلق وانشغال سياسي واجتماعي.

ثانيا، نظام التربية والتكوين ينبغي أن يكون شاملا، وهذا هو التحدي، لجميع فئات المجتمع، وبالأخص الفئات الاجتماعية الهشة.

ثالثا، ومن بين الرهانات التوفيق بين التدريب ومتطلبات سوق الشغل، وهو ما يستدعي تجويد التكوينات ومسار التكوين، من خلال تقوية الروابط مع المقاولات.

رابعا، خلق الممرات.

خامسا، مواكبة التطور الاقتصادي العالمي، خصوصا في المهن العالمية التي يستثمر فيها المغرب كقطاع الطيران والسيارات والخدمات عن بعد وغيرها، هذا طبعا في إطار انفتاح اقتصادنا على محيطه الدولي مع ما يتطلب ذلك من تكوين مهارات جديدة ذات قيمة مضافة عالية.

هذه الرهانات هي التي تؤطر عملنا: إصلاح نظامي التربية والتكوين، والذي نعتبره الرافعة المحورية لتنمية الاقتصاد الوطني والضامن لتوفير مستقبل واعد لشبابنا.

## «حاجة المغرب إلى جيل ثان من الإصلاحات الجذرية»

عبد العالي بنعمور

رئيس مجلس المنافسة

في البداية لابد أن أعبّر عن تأثري بالكلام داخل هذه المؤسسة التي تذكّرني بفترة مهمة من حياتي، وأنا أفكر في ذلك ألاحظ أنني مررت من الاشتراكية العلمية آنذاك إلى الليبرالية الاجتماعية اليوم، ومن العمل والنضال السياسي آنذاك إلى النضال التكنوقراطي المتفتح داخل الإدارة الآن، إن صح التعبير.

بعد هذا المدخل، أود أن أدلي ببعض الملاحظات أعتقد أنها أساسية،

• الملاحظة الأولى تتعلق بكون المغرب محتاجا فعلا - كما عبرت عنه على مستوى هذا اللقاء - إلى نموذج تنموي، ولكن أفضل أن أصفه بالمتجدد بدلا من الجديد، الشيء الذي يوحي إلى أن النموذج التنموي الحالي بطبيعة الحال أصبح متجاوزا، وعليه أن يتطور؛

• الملاحظة الثانية مرتبطة بكون كلامنا عن نموذج اقتصادي متجدد يفرض، إذا أردنا أن نتكلم عن الإقلاع بدلا من النمو الصرف، أن لا نكتفي بتركيز تحليلنا على البعد الاقتصادي الصرف بل توسيع مجال التحليل إلى المناخ العام للاقتصاد، أي إلى الجوانب السوسيو-سياسية المرتبطة بالنمو والإقلاع؛

• الملاحظة الثالثة تطرح قضية محتوى النموذج الحالي والمدة التي احتاجها، وهنا يبدو لي من الممكن أن نموقع هذا النموذج من انطلاقة تجربة التقويم الهيكلي، أي نحن أمام فترة تدوم حوالي 30 سنة (من 1983 إلى اليوم بطبيعة الحال)؛

• الملاحظة الرابعة والأخيرة تتعلق بكون هذه الفترة عرفت 4 أحداث جوهريّة؛

• الحدث الأول مرتبط بالتقويم الهيكلي الذي أتى بعد فترة من الانزلاقات في التوازنات العامة التي عرفها المغرب ابتداء من أواخر السبعينات؛

• الحدث الثاني يتعلق بما سمي بـ «حكومة التناوب التوافقي»، حيث، بعد فترة طويلة من المعارضة، يمكن أن نصفها بالشرسة، وصل اليسار المغربي إلى الحكومة في أواخر التسعينات، وذلك بتحالف مع بعض القوى الوطنية؛

• الحدث البارز الثالث يتجلى في اعتلاء العرش من طرف صاحب الجلالة محمد السادس؛

• أما الخصوصية الرابعة فتتجسد في الحراك الشعبي ل 20 فبراير 2011 وما أسفر عنه من دستور جديد بمبادرة من صاحب الجلالة ومن انتخابات جديدة، أدت إلى وصول الإسلاميين، الذين يصفهم الناس بالمعتدلين، إلى الحكومة في الوقت الذي كان الحداثيون والإسلاميون الراديكاليون هم من وراء أحداث 20 فبراير.

انطلاقا من هذه الملاحظات، أود أن أقدم لكم بعض الأفكار فيما يتعلق بمنطق النموذج التنموي السائد منذ 30 سنة، كما قلت منذ قليل، ثم بعض الأفكار فيما يخص الإصلاحات الكبرى التي أسميها إصلاحات من الجيل الثاني فيما بعد.

فيما يخص التوجهات الأساسية وحصيلة النموذج الاقتصادي الحالي - فكما أكدت على ذلك سابقا - ابتدأ هذا النموذج منذ بداية الثمانينات. وقبل أن أتطرق لهذا الاتجاه، يبدو لي من اللائق ولو بعجالة أن أعطي فكرة عما كان سائدا قبل هذه الفترة.

نحن نعلم أنه لمدة 25 سنة بعد الاستقلال وإلى غاية أواخر السبعينات أو بداية الثمانينات كان هناك نموذج مبني على الانفتاح على القطاع الخاص وعلى السوق، ولكن مع الدور الاستراتيجي الأساسي المهيكل للقطاع العام.

ومن المعلوم أن هذه السياسة التي كانت تعطي الأولوية للقطاع العام أدت في آخر المطاف - دون الدخول في كل التفاصيل - إلى ما عرفناه جميعا في أواخر السبعينات وأزمة التوازنات الأساسية وتدخل صندوق النقد الدولي. برهنت هذه التجربة عن عدم نجاعة القطاع العام بصفة واضحة، هذا هو السبب الأساسي، وأيضا عن سياسة كانت إرادية بعض الشيء على المستوى العام وبالاخص على المستوى المالي، حيث أدى كل هذا إلى فقدان التوازنات.

وهنا دشنا فيما بعد نمودجا اقتصاديا جديدا مع ما سمي آنذاك ب «سياسة التقويم الهيكلي»، نموذج يمكن أن نقول أن منطقته مازال قائما إلى غاية الآن، رغم بعض التغيرات أو الإغناءات التي سوف أرجع إليها فيما بعد.

ويرتكز هذا النموذج على الاتجاهات الأساسية الثلاث بتلخيص:

1- الخيار لفائدة حرية السوق و التنافس ونهج سياسة تحرير الاقتصاد وخصوصة القطاع العام، وهذا جديد بالنسبة لما كان قائما؛

2- العمل على إقرار التوازنات الأساسية والبحث على أكبر نسبة ممكنة من النمو؛

3- إعطاء الأولوية للبعد الاقتصادي مع بعض الالتفاتة إلى البعد الاجتماعي؛

وهكذا كانت لسياسة التقويم الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالإيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الماكرو اقتصادية و نسبيا فيما يتعلق بالنمو، مع العلم أن التوازنات الاجتماعية ظلت هشة، إلا أن هذا الاتجاه لم يعمر طويلا - جميعنا يعلم هذا - حيث عادت السلطات العمومية إلى سياسة مالية مسرفة ابتداء من بداية التسعينات، وتوجت عملها - أقول - السلبي بما سمي آنذاك بـ «سياسة التطهير» ضد المقاولات المغربية لأسباب يعرفها الجميع، والتي شلت نسبيا المسالك الإنتاجية للبلاد، والتي إلى غاية الآن أبعدت المقاولين المغاربة عن الصناعة، الشيء الذي دفع بالمرحوم الحسن الثاني في أواخر التسعينات إلى الكلام عن «السكتة القلبية» و اللجوء إلى قوى اليسار وحلفائها، في إطار ما نعت بـ «حكومة التناوب التوافقي».

في الواقع، ما النموذج المتبع من طرف حكومة التناوب التوافقي إلا امتداد وتعميق للسياسة التي دشنت خلال فترة التقويم الهيكلي، لكن في جو - أقولها عن قناعة - أكثر مصداقية وهدوء وحكمة مع ولوج صاحب الجلالة محمد السادس إلى الحكم، ومع إعطاء أهمية أكثر إلى الجانب الاجتماعي و البشري.

يمكن أن نلخص هذا النموذج الاقتصادي الاجتماعي فيما يلي؛

1- تحرير الاقتصاد و الدفع بعجلة الخصخصة؛

2- الجمع بين هدف النمو وهدف التوازنات الماكرو اقتصادية، خلافا لسياسة التقويم الهيكلي؛

3- الجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي للسياسة العامة، أي الجمع بين سياسة العرض وسياسة الطلب، مع إعطاء نوع من الأسبقية إلى الطلب والاستهلاك، وقد أشار إليها السيد وزير الاقتصاد صباحا؛

4- إنجاز برامج ضخمة بالنسبة للبنيات التحتية ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي ونهج سياسة قطاعية متعددة الخيارات مبنية على برنامج «إقلاع» الصناعي و«AZUR» السياحي و«المغرب الأخضر».

وإلى غاية ما بعد منتصف العشرية الأخيرة، كانت لهذه السياسة نتائج جد إيجابية على مستوى النمو والتوازنات الماكرو اقتصادية، حتى أخذنا نحلم بالنسبة للمغرب بالصعود إلى مرتبة ما يسمى «بالبلدان المقلعة»، إلا أن الأمور أخذت تعرف نوعا من

التذبذب ابتداء من أواخر العشرية السابقة، وقد تفاقمت الأوضاع بصفة تدريجية، حيث أصبحنا نسجل عجزا ماليا مهولا (7 % سنة 2013) وصعوبات هائلة بالنسبة لتنافستنا، الشيء الذي ينعكس سلبيا على حساباتنا الخارجية (10% كعجز في الميزان التجاري) وعلى رصيدنا الخارجي من العملة (أربع أشهر من الواردات)، خصوصا وأن تحويلات مغاربتنا بالخارج ومردود السياحة أصبح يتضاءل أو على الأقل لا يعرف نموا بالمستوى الذي كان في السابق. وهنا نصل إلى بيت القصيد: أي إلى أسباب الخناق التي ترجع، بالإضافة إلى الأزمة العالمية، إلى تصرفاتنا نحن؛

• العامل الأول يتجلى في عدم التمكن من التحكم في سياسة الجمع بين البعد الاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي أدى إلى تلبية طلبات كل من رفع صوته وإلى انزلاقات مالية وضغوط هامة على الميزانية العامة وعلى تنافسية الاقتصاد المغربي؛

• السبب الثاني يتجسد في صعوبة تأهيل المقاولات المغربية وتخطيط برامج مقنعة بالنسبة لخياراتنا القطاعية وإبراز قطاع صناعي ورقمي ناجح يوفر الجو العام للتشغيل والتقدم الاقتصادي، لم نستطع القيام بذلك. هذا من مسؤولية السلطات العمومية ببلادنا، فليس القطاع العام هو المسؤول. المسؤول هو من لم يعرف كيف يحرك القطاع العام. ربما لأن السلطات الإدارية وإلى غاية الآن لم تقتنع بعد بالخيار لفائدة القطاع العام والخصوصية والتحرير الاقتصادي وما زال لديها نوع من رد الفعل ضد هذا الخيار التحريري لبلادنا؛

• السبب الثالث والأساسي - في نظري - يتعلق بوصول الإصلاحات الاقتصادية التحريرية التي أنجزت إلى غاية الآن إلى سقف معين في مردوديتها وحاجة المغرب الآن إلى إصلاحات جذرية من جيل ثان أكثر حساسية. ولا بد من تفعيلها، رغم صعوبتها سياسيا واجتماعيا، هذا هو الإشكال.

التساؤل الذي طرح هذا الصباح حول ما إذا كانت النتائج المتواضعة عائدة إلى ضعف الخيارات لفائدة السوق والتصدير وغيره، فالواقع أن المغرب إلى غاية الآن لم يعط هذه الأولوية لفائدة السوق والتصدير، فجعل الوزراء قالوا أن الأولوية أعطيت للطلب وإلى الاستهلاك، بينما عند توجهنا للتصدير نعطي الأولوية إلى العرض قبل كل شيء، هذا شيء أساسي. لذا لم نصل إلى النتائج المتوخاة.

والجدير بالذكر هو أن النموذج الذي دشّن مع سياسة التقويم الهيكلي واتباع مع حكومة التناوب مع عقلنته بعد ولوج صاحب الجلالة إلى السلطة، لم يغير بصفة جذرية فيما بعد، وإلى غاية الآن، رغم تناوب عدة حكومات على المسؤولية، فحتى الحكومة الحالية، سائرة - في نظري - في نفس النموذج الذي دشّن في الواقع منذ



بداية الثمانينات، أي منطق اقتصاد السوق مع الحفاظ على التوازنات الأساسية والدفع بالاستثمار، لكن مع الصعوبات المتعلقة بعدم تهيئة العالم الاقتصادي لمواجهة العولمة ثم صعوبة الجمع بين الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي ثم بعدم تمكننا من الإصلاحات الكبرى.

هناك سؤالان أساسيان يجب طرحهما:

• أي نمط اقتصادي اجتماعي بالنسبة لمغرب الغد؟

• ما هي الإصلاحات الجذرية التي نحتاج إليها؟

في نظري، عندما نتمعن في تجارب الدول المقلعة، نلاحظ أنها ارتكزت في بداية مشوارها، ولدة طويلة تتراوح بين عشر إلى عشرين سنة، على استراتيجية مبنية أساسا على العرض أو بصفة أوضح على الأسبقية للعامل الاقتصادي بالنسبة للعامل الاجتماعي، وذلك على ثلاث مستويات أساسية:

1- تشجيع المبادرة والإبداع والتأكيد للرأي العام على أن المقولة خير من الإجارة وعلى ضرورة وعي المواطنين والتكنوقراط أن المقولة هي مصدر التقدم والتشغيل، وأنه من اللازم أن نفكر في الإنتاج قبل التوزيع؛

2- الاعتماد على تنافسية النسيج الاقتصادي، الشيء الذي يوحى بثلاث خيارات أساسية:

• الضغط على تكاليف الإنتاج أي الأجور والولوج إلى التمويل والعقار والطاقة وتوفير مناخ مناسب للأعمال والذي سوف أرجع له فيما بعد؛

• التوقع الإيجابي الدينامي داخل الأسواق العالمية على مستوى التصدير ومنافسة المواد المستوردة، وذلك بالعمل على إبراز أنماط تحميننا من التنافس الغير مشروع لبعض المواد؛

• نهج سياسة قطاعية محكمة، تركز أساسا على الخيار الصناعي والبحث العلمي والرقمي، الذي يوفر أكثر نسبة من الشغل والقيمة المضافة وتكاملته، حسب الحالات، بسياسة فلاحية تركز على جمع الأراضي والتوعية وسياسة سياحية في اتجاه نمط راقى ومناطق العيش والإرث الثقافي.

3- بالنسبة للبعد الاجتماعي، التركيز خلال فترة انتقالية على الأعمال الاجتماعية ذات الطابع العام ومواجهة الهشاشة الاجتماعية والفقر.

ولنتأمل مثلاً في استراتيجية التوقع الإندماجي الذكي للدول المقلعة الجديدة في العولمة وما أنجزته من نمو وتقدم صناعي وتكنولوجي منذ ثلاثين سنة. هل كل هذا كان ممكناً بدون العولمة و التماشي الذكي معها ؟

الخلاصة إذن هي أنه لا مناص لنا من التركيز على العامل الاقتصادي الذي يوفر الشغل وبطبيعة الحال، عندما أتكلم عن الأولوية المعطاة إلى العامل الاقتصادي، أقصد كذلك ضرورة مراقبة السوق وكل التصرفات اللاتنافسية التي تمس بمصداقيته وديناميته. إن هذا الاتجاه يطرح بطبيعة الحال قضية النمط الاجتماعي الذي نريده لبلادنا.

مبدئياً، الهدف الأسمى هو ترسيخ علاقات اجتماعية عادلة وهادئة، ومن أجل هذا، أعتقد أن علينا أن نعمل بالشعار التالي «حرية، استحقاق، تضامن».

الحرية تعني الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية المبادرة؛

الاستحقاق يعني شرعية مكافأة الإبداع والمبادرة والمخاطرة وتكافؤ الفرص؛

التضامن يعني إعانة من لا يتمكن من الاندماج في منطق السوق.

لكن هذا الشعار يفرض أن هناك أولويات.

في الواقع، يطرح هذا التوجه ثلاث قضايا أساسية :

• القضية الأولى مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، ويتعلق الأمر بالقانون النقابي الذي عليه أن يضمن حقوق العامل، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار للمرونة اللازمة من أجل الدفع بروح المبادرة. علينا ربما أن نتمعن في التجربة الدانماركية وسياسة Flexicurité أو «المرونة مع تأمين دخل أدنى»؛

• القضية الثانية مرتبطة بالتوقيت في العمل الاقتصادي و العمل الاجتماعي، حيث بينت التجارب أن العمل الموازي على المستويين صعب، وبالتالي الأنسب هو الوعي أن التوزيع يتطلب الإنتاج وبالتالي لابد من الارتكاز في أول فترة على الإنتاج، لكن علينا أن نصاحب هذا الخيار وهذه الأسبقية للعالم الاقتصادي باتجاهين :

علينا أولاً أن نبين للمواطن نور آخر النفق وأن الجهود المطلوب منهم مؤقتة، ولذا وجب أن نستبدل جو التشاؤم السائد بجو التفاؤل بالنسبة للمستقبل.

علينا أيضاً أن نحدد، رغم الأسبقية المعطاة للبعد الاقتصادي، ما يمكن القيام به على المستوى الاجتماعي خلال هاته الفترة الانتقالية؛

• وهنا نصل إلى القضية الثالثة المتعلقة بتفصيل ما نقصده من التضامن خلال الفترة الانتقالية وطرق تفعيله، ولقد برهنت التجارب الرائدة على ثلاث اتجاهات أساسية :

• الدفع بالعمل الاجتماعي ذي الصبغة الجماعية مع الضغط النسبي على الأجور؛

• إعانة الطبقات الأكثر هشاشة؛

• إيجاد طرق مبتكرة لتنفيذ التضامن.

التضامن يعني إذن في أول الأمر الدفع بالعمل الاجتماعي ذو البعد العام الذي يتجلى في التربية الأساسية مع مساهمة الميسورين في التمويل والتغطية الصحية التي عليها أن تركز في نظري على الأمراض المزمنة، ونظام التقاعد الذي عليه أن يضمن تمويله.

التضامن يحصل أيضا وبطبيعة الحال لفائدة المحتاجين من أطفال وكهول ومعطوبين ومعطلين رغم استعدادهم للعمل.

أما بالنسبة لطرق توفير الإعانات، يتعلق الأمر بامتياز في نظري، وانطلاقا من بعض التجارب الرائدة، بشيك اجتماعي يمكن أن يعمم بشروط، شيك يسلم إلى ربة البيت، ويمكن من إعانة الفئات الاجتماعية الهشة في إطار احترام الأئمة والتنافس وتلافي الأنظمة التي تعين الجميع وتكلف الكثير مثل المقاصة.

الجيل الجديد من الإصلاحات الكبرى؛

أعتقد شخصيا أن المغرب حقق الكثير من المنجزات خلال الخمس عشرة سنة الماضية، لكنه ختم مسيرته بالوصول إلى سقف مردودية الإصلاحات الاقتصادية ذات الطابع التقني التي قام بها إلى غاية الآن.

المغرب محتاج إذن إلى جيل ثان من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة سياسيا واجتماعيا، وبدونها لن نتمكن من إطلاق سراح مسلسل الإقلاق الاقتصادي الحقيقي. يتعلق الأمر، من جهة بتتيمم الإصلاحات الاقتصادية الصرفة، ومن جهة أخرى بالإصلاح الحقيقي للمناخ العام للأعمال.

بالنسبة لتكميل الإصلاحات ذات الطابع الاقتصادي، علينا أن نعمل في نظري، على خمس اتجاهات:

• الواجهة الأولى تتعلق بكلفة الإنتاج للمقاولات، وهنا لابد وأن نعمل - كما قلت ذلك سابقا - على حل قضية الأجور والتمويل والعقار والطاقة؛

• الواجهة الثانية تتعلق بتعميق انفتاح الاقتصاد، وذلك عن طريق تحرير كل الأثمنة وإلغاء نظام المقاصة وتحرير الصرف وخصوصة العديد من المرافق العمومية المحتاجة إلى النجاعة مثل النقل والطرق والموانئ والبناء والاتصال بما فيه التلفزة؛

• الواجهة الثالثة متعلقة بضرورة تقنين انزلاقات السوق بقانون يمكن من مواكبة المقاول في تقدمها وحمايتها من الممارسات المنافية للمنافسة - القانون المعني بالأمر في طريق الإنجاز- ويمكن أن نتكلم عن إيجابياته مجملا، مع بعض التساؤلات فيما يتعلق ببعض مقتضياته مثل العلاقات مع المقننين والقطاعيين والبروز بنصوصه التطبيقية؛

• الواجهة الرابعة تتعلق بعقلنة العديد من المصالح والأنظمة التي تثقل كاهل الميزانية العامة مثل التقاعد و المقاصة؛

• الواجهة الخامسة تتعلق بالسياسة الضريبية التي علينا أن نخفضها على مستوى الشركات وأن نوسع وعاءها بتعميمها.

أما الإصلاحات الأخرى التي تتعلق بكل ما يمس مناخ الأعمال، فهي كالتالي:

• الإصلاح الأول يتعلق بقضية المرجعية الدينية، حيث إذا لم نبت في هذه القضية، سوف يبقى التناقض حادا بين الحداثيين والإسلاميين، الشيء الذي من شأنه أن يمس بالجو العام للتغيير. ففي نظري، إذا تمعنا في روح مقتضيات الدستور، نستنتج خلاصتين أساسيتين بالنسبة للإشارة للإسلام كدين للدولة :

• أولا، إن هذه الإشارة تدل إيجابيا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار في حياتنا بالبعد الروحي قرب البعد المادي؛

• ثانيا، يمكن أن نستنتج من روح الدستور أن ما يقصد بالمرجعية الإسلامية هو قيمها، وبالتالي هناك فصل ضمنى بين السياسة والدين.

• الإصلاح الجذري الثاني يتعلق بالمؤسسات وضبط العلاقات داخل السلطة التنفيذية بين القصر والحكومة، وهنا يبدو لي أن الدستور يتجه نحو التأكيد بأن للملك أساسا اختصاصات متعلقة بالحفاظ على الوحدة الوطنية وبال دفاع عن الديمقراطية والأمن الوطني و برئاسة السلطة الدينية وبحق الرأي والمبادرة بالنسبة لتسمية الأطر ومتابعة الأوراش الكبرى التي لها انعكاسات على الأمن الوطني، على

أن للحكومة الاختصاص العام في تدبير كل الشؤون العامة، وذلك من أجل تلافي كل تبرير.

• الإصلاح الأساسي الثالث يتعلق بالحكمة، فبالإضافة إلى أخلاقيات عملها، هناك ثلاث خيارات أساسية :

• أولاً، علينا أن نعمل على نجاعتها بتبسيط المساطر والتكنولوج إلى الوسائل الرقمية وتعديل القانون الأساسي للوظيفة واتجاهه نحو العطاء والابتكار؛

• ثانياً، علينا أن نقلص من مصاريف الموارد البشرية وذلك بالوصول إلى النماذج العالمية في هذا الموضوع؛

• ثالثاً، علينا أن نعمل على جهوية متقدمة تحتفظ للدولة المركزية بكل شروط السيادة، وتترك التدبير اليومي إلى الجهات.

• الإصلاح الرابع يهم القضاء وتخليق الحياة العامة، وهنا لابد من التأكيد أن الإصلاح الأخير في هذا الميدان جد إيجابي، لكن الإشكال قائم في تكوين وأخلاقية الموارد البشرية. كذلك، لابد من التأكيد على أن تخليق الحياة العامة مرتبط بالتحسيس والتربية، لكن أيضاً بالمسيرة الطبيعية للقضاء.

• الإصلاح الخامس يتعلق بالسياسة التواصلية و الثقافية، حيث علينا أن نعمل على تحديث علاقاتنا الاجتماعية عن طريق الدفع بالثقافة والترفيه وفتح التلفزيون المغربي للشبيبة المغربية الحداثية وإلى البرامج التي توعي المواطن وتفتح آفاقه للتحديث ؛

• الإصلاح السادس يتعلق بالنظام التربوي، ففي نظري، علينا أن نخطط لعشرية من أجل تنفيذ إصلاح جذري يبنّي على الخيارات التالية :

• أولاً، علينا أن نركز في البداية على الكيف، وبالأخص فيما يتعلق بالتعليم الأساسي، وترك الكم إلى مرحلة ثانية؛

• ثانياً، علينا أن نبني تعليمنا على القيم الكونية، علماً أن الثقافة العربية الإسلامية ساهمت تاريخياً في تطورها، ومن شأن مظاهرها الإيجابية المتجددة أن تساهم مستقبلاً في إغنائها ؛

• ثالثاً، علينا أن نبت في قضية اللغة العربية، حيث عليها أن تجسد لغة الهوية والتعليم والتواصل، لكن بعد العمل على تسهيلها والانفتاح على البعد العلمي في تكوينها وعلى اللغات الأجنبية واللغات الدارجة؛

• رابعا، بالنسبة للغة الأمازيغية، فالدستور قد أصاب عندما خول لها مرتبة ثاني لغة رسمية للمغرب. لكن هناك بعض الإشكالات :

الإشكال الأول متعلق بتوحيد اللغة في الوقت الذي هناك ثلاث لغات : تمازيغت - تشلحيت - تريفيت ؛ إن من شأن هذا التوحيد أن يبعد اللغة الأمازيغية عن اللغات الأم.

الإشكال الثاني متعلق بحروف تيفيناغ : أعتقد شخصا أنه لأسباب ثقافية وبرغماتية، كان علينا أن نستعمل الحروف العربية؛

الإشكال الثالث متعلق باستعمال اللغة الأمازيغية على أرض الواقع. أعتقد شخصا أن التقدم على مستوى القانون شيء أساسي، لكن الواقع التاريخي الملموس هو الذي سوف يحسم في آخر المطاف. وكيفما كان الحال، يمكن أن نستعمل 30% التي تكلم عنها إصلاح منظومة التربية والتكوين لتعميم تعليم اللغة الأمازيغية، كما يمكن أن نخصص لها كراسي في إطار التعليم العالي؛

• هناك خامسا قضية اللغات الأجنبية، عليها أن تعمق كلغات وظيفية، لكن نظرا لأن اللغات تعلم أحسن عندما تكون لغات تعليم بالإضافة إلى لغات معلمة، علينا أن نتجه إلى نظام تعليم ازدواجي «عربية- إنجليزية «عربية- فرنسية»، «عربية- إسبانية»؛

• سادسا، علينا أن نفكر في قضية الاستحقاق والجودة، الشيء الذي يفرض التوجيه والانتقاء، والدفع بالتكوين المهني على عدة مستويات وجعل قناطر بينه وبين التعليم العام؛

• أخيرا علينا أن نفكر في قانون أساسي جديد للمعلم وفي ضمان تكوينه المستمر وعطائه الفعلي.

الخلاصة هي أنه علينا أن نبني نموذجا اقتصاديا جديدا مبنيا من جهة على سياسة الفرص وأولوية الاقتصاد في مرحلة أولية، على أن يتم التوزيع في مرحلة ثانية وأن نكتفي خلال المرحلة الانتقالية بالعمل الاجتماعي ذي الصبغة العامة ومساندة الفئات الهشة، ومن جهة أخرى على إنجاز جيل ثان من الإصلاحات الصعبة سياسيا واجتماعيا تتعلق بالعالم الاقتصادي و مناخ الأعمال. ومن أجل هذا، على الحكومة المسؤولة أن تواجه هاته الإصلاحات بعيدا عن الحسابات السياسية والانتخابية، علما أن هذا الاتجاه يعني قرارات صعبة، وفي بعض الأحيان لا شعبية، وأنها سوف تواجه النقد، ولا يعترف لها بعطائها الهائل إلا بعد عقود.

## «إصلاح الدولة كإفق للجهوية الموسعة، أية منطقات لربط خطاب النوايا بإكراهات التفعيل»

علي بوعبيد،

المندوب العام لمؤسسة عبد الرحيم

بوعبيد للدراسات والأبحاث

من الصعب علي الحديث، خصوصا من بعد كل المداخلات التي ألقيت، سواء صباحا أو بعد الزوال، لأن الموضوع غني وكان يكفني فقط التفاعل مع باقي الزملاء لتقديم عرض. فموضوع النقاش حول مراجعة أدوار ومهام الدولة في هذه الظرفية الحالية يقتضي نقاش واسعا بمفرده، وبالتالي سأكتفي ببعض رؤوس الأقدام باعتبار ما قاله السيد بنشماش أن هذه الندوة ما هي إلا مدخل لندوات موضوعاتية لاحقة، وأتمنى أن تكون أوفر وقتا للنقاش حول هذا الموضوع المهم جدا.

أولا، فكرة «إصلاح الدولة» كمصطلح غير موجود في قاموس المغرب عادة، حيث كنا نتكلم عن إصلاح الإدارة العمومية، فهو مصطلح أتى به الدستور الجديد، وربما له حمولة سياسية، ولكن يجب اعتبارها حمولة سياسية مزدوجة، فهناك الحمولة السياسية بمفهوم توزيع السلط، وأخرى بمفهوم السياسات العمومية، وسأتطرق للموضوع من خلال زاوية السياسات العمومية.

أظن أن النقاش حول أدوار الدولة وحول ما إذا كنا محتاجين اليوم إلى مراجعة نموذج اقتصاد المغرب، هذا يقتضي أولا أن نطرح بعض التساؤلات الأساسية، فهناك مقاربتان ممكنتان فيما يخص هذا الموضوع:

• المقاربة الأولى هي مقارنة نقدية من الخارج، تحاول مناقشة التوجهات التي تتحكم بنموذج التنمية، هل يجب أن يستمر المغرب - كما قال الأخ نجيب - في سياسة دعم الصادرات؟ هل يجب أن نركز على جانب السياسة الصناعية؟ هذا نقاش حول التوجهات ونجاعتها. وهذا نقاش أول يجب أن يكون وأن يربط التوجهات بالتوازنات الماكرواقتصادية الموجودة؛

• هناك مقارنة أخرى ترى بأن النمو الاقتصادي - وهو الهدف - والإقلاق ثم التنمية الاقتصادية مرتبطة بالاختيارات، ولكن مرتبطة كذلك بشكل مهم بحكامة هذا الاختيار، فبالطال يمكن لنا أن نغير هذه الاختيارات، ولكن إن كانت الأداة غير



مؤهلة لتمرير وتنزيل هذه الاختيارات لن تعطي مفعول، فأنا حريص أن نناقش مسألة الأداة أي الدولة وأقصد بالدولة الإدارات العمومية ومؤسسات القطاع العام، ويمكن أن نضيف حتى البرلمان.

وسأركز على الجانب الثاني، الذي يؤدي بنا للقراءة في مرحلتين:

المرحلة الأولى بالنسبة لي هي كيف نقرأ نظام الحكامة العمومية قبل الإصلاح الدستوري إلى يومنا هذا؟ بمعنى آخر كيف نقرأ جميع الإصلاحات التي تصب في عمق «إصلاح الدولة»، أي قراءة تقييمية للعمل المنجز في هذا المجال حتى الإصلاح الدستوري؟

فلكي نتحدث عن مراجعة النموذج التنموي، هذا يقتضي مسالة النموذج الموجود، هل هو موجود بالفعل لدى الدولة؟

ثانيا من هي الدولة في الحقيقة؟ هل نتحدث عن كيان مندمج متناسق فيما يخص إحداث وتنزيل ومراقبة ومتابعة وتقييم السياسات العمومية؟ أم نتحدث عن قطاعات وزارية، عن مؤسسات عمومية كل واحدة لها إستراتيجية؟ وهل تقوم بتقييم أم لا؟ تقوم بمتابعة أم لا؟ وتقدم بالبرلمان سياستها القطاعية؟ وهذا سؤال جوهري، إذا كنا نعتبر كما يقول الفرنسيون بأن هناك بعض نقط للنمو يمكن أن نتخذها من ترشيد وتحسين أسلوب الحكامة.

ولأسف، لا يمكن أن نقول أن الحكومات المتتالية - أنا لا أقصد الحكومة الحالية - استطاعت حتى مع الإصلاح الدستوري، أن تصل لتصور شمولي لنظام الحكامة العمومية بمعنى حكامه السياسات العمومية، من برمجة السياسات إلى تنفيذها ومراقبتها وتقييمها، لا أظن، فبالتالي لما نجد مشاكل خصوصا على مستوى الاستثمار الذي لا يعود في أغلبه بنفع على نسبة النمو.

هناك إذن مشكل *la mécanique ou la tuyauterie*، ليس فقط مسألة اختيارات هذا يمكن مناقشته، ولكن نتكلم عما يسمى ب *tuyauterie*، لأنه مثلا عند الإنفاق في مجال التربية والتعليم يطرح مثل هذا السؤال، فمشكلتنا هو أننا اليوم لم نوثق بشكل موضوعي من الناحية التقييمية جميع القرارات التي تتعلق بالنفقات العمومية في القطاعات المختلفة، ولا يوجد عندنا سياسات قطاعية، هل هناك مثلا تقييم لما يسمى ب *le plan vert*؟ هل عندكم تقييم *le plan émergence*؟

هذا الصباح بين لنا متدخل من البنك الدولي أن القيمة المضافة للصناعة بالمغرب في انخفاض، والسيد الوزير يقول بأنه سنقوم بمخطط جديد 3 émergence، بمعنى آخر أن برامج émergence في صيغتها الأولى والثانية كانت في ظل تراجع الصناعة بالمغرب، فأين هي هذه الدراسة التقييمية، لكي نفهم ومن ثم نعرف هل سنأتي بمشروع مكمل؟

نجد هنا أن الوزارة المعنية تعلن عن مشروع 3 émergence، ليست لدي فكرة مسبقة عن الموضوع وأطلب اليوم من المسؤولين عن السياسات العمومية أنهم عند تقديمهم لمشروع مخطط أن يكون مبنيا على مخططات موضوعية تقييمية لا نقاش فيها، لا أتكلم عن التقييم الداخلي الذي تقوم به الوزارة، أنا أتكلم عن التقييم المستقل، الذي يبين المشاكل المحتملة، وبناءا على هذا نقدم رؤية تصحيحية أو اختيارات جديدة، هذا لا يوجد عندنا بالمغرب.

وعودة للنموذج التنموي الجديد، وإذا أزلنا المؤشرات الماكرواقتصادية، فليست لدينا العناصر الكاملة لتقييم هذا النموذج من ناحية السياسات العمومية، يجب أن نبحث بمجهودنا الخاص، حيث أن الدولة لا تقدم هذه الخدمة، والبرلمان كذلك لا يقوم بدوره في هذا المجال، ففي الدول المتقدمة يكون للنقاش في هذا الموضوع أدبيات خاصة، فنحن نمر عشوائيا من اختيار لآخر ونكتشف من بعد أن التوجه غير صحيح، والمهم اليوم هو أن الإصلاح الدستوري به جميع العناصر التي تسمح بتوجه جديد، على الأقل فيما يخص ضبط السياسات العمومية، وأقصد بذلك جميع العناصر المتعلقة بالبرمجة حتى التنفيذ ومراقبة التنفيذ.

النقطة الثانية التي أريد ذكرها فيما يخص الجهوية أن الفصل الأول من الدستور يعطي دورا محوريا للجهوية أكثر مما نتصور، بمعنى أن نظام هيكلية الدولة المغربية سيكون مبنيا على الجهوية، والحال أننا اليوم ليس لدينا أي تصور للدولة لهذه الجهوية - فيما يخصني طبعاً - ولا أدري هل المسؤولون بالإدارات لديهم هذا التصور اليوم؟ فعندما نتكلم عن الجهوية يقال يجب أن نخرج القانون التنظيمي للفصل 146، وحتى إن أخرجناه لن يحل أي مشكل، فهل الإصلاح يكمن في النص التنظيمي؟ يجب أن تصاحبه على الأقل العديد من النصوص القانونية، ناهيك عن المراسيم، أين هو تصور وتوجه التنمية الجهوية للحكومة؟ فإن أفرزت الانتخابات المقبلة عن جهات جديدة ورؤساء جدد، كيف سنتعامل معهم؟ بالنمط القديم أم يلزم أن تكون لديهم صلاحيات جديدة؟ فهذا الورش المحوري والأساسي أرى أنه لا يستفيد بقيادة سياسية من طرف الحكومة.

المشكل الثاني هو أن الورش الحالي الموجود والذي سيعرض على البرلمان، وبالرغم من الأهمية الإستراتيجية لمشروع الجهوية الموسعة نظرا للمكانة التي أعطاها الدستور حيث يكتفي بذكرها «أي ذكر كلمة الجهة»، فأين هي آلية متابعة مراحل التدرج؟ لأن لا أحد يعتبر بأن ورش *la loi organique des finances* ولا ورش الجهوية سيتم في سنة أو سنتين أو حتى 5 سنوات، الكل متفق على أننا سنمشي بخطى تدريجية نحو تفعيل الكامل لهذين النصين، ولكن التدرج لا يمنع من إعطاء - *la visib* *lité* حول مراحل هذا التدرج وكيف سيكون، وكيف سنشرك جميع الفرقاء للنجاح في هذه الإصلاحات التأسيسية خارجة عن النقاش السياسي بين الأغلبية والمعارضة، فالكل متفق على أهمية الجهوية، لكن يجب أن نتفق على كيفية تنزيلها، وما هي المحطات التي ستمر بها وما الإمكانيات المتاحة لذلك من موارد بشرية وما هو دور الإدارة الترابية؟

أنا مع مناقشة ما يسمى بالنموذج التنموي الجديد، ولكن مازال عندي أسئلة حول هذا الموضوع، عندي ثلاث توصيات بما أننا هنا،

أولا، الأهمية الحيوية لهذين الإصلاحين. القانون التنظيمي للمالية، فالكل يتفق حكومة وبرلمان أنه لا يمكن أن يتم إلا بتوافق وعمل منسجم ما بين الحكومة والبرلمان للصالح العام، وهذا القانون التنظيمي في الفصل الأخير منه يعطي أجندة دون أن يبررها بداية، والنص هذا سيطبق في عام كذا والآخر في عام كذا دون تفسير، في حين أن هذه البرمجة لديها معنى.

يجب أن تفسر الحكومة تلك البرمجة التدريجية، لأن الدستور جاء بمسألة مهمة وهي ربط المسؤولية بالمحاسبة، *le devoir de justification*، الحكومة اليوم عليها واجب التبير، ولديها إمكانيات لذلك وأن تفتح نقاشا وتحديث لجنة ثنائية، كما هو موجود بجميع الدول الديمقراطية، فالقانون التنظيمي للمالية ليس من صنع الحكومات بل من البرلمان، ودور هذه اللجنة هو متابعة مدى تفعيل مقتضيات هذا القانون التنظيمي، هذا أولا.

ثانيا، القانون التنظيمي يأتي بمجموعة من التعديلات الإيجابية، ومن ضمنها إنتاج التقارير التي تواكب مشروع قانون المالية، وليس هناك قانون عن الجهوية، هناك قانون عن مالية الجماعات الترابية، ويكتفي بإعطاء بعض الإحصائيات فقط، قلنا بأن هذا ورش سيتم خلال 20 سنة، فيجب على الدولة أن تعرفنا كل سنة أين وصلت فيه، خصوصا في جانب الميزانية.

ثالثاً وأخيراً، الحديث حول مراجعة وظائف الدولة يقتضي الافتحاص، ويمكنه أن ينطلق بمرسوم معروف من طرف السيد عبد العظيم، مرسوم 2005 المتعلق بتنظيم الإدارات العمومية ومصالحها الخارجية، هذا المرسوم يجب أن يتم تقييم فعاليته ومدى تطبيقه، هل قامت الإدارات العمومية بإعادة هيكلتها بناءً على مبادئ هذا المرسوم؟ وهذا لن يتسنى لنا معرفته إلا بالافتحاص من حيث الاستراتيجية والتنظيم لمعرفة ما يحدث في الواقع.

خلاصة القول هو أن الملف المتعلق بإصلاح الدولة بصفة عامة والحديث عن المهام وعن البرمجة وعلى تنسيق السياسات العمومية وعن إحداث الآليات اللازمة للتنسيق - وأتكلّم عن هذه الحكومة والحكومات السابقة - لا شيء من هذا موجود، فهناك قلة وعي من طرف الحكام في الحكومة، ابتداءً من الوزراء الأولين من 1998 إلى الآن، لا وعي بضرورة وضع آلية للتنسيق القبلي، من برمجة السياسات العمومية التي ستسمح للدولة بالاقتصاد، فمشكل الدولة اليوم هو مردودية النفقات العمومية، نريد المضي في التقدم، ولكن عند الصرف يجب معرفة أن هناك مردودية، ناهيك عن الازدواجية في الاستثمارات العمومية، فدوركم هو تقييم ومتابعة ورش الجهوية، لأن مجلس المستشارين سيصبح هو غرفة الجماعات الترابية والجهوية، فيجب أن تهتموا بهذا الموضوع.



جانب من الحضور في أشغال الجلسة الافتتاحية  
بقاعة الجلسات بمجلس المستشارين

## «العجز الاستراتيجي والمشاكل الاقتصادية الكبرى للمغرب»

نجيب أقصبي،

أستاذ الاقتصاد بمعهد الحسن الثاني

للزراعة والبيطرة، الرباط

أود بداية أن أتفاعل مع ما قيل صباحا. يكمنني طرح تدخلني كسؤال؛ لماذا بعد 60 سنة من بعد الاستقلال، لم يتمكن اقتصادنا المغربي من القيام بقفزة نوعية تمكنه منح المواطن المغربي مستوى عيش مساوي لدول مجاورة كتونس، تركيا، ماليزيا والشيلى؟ وسأعتمد منهجية بعض زملائي صباحا، بإعطاء الجواب.

بالنسبة لي، المشكل ليس الأخطاء الاستراتيجية، لأنها تحتل الخطأ، وهذا ليس عيبا. المشكل هو في عدم قدرة النظام على إعادة النظر في الاختيارات وتحليل الواقع وحصيلة التجارب السابقة، فهناك نوع من اللا قدرة على الاستفادة من التجربة.

الخلاصة الثانية - وأقولها بصراحة وبساطة - المشكل هو في النظام السياسي المغربي الذي صار عائقا رئيسيا أمام التقدم الاقتصادي. طبعا المشاكل الاقتصادية مختلفة وعميقة ومتشابكة، ولكن - كإقتصادي - أول مشكل اقتصادي للمغرب هو سياسي وليس اقتصادي، إذن نحن في صلب الحديث عن الحكامة الجيدة.

إذن سأحاول التطرق لهذا الموضوع عبر مرحلتين: المرحلة الأولى سبق التطرق لها ولكنني سأذكر بها في عجالة لأن ما يهمني هو المرحلة الثانية.

المرحلة الأولى هي أنه بالعودة للتاريخ الاقتصادي للمغرب نلاحظ أنه إلى حدود سنة 2000 كنا نعيش في ظل ما نسميه التخطيط الوطني الخماسي أو الرباعي أو الثلاثي، هذه مراجع أساسية ويمكنكم العودة لها للبحث في الاختيارات الاستراتيجية للاقتصاد المغربي، فهناك مخطط 1968-1972 ومخطط 1973-1977 وهو معي الآن. عند دراسته ستلاحظون أن الدولة المغربية راهنت على اختيارات استراتيجية ذات اتجاهين: الاقتصاد المغربي هو اقتصاد سوق، المحرك هو القطاع الخاص. هذا اختيار اعتمد في الستينات. والاختيار الثاني هو الرهان على تنمية التصدير.

هذان الاختياران مازالا قائمين إلى اليوم دون تغيير، فما زلنا نراهن على القطاع الخاص وعلى التصدير. فلا بد من الوعي أن لكل استراتيجية كلفة. فمنذ 40 سنة والدولة توظف إمكانياتها بمختلف السياسات (الظرفية) (التقويم الهيكلي، سياسة الانفتاح، سياسة المخططات القطاعية..) وكلها تتقاطع في الرهان على القطاع الخاص والتصدير.



إن أهم وسيلة لتقييم السياسات العمومية هي البحث في مدى بلوغ الأهداف، فما هي النسبة المحققة؟

الخلاصة أنه عند البحث في نتائج القطاع الخاص يمكنني تعداد المعايير وأهمها الاستثمار كمحرك للتنمية، نجد إسهاما كبيرا للدولة والمؤسسات العمومية، ويجب أن نكون واضحين ونقول أنها تتعامل بمنطق السوق أو المردودية، ولدي عدة أمثلة، فلدينا ورشات كبرى كالطرق السيارة بالمغرب، فالطريق بين فاس ووجدة غير ذات مردودية بالمعايير الاقتصادية لأن نسبة استعمالها هزيلة. هو إذن استثمار للدولة وليس خاضعا لمنطق السوق، ونفس الأمر يسري على القطار فائق السرعة TGV. ف 70 % من هذا الاستثمار هي عمومية، كيف يعقل أننا بعد 40 سنة مازال القطاع الخاص لا يساهم في التنمية، أقولها دون عداء لهذا القطاع.

بالنسبة للتصدير، سبق أن قلت أن التجارة الخارجية سلبية بالنسبة للمغرب وما لذلك من أثر على ميزان الأداءات .

بكل تجرد وواقعية ودون حكم مسبق، فالمشكل الحقيقي اليوم هو أننا عاجزون عن إعادة النظر في الاختيارات وتصحيحها كما هو شأن التجارة الخارجية، حيث نجد جزاء السوق. كل المشكل أنه لا يوجد عقاب أو جزاء السوق في الداخل، لأن القرار الاقتصادي هو قرار سياسي يتحكم فيه العامل السياسي واللوبيات واقتصاد الريع.

مشكلتنا هي طبيعة ونوع الاستثمارات التي تحددها الدولة بدافع سياسي، فمثلا لماذا استثمر في القطار فائق السرعة وما زالت لدينا 30 أو 40% من قرانا معزولة عند تساقط الثلوج أو لعدم وجود مسالك، فنحن نشغل دون تحري الحاجيات الملحة للمواطن من أجل تلبيتها منذ 10 سنوات، فهذا العجز الديمقراطي يؤدي لعجز اقتصادي، فلدينا استثمارات غير ناجعة لا تخلق مناصب شغل كافية ودائمة توزع الدخل، وذات قدرة جلب للقطاعات الاقتصادية.

ختاما، كي لا أطيل، أظن العائق اليوم هو عدم تطبيقنا للحكمة كما ينبغي في محدداتها الثلاث التي تصب في متخذ القرار: المشروعية، المسؤولية والحاسبة. هل يضمن نظامنا السياسي هذه الأمور؟ فالديمقراطية والنجاعة أمر أساسي للمغرب، فنحن في نظام «الملك يسود ويحكم»، «الملك لا يحاسب» وهذا مشكل. نريد حكومة تتحمل مسؤوليتها كاملة ويمكن مساءلتها ومحاسبتها، وأذكر أنني أتحدث كإقتصادي، لماذا ما زلنا في الرتبة 130 في التنمية البشرية؟ لماذا نحن في آخر كل الترتيبات الدولية؟ فلا بد من الخروج من المشكل السياسي.



## «الصفقات العمومية، رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»

أحمد رحو،

عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
والبيئي

العرض الذي سأحاول تقديمه أمامكم اليوم هو نتاج دراسة قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أواخر سنة 2012 على مستوى 12 بلدا. هذه الدراسة، كما يوضح العنوان هي دراسة حول كيفية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر الصفقات العمومية، فهل الصفقات العمومية تشارك وتساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في التنمية الاقتصادية وكذا في المساواة في الميدان الاجتماعي؟

سوف لن أتطرق في العرض الذي سأقدمه لجميع أبواب الدراسة، بل أكتفي فقط بالخلاصات، معتمدا مقارنة تنظيمية وقانونية أولا.

كان هناك تحليل كمي للصفقات العمومية، وعليه سوف أعرض بعض الأرقام.

فأولا، نلاحظ أن الثقل الاقتصادي للصفقات العمومية التي تتجاوز 20 % من الناتج الداخلي الخام للمغرب تصرفه الدولة مباشرة عبر هذه الصفقات، مما سيكون له تأثير هام على الاقتصاد الوطني. هذا رغم كون إصلاح مجال صفقات العمومية قد مر بمراحل هامة منذ سنة 1997 إلى أواخر سنة 2012، حيث انصب الاهتمام بالخصوص على تحقيق الشفافية وتبسيط المساطر، وفي هذا الصدد نطرح سؤالا عريضا حول مدى تحقيق هاته الأهداف على مستوى الواقع.

في الحقيقة منذ أول تحليل قمنا به، تبين لنا أن هذا الهدف لم يتم التوصل إليه بشكل كاف، ف 10 % فقط من المقاولات المغربية هي التي تشارك بصفة منتظمة في الصفقات العمومية، بينما لا تلجأ 90 % من الشركات إليها نظرا لانعدام الثقة أو لحريتها أصلا من هذه الصفقات، و 54 % من الشركات التي تشارك تعتبر أن المساطر المتبعة معقدة ومكلفة، 60 % تعتبر أن الصفقات العمومية ليست بالضرورة شفافة وأن التحويلات المالية الغير مشروعة ليست نادرة.

هذا من باب التشخيص العام، ودون الخوض في المراحل المهمة التي مرت منها القوانين التنظيمية للصفقات العمومية، فسأذكر فقط بأهداف الإصلاح ما بين 1998 و 2007 وهي:

- الشفافية في تمرير الصفقات ومحاربة التحايل والفساد؛
- المساواة في معالجة الملفات وفي ضمان حقوق المتنافسين؛
- اللجوء إلى المنافسة والرفع من نجاعة النفقات وتبسيط وتوضيح المساطر؛
- إقرار مسؤولية الأمرين بالصرف؛
- البحث عن الإنجاز وإضفاء صفة التعاقد على العلاقات بين الإدارات المركزية ومرافقها غير المركزية.

تلك هي الأهداف المسطرة، غير أنه لم يتم تحقيقها بالشكل المبتغى.

الآن سوف أتناول التحليل الكمي، فالصفقات العمومية تشمل ثلاثة أشكال مصنفة في: الخدمات، المقتنيات ثم الأشغال. وكل شكل من الأشكال الثلاثة له قوانين تنظمه.

فالملاحظ في العشر سنين الأولى لسنة 2000 أن الصفقات العمومية قد عرفت وتيرة نمو جد مهمة من 17 مليار إلى 39 مليار درهم سنة 2002 ثم إلى 160 مليار درهم خلال سنة 2011، وهو الحال سنة 2012 و2013، رغم أنه خلال السنتين الأخيرتين تم التقليل نسبيا من النفقات التي تمس الاستثمار بالنسبة للدولة من أجل تقليص عجز الميزان التجاري.

الصفقات العمومية تمر بشكل كبير جدا بالصفقات المبرمة مع إشهار مسبق، *les appels d'offres ouverts*. *les appels d'offres restreints*، والذي يمثل ما بين 5 إلى 6 % فقط، والملاحظ في هذا الميدان، أنه يمكن القول بأن هناك نوعا من الشفافية إلى حد ما، رغم أن عدد الشركات التي تساهم هو جد محدود.

ووفق الوثائق التي أعدتها فالمعدل السنوي لنمو الاقتصاد الوطني إلى حدود 2006 هو 5.4 %، أما وتيرة نمو الصفقات العمومية فهي 6.4 %، و بالتالي نلاحظ أن نفقات الدولة تسير في نفس اتجاه تطور الاقتصاد.

بعد سنة 2007 وقع تغير كبير، حيث لاحظنا بأن وتيرة نمو الصفقات العمومية وكذا مصاريف الدولة أصبحت مرتفعة بشكل مهم، وذلك بنسبة 30 % سنويا.

في نفس الفترة، يظل الاقتصاد الوطني في مرحلة نمو، لكن أقل مما كان عليه في السنوات السابقة، أي 4.6 % بالنسبة للخمس سنوات، حيث كان محددا في السابق في 5.4 %.

من هنا نستنتج أن هذه الوثيرة المهمة للصفقات العمومية لم تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، الذي ظل أقل نمواً مما كان عليه في السنوات السابقة.

بطبيعة الحال، يجب الأخذ بعين الاعتبار الميدان الفلاحي، حيث كان الإنتاج ما بين 2007 إلى 2011 أفضل من السنوات السابقة.

وفيما يلي بعض الأرقام الأخرى التي تبين بأن الصفقات العمومية ساهمت بالخصوص في وثيرة الاستيراد على حساب الناتج الداخلي. وهذه من بين النقاط التي توضح بشكل جزئي سبب التفاقم الذي عرفه عجز ميزان التبادل الخارجي.

بالنسبة للشركات العمومية المهمة نلاحظ أن معدل محتوى استثمارات المقاولات والمؤسسات العمومية من الاستيراد يفوق 45 %، كما أن هناك تركيز كبير في الصفقات العمومية بقيمة 57 % من القيم، وهو ما له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني. وهذا النوع من الصفقات يتجه غالباً نحو شركات أجنبية بدون موازنة مع الإنتاج الوطني ودون أن يكون هناك ربط مع الشركات المحلية.

هنا سوف أستعرض بعض خلاصات التحليل الكمي:

أولاً، هناك غياب آليات قادرة على تأمين الاستفادة بطريقة أمثل من الإمكانيات التي توفرها الصفقات العمومية من أجل ضمان الاقتصاد الوطني، وبالتالي دعم النمو والشغل. وهي خلاصة مهمة، ذلك أننا حين نتساءل عن هذه الصفقات، 160 أو 170 مليار التي يتم صرفها كل سنة، فكم تنتج من قيمة مضافة في البلد؟ كم تحدث من فرص الشغل؟ كم تنتج من الشركات؟ لا نجد جواباً. وهذا في حد ذاته يشكل تشخيصاً، لأن السؤال الذي ليس له جواب، يعني بأنه ليس هناك من يقوم بهذه المقاربة المهمة.

هذا إضافة إلى الأثر الضعيف لنمو الصفقات العمومية على نمو القيمة المضافة المحلية بسبب ارتفاع كبير في حجم الاستيراد الذي يقوم به المشترون العموميون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، إذ ليس هناك ما يفرض على المشتري العمومي، سواء في الإدارة المركزية أو في الشركات العمومية، أو في الإدارات المحلية، كما لا يوجد أي قانون يرغمه، على توضيح السبب في اختيار السلع المستوردة عوض السلع المحلية.

هذه الظاهرة لها أثر سلبي على نمو الصفقات العمومية وكذا على توازن الميزان التجاري، فحينما ترتفع نسبة الاستيراد، يتفاقم عجز الميزان التجاري بشكل أكثر حدة. لذا يجب تحديد الآليات المناسبة التي من شأنها أن تتيح تحقيق المزيد من القيمة المضافة المحلية في تغطية حاجيات الصفقات العمومية على مستوى تعامل

الإدارة وكذلك من حيث المساطر، فالمسطرة التي تقدم وقتا محدودا لتوفير طلب ما بدون استشارة مع المنتجين الوطنيين تعيق هؤلاء المنتجين في الاستجابة لهذا الطلب الخاص.

نجد مثلا في المؤسسات والمقاولات العمومية لجوءا مكثفا للاستيراد عبر صفقات ضخمة يصعب تحمل أعبائها لأن مبلغها يكون مهما بشكل كبير.

هناك أيضا فوارق كبيرة بين مختلف الفاعلين العموميين فيما يتعلق بحجم الصفقات وأشكال التفويت وطبيعة المشتريات.

الملاحظ بشكل عام هو أنه في أغلب الأحيان، يسهر الأشخاص على تطبيق المسطرة، لكن في بعض الأحيان يتعذر عليهم التعامل مع فاعل وطني واحد لتكوين ناتج وطني بهدف خلق قيمة مضافة وطنية.

الآن أنتقل إلى التوجيهات والتوصيات الإستراتيجية، وأذكر ببعض المبادئ الأساسية التي لا يمكن تغييرها:

• أولا، يجب تغطية حاجيات المؤسسات العمومية مع الحرص على مستوى من الجودة والأداء الذي يستجيب لأكثر المعايير تقدما، هذا يعني أنه إذا كان هناك إصلاح قصد تشجيع الإنتاج الوطني، فيجب مراعاة ضمان الجودة وكذا المعايير المعمول بها دوليا.

• تقوية النسيج الاقتصادي والعمل على تنمية التنافسية وعلى اكتساب المواقع في الصفقات على المستوى الوطني وكذا الدولي، عبر الشركات التي لديها قدرة الاستجابة لحاجيات الإدارة المركزية وكذا القدرة التنافسية في الخارج، وهذا بطبيعة الحال، بالنسبة للتوجيهات السياسية للمغرب تجاه إفريقيا، فالشركات التي تعمل مع الإدارة العمومية والشركات الوطنية يمكنها أن تقدم خدماتها ومنتجاتها للبلدان الإفريقية التي تكون في مستوى نمو لا يسمح لها باقتناء نفس الخدمات، نظرا لانعدام الإمكانيات المالية لكي تقتني حاجياتها من الخدمات والمنتجات من أوروبا أو أمريكا أو من الصين. إذن، المغرب لديه فرص لتنمية بعض الشركات ذات التأثير بالنسبة للصفقات العمومية في البلد، والمتوفرة على إمكانيات تصدير منتوجها.

• استثمار خصوصيات وقدرات العرض المحلي، مع تدعيم هذا العرض بالتحفيز على التجديد، وسوف أقدم مثلا في هذا الصدد، فلنفترض أن مركزا من مراكز الدولة يريد منتوجا معينا، فالطريقة هي تقديم اقتراح ممن يمكنه إنتاج هذا المنتج.

سوف نمر بمرحلة أولى هي مرحلة التجريب، بعد ذلك نمر إلى مرحلة التجريب على أرض الواقع، بعد ذلك، وإذا ثبت نجاح المنتج، يمكن المرور إلى الطريقة الأخيرة لإبرام الصفقة بشكل عام.

سوف أقدم كذلك مثالا في هذا الباب، فمدونة السير الجديدة نصت على أنه سوف يتم إنشاء رادارات إلكترونية، وكان بالإمكان إنشاؤها بطريقة تقديم الطلب على سبيل تجربتها، وإذا ثبت نجاح التجربة، نشرع في المنافسة. بينما في الواقع فإن طلب العروض وضع شروطا مرجعية، حيث تم إقصاء كل فاعل مغربي لأن طريقة المعاملة لا تسمح له بالدخول في المنافسة.

وهذا ما أكدته في هذا الخصوص، وهو ما يتعلق بالتخطيط مع استباق الحاجيات عبر إطلاق برامج رائدة قادرة على الرفع من درجة التحكم في الحاجيات المستهدفة، وذلك عبر تحديد برنامج يوضح الحاجيات المستقبلية مع إعطاء فرص لبعض المتدخلين والعاملين في السوق الوطني لاقتناء الخدمات أو المنتجات، على شكل تجربة.

بالنسبة للتوصيات، لقد تم إجمالها في محورين؛

المحور الأول يمس الجوانب القانونية والمسطرية. الجانب الثاني، يمس الأهداف الإستراتيجية.

في المحور الأول؛

• الملاءمة بين النصوص ووضع قانون للصفقات العمومية. وهي نقطة نلح عليها بشكل كبير، تخص البرلمان بشكل خاص لإصدار قانون إطار للصفقات العمومية.

نطالب بهذا القانون، لأن لدينا نص يوضح كيفية إبرام الصفقات العمومية، لكن هذا النص يشير فقط إلى المعاملة وكيفية تقديم طلب العرض وفتح الأطراف ومقارنة العروض، دون أن يقدم لنا الهدف السياسي من الصفقات العمومية.

نطالب بقانون عام يوضح الهدف، ويؤكد على مبدأ الشفافية والمنافسة، ونضيف على ذلك الأهداف الاقتصادية؛ ماهي فرص الشغل التي تم خلقها؟ ماهي القيمة المضافة التي تم خلقها؟ ما هو عدد الشركات التي تمت تنميتها أو خلقها؟ ما هو عدد الشركات أو المنتجات التي أصبحت قابلة للتصدير؟

هناك بعض التوصيات المدققة، سوف أمر عليها :

• دعم المنافسة والشفافية والمراقبة الفعالة، حيث أنه الآن هناك مراقبة نسميها قبلية، ويجب تعزيزها بمراقبة بعدية، ونترك المجال للأشخاص لتنظيم صفقاتهم. على سبيل المثال، الصفقات بقيمة 100 مليون درهم وأكثر يجب أن تراقب بشكل كلي.

كذلك حينما تكون قيمة الصفقة 100 مليون درهم، يجب أن نتساءل عن محتواها من الاستيراد، ما هي فرص الشغل التي تم خلقها؟ مع من تم التعامل؟ ومن الواجب على المشتري أن يدلي بالمعطيات التي تم التركيز عليها لكي يأخذ بذلك الاختيار.

• تقوية مسؤولية الأمرين بالصرف وتحسين التوازن في العلاقة بين الأطراف، فالعلاقة بين المتعاملين في الصفقات العمومية ما بين المشتري وما بين الشركة أو التي تؤدي الخدمة غير متوازنة أصلاً؛

• تحديد حالات تنازع المصالح، الشيء الذي يتطلب بالنسبة للمجلس الاقتصادي المزيد من القوانين، لأن الطعون وحل النزاعات ليست فعالة.

من حيث الجوانب الإستراتيجية؛

• نقترح إقرار إجبارية التعويض الصناعي، وهي نقطة قد أثارها السيد وزير الصناعة أخيراً.

أود أن أشير فقط إلى أن الأصل في هذه التوصية هو الاختيارية في التعويض، غير أننا نطالب بإقرار الإجبارية في هذا المجال.

• تشجيع إنتاج القيمة المضافة المحلية؛

• تحديد المشتريات الإستراتيجية في إطار برامج متجددة، بمعنى تحديد برنامج المشتريات التي تمكن من خلق فرص إنتاج جديدة في المغرب؛

• تشجيع ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبحكم اشتغالي في الميدان البنكي، سوف أقدم لكم تحليلاً نشتغل به في الأبناك. في العديد من الأحيان، تعاني المقاولات الصغرى والمتوسطة من مشكل التمويل، وهو أصعب المشاكل، فنقترح في هذا الإطار؛

• أولاً، أن تهتم الدولة بمجال التمويل في ميدان الصفقات، لأن صعوبة التمويل تطرح حين تكون الصفقة مبرمة مع الدولة؛

• يجب تحديد قدر معين من الصفقات التي تعطى للشركات الجديدة؛

• نطالب بوضع حصة من الصفقات العمومية رهن إشارة المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

• المواكبة القانونية ككيفية ملء ملف الصفقات العمومية. وقد لاحظنا هذا في العديد من الدول الأكثر نمواً في أوروبا، الولايات المتحدة، فهناك برامج تعمل بهذه الطريقة.

• تشجيع الاقتصاد الاجتماعي، حيث لاحظنا بأن في جميع النصوص التي تخص الصفقات العمومية على مستوى المركز وكذا على المستوى المحلي، تفتقر لبند يفيد بأنه يجب مساعدة الاقتصاد الاجتماعي الذي هو مكون أساسي للربط الاجتماعي ما بين الناس؛

• آخر توصية، هي تنظيم مركزية للمشتريات. هذه المركزية لها عدة أهداف؛

• التتبع، وذلك عبر تأطير المشتريين وتكوينهم وتأهيلهم؛

• احترام توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان الصفقات العمومية.





ورشة العمل المخصصة لتدارس  
«مقومات النموذج التنموي البديل»

## «قصور تمويل الاقتصاد الوطني»

محمد بدير،

رئيس قطب بصندوق الضمان المركزي

أهمية الموضوع تنبع من كون الحديث عن تمويل الاقتصاد الوطني يعني بالضرورة دمج أربع سياسات مهمة في هذا الميدان: السياسة النقدية، السياسة الموازناتية، سياسة سعر الصرف والسياسة الاقتصادية.

كذلك، تتجلى أهمية الموضوع في كوننا نسمع حاليا من الحكومة أن هناك أزمة، وهي في الحقيقة غير موجودة على مستوى النمو، بل على مستوى التمويل، وهذا يستدعي الكثير من التركيز. فجزء من مشاكل التمويل مرتبط بالأساس بنموذج النمو، وهو ما يشكل بداية مداخلتني، إضافة إلى مشاكل أخرى مرتبطة بالقطاع البنكي وسوق الرساميل، لن أتطرق لها لإكراه الوقت.

هناك حاليا أزمة للسيولة بالمغرب، ابتدأت في 2006 كما تلاحظون في الصورة، فاللون الأزرق يعني توفر السيولة لدى الأبنك، التي انتقلت مثلا إلى 42 مليار درهم سنة 2006، ولكن كان من المتعين على الأبنك أداء 48 مليار درهم كاحتياطي لتجميدها في بنك المغرب تطبيقا للقانون البنكي، مما يعني أن هناك عجزا بقيمة 6 ملايين درهم، ومنذ ذاك الحين والعجز يتفاقم حتى انتقل إلى 11 مليار في سنة 2008 و16 مليار سنة 2009. غير أنه ابتداء من سنة 2011 استفحل العجز، فلم تعد الأبنك تتوفر على السيولة، ولم يعد من الممكن تزويد بنك المغرب بذلك الاحتياطي الذي كان يشكل سنة 2003 ما يعادل 16.5% من الودائع. ومجرد وجود مشكل سيولة لدى الأبنك يعني أن النقد سيقبل، وهو ما نلاحظه في الصورة، فقد انخفضت النسبة من 16% سنة 2007 إلى 3% سنة 2014.

ومعلوم أن قلة أو تراجع النقد يعني تراجع الودائع، وهو ما نلاحظه في هذا المنحى، حيث أن نسبة الودائع انخفضت إلى 18% سنة 2007 ثم تحسنت ب 2% سنة 2012، وهذا ينعكس على القروض البنكية التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، وهو ما سنلاحظه في المنحى الثاني، وقد اخترت هنا نسبة الفائدة على سندات الخزينة نموذجا.

لكن إن كان مشكل السيولة قد ابتدأ مع سنة 2007 و2008 فإنه، بفضل السياسات النقدية، حصل استقرار لسعر الفائدة ما بين 2008 و2011، غير أن هذه السياسات أبانت عن عجزها وإخفاقها فعادت نسب الفائدة إلى التصاعد منذ 2011.

لماذا اخترت نسبة الفائدة على السندات؟ لأنها تدل على تنامي نسب الفائدة على القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني ككل، فسندات الخزينة باعتبارها *la dette souveraine* الممنوحة للدولة، في ظل غياب مخاطر، فإن قيمة الفائدة على السندات هي أقل قيمة تعتمد على المنظومة البنكية، لكن بالنسبة للقطاع الخاص والشركات فإنهم يخضعون لهذه القيمة إضافة إلى نسبة المخاطر المسماة *Spread*، وبما أن الفائدة على السندات في ارتفاع مطرد، فنفس الأمر سيسري على المقاولات والخواص وغيرهم. وهذا المنحى التصاعدي سيضر بالاستثمار وبالتالي النمو.

السياسة النقدية التي استعملتها الدولة لحفظ استقرار سعر الفائدة هي تخفيض بنك المغرب لنسبة الاحتياطيات المفروضة على الأبناك من 16 % سنة 2003 إلى 2 %، وهو ما يمكن معه القول أن هذه الاحتياطيات الإجبارية لم يعد لها وجود. وفي نفس الوقت وبغرض امتصاص أزمة السيولة، عمد بنك المغرب إلى ضخ سيولة بمنح قروض للأبناك، حيث انتقلت من 27 مليار سنة 2009 إلى 83 مليار في 2013، وفي مارس 2014 بلغت 72 مليار.

عندما يطرح هذا المشكل، يجب البحث في مكونات الكتلة النقدية الثلاث وأيها المسؤول عن تناقص السيولة، وهذه المكونات هي: الاحتياطي من العملة الصعبة، اقتراضات الاقتصاد الوطني ثم الاقتراضات الممنوحة للدولة. فبالنظر إلى هذا المنحى البني الخاص باحتياطي العملة الصعبة، ندرك أنه السبب في تراجع السيولة البنكية منذ سنة 2007 و2008، إذ انخفض ب 2 % ليصل أقصى حد له في 2012 منخفضا ب 15 %.

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا انخفض احتياطي العملة الصعبة باعتباره أصل المشكل؟ لا بد هنا من الرجوع إلى نموذج النمو والبحث في ثغراته. تلاحظون هنا أن نزيف الاحتياطي الذي انخفض من 208 مليار درهم إلى 144 مليار درهم سنة 2012، أي انخفض من ما يعادل 9 أشهر من الواردات إلى 4 أشهر منها، ومرد ذلك إلى عجز الميزان التجاري، الذي انعكس أيضا على مدفوعات هذا الميزان الذي بلغ 10 % من الناتج الوطني الخام، أي أن العجز يفوق 80 مليار درهم. وأشار إلى أن هذا العجز في الميزان التجاري، أي الفرق بين الواردات والصادرات، يفرض علينا دفع قيمة الفائض للفرقاء الخارجيين باحتياطي العملة الصعبة.

إذن لابد من البحث في دواعي إخفاقات نموذجنا التنموي الحالي، حيث كلما ارتفع الناتج الداخلي الخام ب 1 % ترتفع الواردات ب 1.5 %. هناك أيضا تراجع مهول في الصناعة، إذ لم نعد نصنع المواد التي نستهلكها فنضطر لاستيرادها، لذا فقدت الصناعة 100.000 منصب شغل في الأربع سنوات الأخيرة، أي بمعدل 25.000 منصب سنويا. كذلك، فإن 82 % من استهلاك قطاع السيارات وصناعة الطيران من المواد الأولية والنصف مصنعة مستوردة، وما نسمعه من تقدم هذه الصناعة هو مجرد ذر للرماد في العيون. حتى معدات التجهيز، كلها مستوردة، و42 % من مدخلات المقاولات مستوردة. وهذا طبعا يعمق العجز مع تراجع مخزون العملة الصعبة والنقد الذي يخلق أزمة سيولة تنخفض معها نسبة الاقتراضات، وبالتالي تراجع الاستثمار والنمو فترتفع البطالة وهكذا. فهي أمور متسلسلة، ولحل المشكل لابد من إعادة النظر في مصدره الأصلي، أي نموذج النمو.

من الناحية الماكرو اقتصادية، يصعب على السياسات العمومية التوفيق بين الأهداف الثلاث: التحكم في التضخم وتحقيق انفتاح الاقتصاد الوطني مع الحفاظ على سعر الصرف ثابتا. وكان ينبغي على بنك المغرب مراجعة سعر الصرف وتحريره، فهذا كان خطأ الحكومة الحالية وسابقتها، فلو أن الاستيراد استمر في الارتفاع فإن سعر الصرف سيرتفع تبعا له، وسينتقل سعر الأورو من 11 إلى 20 درهما، وسيقل الاستيراد فنبلغ التوازن في المبادلات التجارية، وهكذا سنحافظ على المدخرات من العملة الصعبة. هذا فيما يخص مشكل السيولة.

المشكل الثاني هو الخصاص المهول في التمويل، وهو خصاص يظهر بمجرد مقارنة الاستثمار الوطني مع الادخار الوطني، فادخارنا لا يكفي لتغطية حاجيات الاستثمار بفارق يقارب 10 % من الناتج الداخلي الخام، أي أننا بحاجة إلى 80 مليار درهم كادخار لأجل تغطية نفقات الاستثمار. أمام هذا الوضع نضطر إلى الادخار الأجنبي، أي المديونية، وإن استمر الحال على ما هو عليه فسنعود بالمغرب إلى سنة 1984.

لماذا يعجز الادخار بالمغرب عن تغطية الاستثمار؟ لأن نموذجنا التنموي ليس مبنيا على الادخار بل على الاستهلاك - كما قال السيد الوزير سابقا - فقد انتقل الاستهلاك من 264 مليار درهم سنة 2001 إلى 473 مليار درهم، أي بحوالي الضعف، سنة 2011.

وتيرة ارتفاع الاستهلاك كانت حوالي 10 % سنويا، في حين أن الدخل ارتفع ب 7 %، ومرد الفارق إلى الادخار الذي شرع في استهلاكه بدوره، لتتخف نسبة الادخار من 21 % في 2001 إلى 16 % سنة 2011، فالنموذج التنموي الذي تحدث عنه السيد الوزير قائلاً أنه مبني على الاستهلاك، وأنه مازال هناك أمل في إصلاحه، أرد عيه بقولي أنه بهذه الوتيرة لن نجد سبيلا لتمويل الاستثمار. واسمحوا لي أن أعطي مثالا بالصين الشعبية، فاستهلاك الأسر المغربية يشكل 84 % من الدخل، بينما يشكل استهلاك الإدارة والأسر في الصين 47 %، فالناس هناك يستهلكون أقل مما ينتجون، فيدخرون ويستثمرون، مما ساعد على تقدمهم، أما نحن فمثلا كمثل رب أسرة يتقاضى 1000 درهم وينفق 3000 درهم ! فلا بد من إعادة النظر في هذا النموذج.

والأدهى مما سبق أن الدولة التي يفترض أن تقدم المثال، بدورها تستهلك أكثر من مداخيلها، قبل سنة 2010 كانت الأحوال سليمة لأن ميزانية التسيير كانت أقل من المداخيل العادية، وما تبقى يوجه لتمويل الاستثمار، لكن ابتداء من 2010 لم تعد المداخيل العادية تكفي لتمويل ميزانية تسيير الدولة، فكان الحل هو القروض لتغطية الحاجيات الاستهلاكية. وإن لم تكن الدولة تقوم بالادخار فمن سيقوم به؟ !

هذه الصورة تلخص كل شيء، فهناك حلقة مفرغة للنموذج التنموي الحالي، وكما جاء على لسان السيد الوزير، تم رفع الطلب الداخلي أي الاستهلاك والاستثمار لرفع نسبة النمو، لكن الواقع أن النمو بالمغرب هم الواردات، مما عمق عجز الميزان التجاري الخارجي الأمر الذي أنقص احتياطنا من العملة الصعبة ومعه السيولة ثم الاستثمار فالنمو، فصرنا أمام نتيجة عكسية.

## «التقييم الكمي لفعالية السياسات العمومية في ميدان الصحة والتعليم على المستوى الجهوي»

محمد كريم،

أستاذ بجامعة محمد الخامس

السويسي - كلية الحقوق ، سلا

أريد أن أوضح مسألة مهمة لكي نفهم الموضوع الأساسي لهذا اللقاء، فعندما أريد تقديم العرض أو الإنتاج «l'offre ou la production»، من أين يأتي هذا الناتج الداخلي الخام؟ إنه يتأتى من العمل ومن الرأسمال، le travail et le capital، فالمنظرون خلال سنوات الخمسينات والستينات من قبيل هارولد دومار (Harod Daumart)، روبرت سولو (Robert Solow) و لوكاس (Lucas) يرجعون الأمر لكثرة الإنتاج، ولكن لم يجدوا لذلك تفسيراً.

إذا قمنا بالعمل والرأسمال وأنتجنا 60 وحدة مثلاً، فمع الوقت تصبح 70 أو 80، التساؤل إذن عن مصدر الفرق أي هذه الـ 20؟ هذا ما يسمى بـ le résidu de solow، وبعد تطور النظرية الاقتصادية ومع Rumart et Lucas وجد الجواب، وهو ما نبحث عنه في المغرب.

وجد أن الفرق تأتى من التعليم والصحة، فالدولة التي تتوفر على تعليم جيد وتوفر ظروف صحية لمواطنيها تنتج أكثر، كذلك من الحكامة الجيدة والمؤسسات والنظام القضائي السوي، بالإضافة للطاقة، كل هذه الأشياء تشكل عوامل إنتاج، des facteurs de production، هناك كذلك نفقات الدولة إن كانت في الاتجاه الصحيح، إذ أيضاً تساهم في الرفع من الإنتاج بتشجيعها للمقاولات.

كل ما ذكرته من محددات هي كونية ومعروفة لدى جميع دول العالم، لكن ما يجب معرفته هو أيها الأصلح بالنسبة للمغرب لكي نرفع من الإنتاج؟ هل البحث العلمي أم التعليم والصحة أم أن تكون حكمة جيدة؟ ما هي المقاربة محور هذا اللقاء؟

هناك من سيقول إن أزلنا العراقيل سيرتفع الإنتاج، هذا جيد، ولكن أنا أقول أن هناك مقاربة أخرى، فعندنا ميزانيات ومدخلات ويجب أن نقوم بتقييمها، ومعرفة المجال الذي إن استثمرت فيه سيرفع من الإنتاج، هل الصحة أو البحث العلمي أو التجهيزات الأساسية إلى غير ذلك.

في هذا التقييم سأستعمل أداة تسمى *l'économétrie de panel*، الاقتصاد القياسي المطبق على المجموعات، فهناك 16 جهة بالمغرب، وهذه دراسة قمت بها لفائدة مكتب دولي بلجيكي والاتحاد الأوروبي، وسأقاسم معكم نتائج هذه الدراسة لأول مرة.

أخذت كعينة في هذه الدراسة جهات المملكة، واعتمدت على عدة متغيرات، منها الصحة والتعليم.

بالنسبة للمنهجية سأستعمل نماذج ما يسمى بـ *la régression multiple* أي الانحدار المتعدد وهو مطبق على 16 جهة بالمغرب، مع البحث هل هناك اختلافات بين هذه الجهات أم لا؟

بالنسبة للصحة استعملت قاعدة معطيات جد ثقيلة بمعنى الكلمة، فمن سنة 2000 حتى سنة 2012 كانت فترة بحثي المنصبة على 16 جهة، ولدي 28 مؤشرا خاصا بالصحة ومثلها بالنسبة للتعليم وهي مؤشرات المدخلات، الميزانيات الخاصة بالصحة من مستشفيات ولقاحات وأين تصرف، ثم مؤشرات الأثر، والأرقام التي استعملت هي أرقام رسمية صادرة عن الوزارات المختصة من صحة وتعليم. وقد اشتغلنا بكل مصداقية وأمانة في تجميع المعطيات.

لا يمكنني الكلام عن كل المعطيات، سأحدث فقط عن 3 نقط: نسبة حالات الحصبة (بوحمرن) ونسبة حالات داء السل ونسبة حالات داء الكبد الحموي الفيروسي الكبدي وكلها تسمى مؤشرات الأثر.

بالنسبة للحصبة،

لمعرفة العوامل المؤثرة، استعملت عدد المؤسسات الصحية، عدد السكان لكل مراكز الرعاية الصحية الأولية، عدد الأسرة، عدد الأطباء بوزارة الصحة في جميع التخصصات، عدد السكان لكل طبيب وبجميع اختصاصات القطاع العام، عدد الصيادلة في القطاع الخاص، عدد النساء اللاتي تلقين فحوصات بعد الولادة، الأطفال الملقحين ضد الحصبة الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و23 شهرا، الأطفال الملقحين ضد الحصبة والذين تتراوح أعمارهم بين 24 و59 شهرا، الأطفال المصابين بسوء التغذية.

بالنسبة لداء السل وداء الكبد الحموي، كانت تقريبا نفس المعطيات.



وبعد المقارنة والدراسة توصلت لما يلي:

على المستوى الجهوي، وزعت الدراسة على مرحلتين، 2002/2004 و 2005/2012، لماذا سنة 2004؟ لأن المغرب بعد 2005 حصل على دعم من الاتحاد الأوروبي.

بالنسبة لداء الحصبة، مررنا من 220 حالة لكل 100.000 من السكان ل 53 في المرحلة الثانية، والملاحظ هو المجهود الكبير الذي بذل بين الفترتين على المستوى الوطني، ولكن على المستوى الجهوي هناك نتائج جد مهمة بالنسبة لمناطق الصحراء، ولدي أرقام رسمية تخص جهة وادي الذهب، جهة العيون، جهة كلميم، جهة سوس ماسة درعة، جهة الغرب، جهة مراكش، جهة الشرق، كانت لديهم نتائج إيجابية في المرحلتين.

فالملاحظ مثلا أن ارتفاع أو انخفاض عدد الصيادلة واللقاحات له تأثير على ارتفاع أو انخفاض هذه الأمراض. فقد تكون اللقاحات غير ذات تأثير أو منتهية الصلاحية، وهو ما وقفت عليه شخصا بمناطق الأطلس، هذا إضافة إلى حالات العدوى. كما أن هناك جهات تتأثر بنقصان عدد الأطباء أكثر من غيرها.

خلاصة القول أنه يجب الاستثمار وتوظيف ميزانية المغرب في الأشياء التي تؤدي للإنتاج، من صحة وتعليم وبحث علمي وابتكار وحكامة، هذا كله بالموارد المتوفرة لدينا رغم محدوديتها، مع اعتماد التقييم.



افتتاح أشغال الندوة من طرف السيد حكيم بنشماش  
رئيس فريق الأصالة والمعاصرة  
إلى جانب الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين  
والسيدة ميلودة حازب، رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب

## «النموذج التنموي وإستراتيجية النهوض بالتشغيل»

عبد السلام الصديقي،

وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية

اخترت كموضوع للمداخلة «النموذج التنموي وإستراتيجية النهوض بالتشغيل» انطلاقاً، أولاً، من اهتماماتنا في الوزارة التي أشرف عليها، وتعلمون جيداً أن مشكلة البطالة هي التي تنجح وتفشل الحكومات في الدول الديمقراطية، والناس يتبعون يومياً سير منحى البطالة وينتظرون بكل عناية درجة انخفاضه (0.2 أو 0.3 %).

أريد فقط أن أرسم أمامكم لوحة التشغيل والبطالة ببلادنا، فهناك، أولاً، هيمنة للهشاشة في الحياة الإنتاجية، إذ 66 % من السكان النشيطين يشتغلون في قطاعات هشّة، ولا يتوفرون على التغطية الاجتماعية. البطالة في عمقها هي تلك المسماة *Primo insertion* بمعنى أن 50 % من العاطلين لم يسبق لهم أن مارسوا العمل، ثم هناك تجزئة نظام التشغيل *la segmentation*، ففي القطاع العام بعض الامتيازات، وعموماً هناك ضعف في التشغيل المنتج والملائم.

هناك مفارقات كبيرة وتفاوتات على مستوى السن، الدبلوم، النوع، مكان الإقامة، المناطق، هذه خمس تفاوتات أساسية، وكمثال فبقدر ما يرتفع الإنسان في مستوى تكوينه بقدر ما يكون أكثر عرضة للبطالة، فينتقل معدل البطالة من 4 % بالنسبة للذين لا تكوين لهم إلى 20 % بالنسبة لحاملي الشواهد.

من جهة أخرى، هناك مد انخفاض لمعدل البطالة فمن 2000 إلى 2013 تراجع معدل البطالة من 13.4 % إلى 9.2 % وهذا أمر جيد، وقد هم هذا الانخفاض أساساً حاملي الشهادات، لأن كل السياسات العمومية للتشغيل اهتمت أساساً بهم، لأنهم هم من لديهم القدرة على الاحتجاج، أما غيرهم فلا يأتون لشوارع الرباط. وهذه الشريحة من حاملي الشهادات تشكل 20 % من العاطلين، 250.000 بالضبط لديهم البكالوريا وما فوق.

في 2013 كان 4 عاطلين من أصل 5 قاطنين بالمدن، ثلثان منهم يتراوح سنهم بين 15 و 29 سنة، 26.3 % لديهم شهادات جامعية، 50 % لم يشتغلوا سابقاً، و 64 % في حالة بطالة منذ أكثر من سنة، فنحن أمام بطالة بنيوية وليست ظرفية.

ومما يزيد الأوضاع تعقيدا أن القطاعات الموفرة لفرص الشغل هي أصلا القطاعات التي توفره في حالة هشاشة *la précarité*، على رأسها الخدمات، بأكثر من 60 %، الفلاحة والصناعة علما أنها الأجدر بتوفير فرص العمل.

لا يمكن حل إشكالية البطالة عن طريق النمو وحده، وإن كان ذلك يبدو غير منطقي، لأن كل نقطة نمو تخلق ما بين 25.000 إلى 30.000 منصب شغل في المتوسط، فلو افترضنا أن كل سنة يضاف 180.000 مواطن مغربي جديد يفد على سوق الشغل، فهذا يتطلب إنجاز 6 % كمعدل نمو سنويا لاستيعاب الوافدين الجدد، فما بالكم بخزان من مليون و50.000 عاطل، فلو أردنا الاعتماد على النمو للقضاء على البطالة سيلزمنا معدل نمو 8 % على الأقل على مدى 5 أو 6 سنوات.

نحن نخلق في متوسط العشر سنوات الأخيرة 130.000 منصب شغل سنويا، فبقى 50.000 وتنضاف لتراكمات أخرى، فكيف نعالج الأمر؟ لابد من مراجعة نموذجنا التنموي. لذا فنحن بصدد إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، سنشرع فيها ابتداء من الأسبوع المقبل وستكون مهياة كاملة في بداية الدخول السياسي والاجتماعي القادم أي شتنبر، وهي تركز على أن الاستمرار فيما نحن عليه سيقودنا إلى كارثة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فلابد من وفرة الشغل الضامن لكرامة المواطن في الحد الأدنى لمواصفات الشغل اللائق والضمان الاجتماعي. سنعمل على واجهتين:

أولا، على كل مشروع تنموي مهما كان صغيرا أو كبيرا أن يكون له محتوى واضح من التشغيل، فمثلا منذ شهرين أو ثلاث كنا بصدد لجنة وطنية للمصادقة على الاستثمارات الكبرى التي يترأسها السيد رئيس الحكومة، فتمكنا من خلق 2000 منصب شغل ب 40 مليار درهم من الاستثمارات، فلم أتقبل الأمر، لأن شبابنا يعاني الأمرين، خصوصا في ظل الامتيازات التي تمنحها الدولة كإعفاءات الجبائية وغيرها. فلابد من إعادة النظر في القطاعات الواجب الاعتماد عليها.

بمزيد من التبسيط لابد من الاعتناء بمجموعة من القطاعات التقليدية كالصناعات الفلاحية التحويلية، النسيج والجلد، لأن القطاعات الواعدة لا تخلق فرص الشغل إلا بشكل محدود، وتستعمل أساسا الرأسمال والآليات المتطورة.

نحن في وضعية ستستمر إلى حدود 2020، حيث ستتحسن الأمور لأن لدينا أناسا يصلون سوق الشغل (180.000) جلهم من مواليد التسعينات والثمانينات، في ظل نمو ديمغرافي ب 2.8 %. الآن يبدو أن التوقعات أن معدل النمو الديمغرافي انخفض

إلى ما دون 1 % - سنتأكد منه مع الإحصاء العام للسكان والسكنى - مما يجعلنا نعرف انفراجا ديمغرافيا سينعكس على سوق الشغل، فقد أصبح في 2020 مستوردين لليد العاملة، أما دون ذلك فلا بد من الاشتغال على إعادة النظر في النموذج التنموي، ولن أقدم توضيحات أكثر في هذا الشأن.

المسألة الثانية، لابد من الانكباب على نظام التكوين والتعليم كمدخل أساسي، والتكوين بالنسبة لليد العاملة بالصناعة كما في الدول المتقدمة، فأنا أكرر أنه من العار الاستمرار في أنماط تكوينية لا تؤدي إلى آفاق، كالآداب العصرية أو الشريعة الإسلامية أو التاريخ والجغرافيا.

سنركز على كل ما يتعلق بالحكمة، إصلاح سوق الشغل عبر إجراءات سنفعلهما بداية السنة؛ أولهما خلق المرصد الوطني للشغل لمنحنا الرؤية المستقبلية، ونعلم حاجياتنا في مختلف القطاعات لنلعب دور المنبه حتى في قطاع التكوين، وثانيا إصلاح الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، وهي معركة حضارية أيضا، أقولها عن وعي، فهي تهتم الآن بحاملي الدبلومات، في حين أن لا شيء يمنع حسب قانونها الأساسي أن تهتم بالآخرين، لابد من تكافؤ الفرص دون محسوبية وزبونية، فهذا يمكننا لوحده من خفض البطالة بنقطة حسب الدراسات المقارنة.

كذلك سنشرع في نظام التعويض عن فقدان الشغل مع بداية السنة، الذي سنصادق عليه في المجلس الحكومي للخميس المقبل لإنقاذ ولو جزء من الشغيلة التي تفقد شغلها وفق إجراءات محددة، وهو إجراء متقدم لضمان الحد الأدنى لكرامة المواطن.



ورشة العمل المخصصة لتدارس القضايا  
المرتبطة بالنموذج التنموي في أبعاده الميكرو-اقتصادية

## «الابتكار والبحث العلمي بالمغرب»

عمر عطو اليوسفي،

رئيس قسم الابتكار والتثمين بوزارة

التعليم العالي والبحث العلمي

وتكوين الأطر

المدخلية مرتبطة بمنظومة الابتكار والتثمين، سأحاول من خلالها إعطاءكم فكرة عامة عن المنظومة العامة للابتكار والتثمين مع بعض المؤشرات عن الإنجازات المرتبطة بهذه المنظومة، وأخيرا برنامج عمل الوزارة لتصحيح الاختلالات التي تعرفها المنظومة.

طبعا الكل يعلم أن الابتكار والتطوير الصناعي في عصرنا أصبح محركا أساسيا للنمو الاقتصادي المستدام، فهناك العلاقة بين البحث العلمي والتطور الصناعي والابتكار من جهة، والتنافسية الاقتصادية من جهة أخرى، فقد صار الارتباط أوثق وأمتن وصار الابتكار شرطا أساسيا لبناء اقتصاديات وطنية، خاصة في الاقتصاديات الصاعدة.

كذلك الظرفية الجيو-اقتصادية للمملكة المغربية المتميزة بتنافسية شديدة، حيث هناك مجموعة من العلاقات التجارية التي يطبعها توقيع اتفاقيات التبادل الحر، وهناك منافسة شديدة في القطاعات التي كان المغرب يحقق فيها نتائج اقتصادية جيدة.

المؤكد هو أن المغرب مع نهاية التسعينات ومع إصلاح منظومة التكوين والقانون 01.00، ووعيا بأهمية موضوع الابتكار والبحث العلمي، هناك سلسلة قيم تبتدئ من كل ما هو بحث علمي أساسي مع تثمينه، ثم الإسهام في تطوير الاقتصاد كدور ثالث للجامعة، وأيضا الاستفادة من الخبرة أو التكنولوجيا المتطورة في الجامعات وبشراكة مع المقاولات أو خلق منتجات جديدة أو مقاولات مبدعة جديدة.

هذه المنظومة التي اشتغلنا عليها تهدف إلى خلق مناخ إيجابي وملائم لتطور وتكاثر الشركات المبدعة وضمان موقع المغرب في الخارطة الدولية للابتكار. بطبيعة الحال هناك 3 أنواع من المتدخلين: هناك المشتغلون على التنسيق والتمويل والقيادة



وتحديد الاستراتيجيات كالوزارة واللجنة البين وزارية للبحث العلمي والتطوير الصناعي التي تضم مختلف الإدارات ذات تكوين أو بحث كالفلاحة، الصيد البحري، الصحة إلى آخره، إلى جانب وزارة البحث العلمي وأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات. كذلك هناك القطاعات الوزارية كما قلت.

المجموعة الثانية في المنظومة هي الفاعلون المشتغلون في الميدان: الجامعات، مؤسسات البحث ومراكز الدكتوراه، المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، هذا إضافة إلى القائمين بدور التقييم، وهو ما كان يعرف نقصا لأن هناك لجان علمية تابعة للمركز الوطني للبحث العلمي والتقني وأخرى تشكل عند الحاجة، ومشروع خلق الوكالة الوطنية للتقييم الهادف إلى تكملة المنظومة لتصبح فاعلة.

عندما نتحدث عن المنظومة ففيها استراتيجيات، أهمها استراتيجية البحث العلمي لسنة 2006، وحددت خلالها أولويات وبرنامج عمل، وكل هذا في أفق 2025 بتوافق مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين أو باقي الإدارات. ثم هناك استراتيجية مغرب الابتكار التي رأى النور سنة 2011 بعد نقاش بدأ في 2009، تضم 3 شركاء أساسيين هم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصناعة باعتبارها الفاعل الأساسي والاتحاد العام لمقاولات المغرب. هذه الاستراتيجية كان الغرض منها تحديد الأوراش الواجب فتحها لخلق مناخ ملائم لتطوير الإبداع والابتكار والبحث العلمي والتكنولوجي.

وبطبيعة الحال هاتان الاستراتيجيتان بهما 4 محاور أساسية:

• محور التمويل، سواء من حيث الميكانيزمات والآليات المرصودة لتطوير البحث العلمي بصفة عامة، كالبرامج التي تهدف لتمويل البحث العلمي في الميادين ذات الأولوية كالذي انطلق في 2013،

• هناك آليات تمويل هدفها تشجيع حاضنات المقاولات الجامعية من أجل اكتشاف الأفكار النابعة من نتائج البحث العلمي وغرضها سواء تسجيل براءات اختراع وتسويقها، وهنا تم الرفع من براءات الاختراع حيث بلغنا 138 براءة سنة 2013 مسجلة من طرف الجامعات، أما مرحلة التسويق فهذا موضوع آخر؛

• الطريق الآخر هو خلق مقاولات لاستغلال براءات الاختراع وتطوير منتجات وتسويقها. طبعاً هذا يخرج عن نطاق البحث العلمي، لأننا لا نؤثر في الوزارة إلا على حلقة أو حلقتين مرتبطة بنشر ثقافة الابتكار والحس المقاوالاتي، الدعم المباشر لحاملي المشاريع وتطوير الفكرة، ثم هناك حلقات أخرى فيها الأبنك والتمويلات وجو الأعمال بصفة عامة. هذا يهم مختلف الفاعلين.

اسمحوا لي بسرد بعض البرامج التي نشتغل عليها لتطوير المنظومة:

• بنية الواجهات: الجامعة-المقاولة، هذه البنيات نقوم بتقييمها منذ 10 سنوات بهدف خلق بنيات في الجامعات على شكل واجهة للجامعة تضبط ما يقع بالجامعة والمعارف والتكنولوجيات المتواجدة بها والكفاءات، مع الانفتاح على المحيط السوسيو اقتصادي للجامعة مع ربط علاقات متينة بالقطاع الخاص والتعاون معها؛

• الآن أيضا في إطار استراتيجية «مغرب الابتكار» نتكلم على مدن الابتكار، لأن هذه البنيات بحكم تبعيتها للجامعة فطريقة تدبيرها تظل مرتبطة بثقل التدبير الإداري والمالي للجامعات، ولهذا تأثير سلبي عند التعامل مع الشركات أو مع دول أخرى. ففكرة مدن الابتكار تتلخص في خلق وحدة على مستوى بعض الجامعات كفاس، مراكش، الرباط لتدبير مؤهلات وكفاءات الجامعة مع التمكن من إطار قانوني لأداء المهمة بشكل أفضل وأسرع.

• طبعا هناك تقوية البنية التكنولوجية المشتركة، وهي مسألة نشتغل عليها دوما في دعم تقني للبحث العلمي كالمعهد المغربي العلمي والتقني؛

• جانب مهم آخر وهو تحسين الحكامة والإطار القانوني، لأنه لا يكفي هنا وضع آليات التمويل والبنيات التحتية، بل يجب تحفيز الباحثين كجائزة الحسن الثاني في ميدان الفلاحة و الجائزة الكبرى للعلوم والتقنيات.

كل هذه أمور هدفها توفير أكبر عدد من المشاريع، رغم الإشكال القانوني المتمثل في كون القانون 01.00 منح في فصله السابع إمكانية للجامعة أن تخلق مقاولات وعقد شراكات مع القطاع الخاص، لكن عند تفعيل هذا نصطدم بإشكالات مرتبطة برأي وزارة المالية وقوانين أخرى، وبالتالي هناك مجموعة من الإجراءات على صعيد تطوير المنظومة التشريعية للسماح للباحثين والبنيات أن تقوم بعملها كما ينبغي.

الوزارة الآن بصدد مراجعة القانون 01.00، خاصة تطوير الشق المرتبط بالبحث العلمي والابتكار، لأنه لم يحظى بأهمية كبرى في السابق ليتم تغطية أكبر عدد من الإشكالات التي عشناها في العشر سنوات الأخيرة.

بالنسبة للإجراءات الست التي نشتغل عليها الآن، وبعجالة؛

• تحسين هيكلية بنيات البحث العلمي على المستوى الوطني من أجل مواكبة متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛

• تعزيز البنية التحتية لتمكين نتائج البحث والابتكار، خصوصا عبر الاستعمال المشترك للآليات الثقيلة، حيث هناك سياسة نحو تجميعها خاصة في المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛

• تعبئة الموارد البشرية وتحفيز الباحثين؛

• تطوير الشراكة مع القطاع الخاص، وهذا جانب مهم جدا، لأنه، ولحد الساعة، فيما يخص الابتكار وتطوير البحث التنموي، وباستثناء المبادرة الأخيرة مع المكتب الشريف للفوسفات، فالعلاقة مع القطاع الخاص ضعيفة؛

• دعم وتمويل البحث العلمي وتجاوز إكراهات التدبير المالي؛

• التعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.

## «الآليات المؤسسية لاقتصاد وطني تنافسي اندماجي»

نوح الهرموزي،

خبير ومحلل اقتصادي ورئيس مشروع

منبر الحرية

لن نتحدث هنا عن الشكليات بل الجوهر، فما هي الأسس التي ينبغي أن ينبني عليها النموذج الاقتصادي الذي يجب أن نعتمده لهذا البلد الأمين؟ فالنماذج الاقتصادية منذ أواخر الخمسينات وحتى أواخر القرن الفارط عرفت اختلالات وإشكالات كبرى.

طبعاً كان نموذج الثلاثينات المجيدة القائم على تدخل كبير للدولة بشراكة - نوعاً ما - مع القطاع الخاص، يجعل الدولة المحرك الأساسي للاقتصاد، سواء في أوروبا أو أمريكا أو آسيا. هذا النموذج عرف مجموعة من التعثرات أهمها أزمة التضخم أو أزمة الركود التضخمي، كما طفا إلى السطح في عدد من البلدان، في إطار عالم معولم، متغير، متسارع الخطى ومنفتح، السؤال حول ما نريد كآليات للعيش في هذا العالم وللحصول على اقتصاد قوي متين، وهنا أنه أيضاً بهذه المبادرة التي تسائل مقومات الاقتصاد الوطني، فنحن نرغب في اقتصاد جديد أو متجدد.

مؤخراً انخرطت الحكومة الفرنسية في إعادة هيكلة كاملة لنموذجها التنموي، فمجيء Manuel Valls للسلطة في ظل حكومة حرب وقتال والانعطاف التاريخي الذي سلكته فرنسا فيما يتعلق بدور الدولة وأهمية القطاع الخاص والمبادرات السياسية التي تشجعه، يدفعنا إلى التساؤل حول النموذج المغربي والأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الآليات والمصطلحات التي فرضت أو تفرض نفسها علينا بدون استئذان.

النموذج الاقتصادي المغربي له - وبدون شك - عدة مقومات إيجابية، مما يكون من الضروري معه البحث في مكامن الاختلال في هذا النموذج. فجددير بالذكر أن المغرب مر بخمس عقود أفرزت مجموعة من السياسات الاقتصادية، والتي بالرغم من أن لديها بعض النقط الإيجابية، إلا أنها تبقى ترقيعية وارتجالية، ونحن نجد صعوبة كبيرة جداً في توصيف أو تصنيف نمطنا الإنتاجي، هل اقتصادنا رأسمالي حر أم هو اقتصاد تدخلي؟

اقتصادنا هجين طبقا للمفاهيم الاقتصادية، فلا نحن رأسماليون، ولا نحن اشتراكيون، نجد في اقتصادنا بعضا من الشيوعية وبعضا من المبادئ الإسلامية فيما يتعلق بالتعاقد مثلا.. هذا كله أفرز لنا «Un OVNI»، شيئا غير معروف في اقتصادنا، فأن الأوان للتفكير في هذا النسيج الاقتصادي القائم على مركزية البنية القبلية أو العائلية كآلية محورية، فما زال في أغلبه يدار بشكل تقليدي نوعا ما، مع حضور المقاربة العصبية أيضا.

على كل، بالرغم من الخطوات الإيجابية واستقرار الاقتصاد المغربي، فنحن ندرك في هذه الألفية أننا لو بحثنا فقط في الدين العام أو عجز ميزان الأداءات أو الحساب الجاري وغيرها لأدركنا أننا وصلنا مرحلة دق ناقوس الخطر، الجميع يعلم هذه المسألة، وهنا تطرح لدينا خيارات صعبة، حتى خيار المقاصة والمقايضة وغيرها تعتبر خيارات حتمية لا بديل عنها.

إن نموذجنا التنموي القديم لم يعد قادرا على أداء المهام المطلوبة. إضافة إلى ذلك كانت هناك اختلالات في البداية أو ما يمكن تسميته بـ «تشوهات بنيوية»، فصندوق المقاصة مثلا شكل آلية إيجابية في بدايته، لكن التراكمات استنزفت ميزانية الدولة وثلثي ميزانية الاستثمار (55 مليار درهم).

على كل، في البداية كانت هناك نوايا حسنة، لكنها أصيبت بتشوهات واختلالات تراكمت على مدى سنين من الممارسة، وقد نجح هذا النموذج جزئيا في خلق ديناميكية تقدم بـ 7% أو 10% القدرة على امتصاص البطالة على مدى 10 أو 15 سنة لخلق ديناميكية إيجابية، فمن أين يبتدئ الإصلاح؟

اسمحوا لي أن أتحدث فقط عن الآليات المؤسسية، أو بعبارة أخرى أن أتساءل: ما هي الدعائم التي يجب أن يرتكز عليها اقتصاد بلد ما؟ وسأركز على التجربة الاقتصادية والدول التي حققت قفزة كبرى من الناحية الاقتصادية ومرتكزاتها لتحقيق هذه النتيجة.

هناك تيار أو منظومة فكرية برزت مؤخرا في أواخر الخمسينات، وتطورت مع أواخر السبعينات، مفادها أن التطور يبتدئ من المؤسسات، باعتبارها القواعد أو للركائز التي يبنى عليها المجتمع، يسمى المدرسة المؤسسية - le courant institutionnaliste - وقد تكلم عنه الأساتذة هذا الصباح- ومضمونه البحث في مدى وجود محفزات داخل البلد لحث الأشخاص على العمل والاجتهاد والابتكار.

واسمحوا لي أن أقول لكم أنه أعيب علي أنني كنت مؤخرا بصدد برنامج بإحدى القنوات الإيرانية، وعملت خلاله على تقديم صورة المغرب بشكل حسن، لكنني هنا معكم سأكون صارما في السؤال (Qui aime bien châtie bien) من باب الحب والمعزة التي أكن لهذا الوطن، هل توجد لدينا مؤسسات تحث الأشخاص على العمل والاجتهاد والابتكار؟ هل يستفيد المواطن أو الجماعات من نتائج كده وتعبه أم يتم تحويلها بشكل من الأشكال من طرف بعض البارونات؟ هل حقوق وحرقات الأفراد وملكية الأفراد محفوظة؟ وهل توجد مؤسسات فعالة ونزيهة للدفاع عنه؟ هذا من جهة.

من جهة ثانية، يقول البعض أن المؤسسات هي القواعد المكتوبة والشكلية كالدساتير والقوانين وغيرها، وهناك قواعد أخرى غير شكلية وغير مكتوبة، هي الأنساق المجتمعية والعادات والتقاليد. بالله عليكم، هل ثقافة تؤمن بأن «الشركة هلكة حتى في طريق مكة» ستفرز شركات ديناميكية؟ هل ثقافة تشيطن وتؤبلس القطاع الخاص والشركات وثقافة العمل والكد والاجتهاد ستفرز هذا الاقتصاد الديناميكي.

إذن السؤال: هل قيم المجتمع والأعراف والأنماط الفكرية تروج لثقافة التبادل والتسامح وحرية الإبداع وتحث على العمل والانفتاح؟ أم على العكس تعرقل وتصبغ كلفة التعاملات أو ما يصطلح عليه اقتصاديا «ترفع تكاليف المعاملات»؟. فالتعامل الذي ساجريه بسويسرا مثلا والذي سيكلفني مجتمعي وقانونيا مدة من الزمن لن يبلغ كلفة مثيله في الدول المتخلفة، لأن الإشكال ليس فقط إشكالا قانونيا بل إشكالا عقليات.

لننظر فقط في فكرتنا عن القطاع الخاص، لابد أن نعي أن لا تقدم بدون قطاع خاص، والدولة لا تخلق الثروة، فقد انتهى أمر هذه الدولة مع الاتحاد السوفياتي بعد أن انهارت وأفلست. الدولة أداة تقوم بتوزيع الثروة. الشركات العمومية انتهت في أوروبا وأمريكا ولم تبق سوى بعض الاستثناءات كالمكتب الوطني للسكك الحديدية والبريد وكذا..

إذن نريد نموذجا تنمويا يحقق النمو. هناك نظريات حديثة في هذا الموضوع، وقد تكلم أحد الأساتذة صباحا عن كتاب صدر حديثا إسمه «سقوط وصعود الحضارات» متضمنا الحديث عن مؤسسات تمكن من «النمو الاندماجي»، وهذا مفهوم ظهر حديثا في 2013 يميز بين نوعين من النمو: «une croissance centrifuge» و «une croissance centripète». فالنمو بالمفهوم الأول ينطلق من المركز أو العاصمة، أما بالمفهوم الثاني فالنمو يصب في المركز.

هكذا إذن ظهر مفهوم المؤسسات الاندماجية les institutions inclusives التي تعد دعائم للنمو، تفرض وتحمي حقوق الملكية، تخلق فرص متكافئة للجميع، تشجع الاستثمار والابتكار، المغامرة والريادة، وهنا لا بد من دعم المؤسسات السياسية والتي توزع السلطة السياسية في إطار التعددية، مع القدرة على خلق دولة الحق والقانون.

عموما لن تقوم لاقتصادنا الوطني قائمة بدون مقومات أربع:

• المقوم الأول هو الأمن والأمان، فمؤخرا كان لنا نقاش حول من أين نبتدئ الإصلاح، لأننا رأينا النموذج الليبي والسوري والمصري، فحيث لا حرية فلا ديمقراطية، يجب أن نقبل بالآخر كيفما كانت قوميته ولغته وديانته؛

• دولة الحق والقانون، وهناك فرق بينهما، فالحق أسمى من القانون، لأنه الحق الطبيعي كالحق في الحياة والحرية والملكية، فلا يمكن الحجر على هذه الحقوق؛

• المسألة الواجب تذكرها أيضا هي الخروج من أبلسة القطاع الخاص، فهذا مفهوم تسرب إلينا خطأ. القطاع الخاص ابن بيئته، وبالتالي لا بد من تطهير المناخ الاقتصادي من آفة الرشوة مثلا لتشجيع الجد والعمل والابتكار عوض الكسل والخمول والتواكل والمحسوبية. فنحن بشر نتفاعل مع القواعد المجتمعية ومع المحفزات. المال يذهب حيث يوجد الاستقرار السياسي والسلم والأمن الاجتماعي والسوق الكبير المتسع، فلا بد من شراكة فعلية بين القطاع العام والخاص، وعدم الاعتماد على الدولة، لأنها بهذا الشكل الحالي ستفلس، ونصير تحت رحمة صندوق النقد الدولي الذي يمنحنا في كل مرة خطا ائتمانيا جديدا؛

لا بد من المنافسة، فمن صنع هذا الهاتف الذي بين يدي الآن، لم يصنعه لأنه فرض عليه، بل لأن هناك منافسة شرسة، فالمنافسة في إطار التعددية أحسن من الرقابة، التحرير قبل الخصخصة، لأن هذه الأخيرة لها آثار سلبية إن تمت في غياب التحرير ودولة الحق والقانون، وخصوصا أنها تعطينا رأسمال المحاباة le capitalisme de copinage.

أحد الفلاسفة كان يقول: عندما نزرع الدولة، نحصد الضرائب - وأنا أضيف - المحسوبية وتبذير المال العام، هذا في العالم بأسره وليس بالمغرب فقط. حتى في النموذج الاسكنديناوي هناك حضور للدولة لكن بشكل مخفف حتى بالمقارنة مع فرنسا،



• رابعاً، تكريس ثقافة التضامن، التعاضد والعدالة الاجتماعية.

هذه هي المقومات التي أعتقد أنه يجب أن يقوم عليها الاقتصاد المغربي، ودعوني أذكر أن هذا ليس كلام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيره.

يقول أحد اقتصادييننا «إن اتساع الدولة يفضي إلى نهايته ثم تضايقه طورا بعد طور ويفضي إلى فناء الدولة واضمحلالها - ثم يضيف - وأعلم أن الدولة تكون في أولها بدوية، فتكون بذلك قليلة الحاجات لعدم الترف وعوائده، فيكون خراجها وإنفاقها قليلا، فيكون في الجباية إلى آخره... فكلما زادت الدولة - يقول ابن خلدون - يدرك الدولة الهرم وتضعف عصبته عن جباية الأموال من الأعمال».



ورشة العمل المخصصة لتدارس القضايا  
المرتبطة بالنموذج التنموي في أبعاده الماكرو-إقتصادية

## «مقتضيات الحكامة الاقتصادية» على ضوء دستور 2011 وتحديات التنمية»

هشام عطوش،

رئيس منتدى الاقتصاديين المغاربة

اسمحوا لي بداية أن أنحو في المنحى الذي ختم منه صديقي وأخي السيد نوح، عن كون النموذج المغربي - وسأؤكد ذلك - هجيناً، وأنه يحتاج فعلاً إلى تجديد، وهذا التجديد ينطلق أساساً من الاحتياجات المعبر عنها أو الكامنة لدى المواطنين والمواطنين، والتي هي مدسّرة أو غير مدسّرة.

بالتالي، فإن عنوان مداخلتي كما هو أمامكم على الشاشة في العاكس، «مقتضيات الحكامة الاقتصادية بالمغرب في ضوء دستور 2011 وتحديات التنمية»، أي أنني حاولت أن أقتصر على جانب واحد من الأمور الأساسية التي يجب أن ينبني عليها أي نموذج تنموي. بطبيعة الحال كما هو مبين أنني رئيس منتدى الاقتصاديين المغاربة وأيضاً أستاذ باحث بكلية الحقوق السويسي بالرباط، لكنني استدعيت بصفتي رئيساً لهذا المنتدى، أي أن المجتمع المدني ممثل في هذا المجال.

اسمحوا لي بداية أن أعطي بعض المنطلقات والتي هي من باب طرح الإشكالية التي بين أيديكم:

أول هذه المنطلقات أنني أنطلق من التنمية المستدامة، كما لخصها البنك الدولي في تقرير له سنة 1994، على أن رأسمال الاستدامة هو تجميع للرأسمال البيئي والرأسمال الاقتصادي والرأسمال المجتمعي، علماً أن تطبيقات الدول تختلف في هذا الباب، من دول تقتضي على أن هذا الرأسمال، أي المكونات الثلاثة، يجب أن تنمى بشكل متوازي، وبين دول تقول بأنه يمكن أن نضحي برأسمال ولكن بتطوير رأسمال آخر.

مسألة ثانية مرتبطة بعنوان عرضي وهي مسألة الحكامة، فليس هناك اتفاق على المصطلح، ولكن المصطلح الذي عليه اليد أي الحكامة هو الذي تم أخذه بعين الاعتبار في الحالة المغربية، والحكامة في هذا الحال تعني التدبير والممارسة، في حين أن الحوكمة كما هي عند المشاركة هي الضبط، أما الحاكمية التي نجدها في بعض الكتابات أيضاً فهي الإشراف والقيادة والفاعلية.

نعوت هذه الحكامة تتراوح ما بين الرديئة، وهي قيادة الدفة على مرمى العين حتى ولو علمت الوجهة، أو الجيدة أو المضبوطة والمنظمة والتشاركية أو الرشيدة بمعنى العقلانية أو الراشدة، بمعنى أنها توحى إلى منظومة قيم بعينها. وهنا أول سؤال يطرح عن النموذج التنموي المغربي، وهو سؤال عريض وآني كما تبينه الساعة التي في الوسط، هناك مجالات حقق فيها المغرب تقدم وتحديث من قبيل طنجة المتوسط، من قبيل مزاجان بالجديدة، يعني أنها أخذت صور معبرة لبعض الإستراتيجيات الكبرى، من بينها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن في المقابل أيضا هناك تصنيف لا يرضي لا بلد إسلامي ولا المغاربة قاطبة، مثلا في الرشوة وأيضا في التنمية البشرية، في قوارب الموت، في التسول وما إلى ذلك، إذن هذا ليس هو المجال الذي سأقف عنده لإعطاء أرقام أو توصيفات، المهم هو أن السؤال المطروح أن هناك ما يمكن تسميته، وهناك ما يجب تجاوزه ويعتبر من مظاهر التأخر.

ثم لدينا مسألة مهمة هي أن شريحة واسعة من المغاربة - لن أقول بالضبط الأعداد، لأنه ليست هناك أعداد مضبوطة - قد عبرت عن رأيها في 20 فبراير 2011، وما تلاه وبطبيعة الحال لم تكن 20 فبراير إلا تجليا لحركات سابقة ومخاض سابق في المجتمع، والسؤال العريض المطروح: هل كل الطاقات معبأة لتجاوز أوجه الحكامة التي يمكن توصيفها بالردئية؟ والجواب بطبيعة الحال على لسان أي أحد سيبدو سهلا، وهو رسملة الخبرة والاستجابة لتطلعات المستقبل، أي التثمين والتغيير في آن واحد لتفادي تكسير عجلة الاقتصاد، هذا الجواب البديهي ليس بهذه السهولة في حد ذاتها. كيف يمكن أن نثمن ما هو موجود ونغير ما يجب تغييره؟

جاء دستور 2011 للرد على مثل هذا التساؤل بشكل مؤسسي، وهنا ندخل في دولة المؤسسات من خلال 5 فصول من التصدير وزائد 4 فصول، وجدت أن الدستور المغربي تحدث عن الدولة والنظام والتنظيم الجهوي والمرافق والأعوان، إذن هرمية من الدولة من أعلى الهرم، أو الشخص المعنوي الذي هو الدولة ووصولاً إلى العون، ووصف لنا أن مواصفات الحكامة يجب أن تكون مشاركة وتعددية، وأن يكون هناك أيضا تدبير حر، تعاون، تضامن، مساهمة الجميع في التنمية بما فيهم السكان المعنيين، أن المرافق العمومية يجب أن تبنى على المساواة، الإنصاف، الاستمرارية، الجودة، الشفافية، المحاسبة وما إلى ذلك من المصطلحات الحديثة القديمة في باب الحكامة، أو العامل المتغير.

وهنا آتني إلى المحور الثاني والذي سأحاول منه مقارنة طبيعة الحكامة الاقتصادية اليوم على ضوء الدستور وما أنجز على الأقل من باب التثمين، لأننا ونحن نقول بأنه

لا بد من نموذج تنموي، وكأننا نحاول أن نقفز على ما حققناه على الأقل ولو جزئياً من خلال دستور 2011، فبالتالي 3 سنوات أو 4 سنوات من عمر الدساتير لا تعني شيئاً ولا بد من الوقوف عند هذه التجربة.

بخلاصة، أخذت الفصول التي تتحدث عن شأن من شؤون الحكامة الاقتصادية داخل الدستور ووضعت أمامها ما تم إنجازه على حدود يناير 2014، ستجدون بعض الفصول «هي بالأحمر على أرضية صفراء»، هذا يعني أن هذا الفصل لم يتم تفعيله منذ أن تم إصدار الدستور، مثلاً الفصلين 7 و8 اللذين يتحدثان عن قانون الإعانات للأحزاب والنقابات لم يصدر بعد، الفصل 31، على الأقل أن الدولة بشكل أو بآخر تحاول تقليص العجز والعمل على التوازنات الماكرواقتصادية، في حين أن باقي المكونات لا نعلم لحدود الآن، الجماعات وما إلى ذلك ما هو دورها، ولكن يبقى حل عليه مؤاخذاً لأنه ينحو فقط منحى الضرائب وتقليص النفقات.

مثلاً الفصل 36، زجر التجاوزات المرتبطة بالصفقات العمومية، بعض المتابعات الجزئية تعلمونها بطبيعة الحال، الفصلين 39 و40، تحمل المواطنين لأعباء النفقات العمومية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كان فاصل في هذا الباب، حينما قال بأن الأسر والاقطاع من المنبع هو من يرفع الضرائب، إذن لا حاجة من القول بأننا متساوون أمام الضريبة.

الفصل 75 مثلاً، الذي يتحدث عن مراجعة القانون التنظيمي للمالية ومصادقة البرلمان مرة واحدة على برنامج الاستثمار العمومي، وأن الحكومة مضطرة للرجوع للبرلمان حينما تغير في هذا البرنامج الاستثماري، بطبيعة الحال هناك تجاوزات نعتقد فيما يخص القانون التنظيمي قد وضع للدرس، فهذا شيء محمود، لكن تشطيب وإلغاء وتحويل الاستثمار دون الرجوع للبرلمان هذا فيه تجاوز لاختصاصات البرلمان، بل وأن مشروع القانون التنظيمي للمالية في فصله 62 يعطي الحق للحكومة ويكرس للحكومة هذا التجاوز، لست فقيها دستوريا لكنني أعتبر بأن هذا الفصل من مشروع القانون التنظيمي للمالية لا دستوري.

أتجاوز هذا الجدول، مثلاً الفصل 77 عجز ظاهر للحكومة لاستدامة التوازنات، البرلمان يكتفي لحد الآن بلعب نفس الأدوار التقليدية، علماً بأنه مطالب بأن يساهم في التوازنات الماكرواقتصادية، الاستماع لمسؤولي المقاولات والمنشآت العمومية، لم يتم الاستماع لأي أحد منهم إلى حد علمي، الفصل 142 الذي يتحدث على الجهوية وعن صندوق التضامن بين الجهات 0 درهم، اختصاصات المجلس الأعلى والمجالس

الجهوية أيضا لم يوضع لها قانون جديد لتتضح معالمها، وأخيرا التصريح بالامتلاكات من طرف المنتخبين والمعينين، يمكن القول بأن هذا معمول به جزئيا.

إذن هذا هو وضعنا الدستوري ووضع حكومتنا الاقتصادية من منظور الدستور، إذن نحن لم نستنفد:

أولا ما هو معطى على الأقل في إطار الدستور المغربي الحالي، لنصل لنقطة ثالثة إذا سمح لي الرئيس وهي أن أبين قبل أن أصل إلى بعض الخلاصات التي ستضع المغرب على أول طريق التنمية إلى جذور وأوراق التنمية بعد 60 سنة من البحث والتجريب، وهذا المصطلح «التجريب» مقصود لم أقل التطبيق لسبب بسيط، أن التنمية لا تنتهي وبالتالي جميع النماذج تم تجربتها في بلد آخر ثم قيل بأنها تحتاج إلى تعديل وما إلى ذلك.

إذن نحن في نماذج التنمية لم نصل إلى نموذج متكامل ومتراص، لكن على الأقل إذا أخذنا التجربة العالمية إلى حدود الآن من «ألفرد سوفي» في الخمسينات إلى اليوم، نجد أننا ننحو للمرور من مشروع الترف والفقر الذي فيه من يرمي في القمامة ما اشتراه بالزائد عنه، هو من يضطر لأخذه من القمامة ليأكله، إلى مشروع العيش والمساعدة على العيش كمنظومة البلدان الاسكندنافية، بماذا تتميز هذه المنظومات في حد ذاتها؟

المنظومة الأولى تتحدث على الإنسان كأنه مورد بشري، وبالتالي فالأسبقية للربح والمواصفات هي بطبيعة الحال الفردانية، العقلانية الاقتصادية، الرفع من الربح أو المنفعة، المنافسة والتنافسية والملوث الغير المؤدي، في حين أن المنظومة الثانية تتحدث عن l'altruiste، الرجل المؤثر حيث في نفس الوقت نعترف بالصالح الفردي لكن لا بد أن لا يتجاوز الصالح الجماعي، وهذا في الفكر الليبرالي حتى إذا رجعنا إلى «آدم سميث» وفلسفته، فهو يتحدث عن أن هذه أرضية الصالح العام، ولكن الصالح العام يتأتى إذا كان كل فرد يعرف ما له وما عليه، العقلانية الاقتصادية والاجتماعية، الكرامة والربح المتبادل، التضامن والاستدامة، إذن الإنسان أولا والربح يليه، إذن هرمية مقلوبة في هذا الباب.

ألخص لكم على نمطي هذه الستين سنة من التنمية، بحيث أنها تنبني على جذور وهذه الوردة تعطينا أوراق.

في الجذور أسبقية الإنسان وعيشه الكريم، le paradigme الذي يجب أن يمشي فيه المغرب، حتى وإن قلنا أن الإنسان أولا في الواقع لم نصل بعد إلى هذه الفلسفة الفعلية، أننا نعطي الأسبقية للإنسان على الرأسمال أو ما على ذلك.

المرتکز الثاني هو منظومة قيم مبنية على التعاون والتآزر والتعاضد.

المسألة الثالثة وهي عقد اجتماعي متوافق حوله ودستور ديمقراطي.

هذه الآليات أو هذه الجذور الثلاثة تعطينا الحكامة الكلية الجيدة، وهذه الحكامة الكلية الجيدة تترجم في إطار سياسات وإستراتيجيات في ساق الورد، لتعطينا في قلبها التنمية، ولكن التنمية بمواصفات ستة:

أولا النموذج التنموي الذي الذي يجب أن يبحث عنه المغرب، doit être humain إنساني، تنمية الحريات والقدرات على شاكلة Amartya sen وجودة العيش واحترام حقوق الإنسان على الطريقة الماليزية.

ثانيا أن تكون مندمجة intégrée، بمحاربة عوامل الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي واحترام الكرامة الإنسانية.

ثالثا هذه التنمية يجب أن تكون تشاركية، بمعنى ديمقراطية تشاركية وتوافقية ومشاركة الكل في اتخاذ القرار، بحيث نفعل الآليات التي تحدث عنها الدستور في إشراك المواطنين في اتخاذ القرار بشكل من الأشكال على الشاكلة السويسرية.

رابعا موقعة، وهنا يحيلني الأمر لأذكر رجل من رجالات المغرب الذي توفي، وهو «حسن زوال» (La théorie des sites) الذي مات بفرنسا واشتغل لعقود على هذه النظرية ولم نكتشفها بعد بشكل منصف، أن تكون منصفة وأن تكون مستدامة.

المحور الرابع والأخير، أول الطريق إلى التنمية سميت الحكامة الاقتصادية الانتقالية، يجب أن تشارك فيه كل الجهات حول أهداف محددة متوافق عليها وموثقة في إطار شفاف، يسمح بالمشافة دون قيد أو شرط. أعتقد بأن هذا المجال الذي فتح لنا اليوم يمكن أن نعتبره من بين المجالات التي يجب أن تفتح على الدوام، إذن يجب أن تتوفر على قيادة متبصرة ومؤسسات فعالة للرقابة والحكمة، قضاء مستقل، برلمان مبادر وفاعل، حكومة وإدارة منفتحة، تشبيك وازن للمجتمع المدني، مقاولات مسؤولة مجتمعيًا، أحزاب شعبية مؤطرة ومؤثرة ونقابات تفاوضية.



واسمحوا لي أن هذه التراتبية مقصودة، أي أننا لا يمكن أن نتجاوزها.

لأصل إلى النموذج، هناك نموذجان لنستشف منهما التطبيقات للمغرب، أخذ النموذج السويسري المتفوق عالميا في باب الابتكار والتنافسية وفي الحرية الاقتصادية أو في محاربة الفساد رغم مرتبته التاسعة، وفي التنمية البشرية رغم مرتبته التاسعة والعشرون في مناخ الأعمال، وأعطي سقف للمغرب في 2030.

سأذهب مباشرة للتطبيقات لأنه لا داعي لذكر أسرار التفوق السويسري؛

أولا مقابل سياسة الدفع عوض سياسة الجذب، والسيد نوح كان محقا حين قال أن الدولة لا يجب أن تكون دولة متضخمة، وهنا الحل أن نذهب إلى الجهوية المتقدمة كأرضية خصبة للتنمية المحلية والمبادرة الجماعية مع ربط النفقات العمومية بالمردودية المؤسساتية، إشاعة ثقافة المقاولاتية المبادرة كأساس للابتكار والإبداع، الاستمرار في جذب المؤسسات العالمية، لأنها كما تلاحظون 500 أفضل شركة متواجدة في سويسرا- بتطوير الحكامة الاقتصادية والسوق المالي الدولي، دمج مجهود المؤسسات البحثية ومختبرات البحث الخاصة واعتماد منهجية الابتكار الجماعي المفتوح open innovation، إلغاء بلقنة التعليم الإجباري بربط الأساسي والمهني والتقني وكذا العمومي بالخاص، جامعة واحدة لكل جهة كقاطرة للتنمية كما الحال في كندا، يشرف مجلسها على كل التكوينات العليا العمومية بالجهة ويمارس الوصاية على التعليم العالي الخاص بكل فروعه.

من التجربة البرازيلية التي ستكون هي الرابعة، أستقي النموذج التنموي التعاوني، بالنسبة لي التعاونيات هي فلسفة دولة وليست مؤسسات اقتصادية كما يروج لها بالمغرب، هي نمط عيش، فلسفة، فبالتالي إحداث لجنة بالبرلمان خاصة بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإخراج قانون التعاونيات لحيز الوجود، إحداث لجنة بين الوزارات لدراسة الشؤون التعاونية وتوسيع مجالات التطبيقات التعاونية لكل القطاعات واعتماد الشباك الوحيد وتبسيط مساطر إحداث التعاونيات، ثم هناك بالنسبة للمجتمع المدني لا يجب إغفال دور الاقتصاد الأخضر وجمعيات تحسيسية وتكوينية في المجال والإنتاج والاستهلاك الموسمين والمحليين بتقليل الوساطة التجارية.

## «دور الاستثمارات المهيكلّة الكبرى في إرساء أسس جهورية متقدمة»

عبد الرحمان الصديقي،  
مسؤول عن وحدة البحث للتنمية  
المستدامة والحكمة الترابية بكلية  
الحقوق بطنجة

في الحقيقة، اليوم جئت لأشارككم تأملات، وهي مراجعة لمجموعة من الأفكار دافعت عنها باستماتة ، والدكتور بودرة حاضر، وأعود به إلى ثلاث سنوات خلت، حين كنا في ورشات الجهورية، وكيف دافعت عن سيناريو معين للجهورية، وأنا الآن بصدد تركه، لأنه في إطار الربيع العربي فنموذج التنمية الذي أخذه المغرب ونماذج التنمية على مستوى العالم التي نجحت، جعلتني أدع شيئاً من قناعاتي العلمية، لأن حتى القناعات العلمية فيها كذلك جزء من السياسي. فالتأملات حول دور المشاريع المهيكلّة الكبرى في تحقيق الجهورية المتقدمة العادلة، لماذا العادلة؟

قلت قبل قليل، لما كانت لي قناعات وبعد عودتي من فرنسا كنت دائماً أقول كلمة: «لا عدالة اجتماعية من دون عدالة مجالية»، ودافعت باستماتة على هاذ المبدأ، وبعد ذلك ومع التقدم كذلك في السن وممارسة مهنة التدريس أمام طلبية السلك الثالث في مستوى التدبير المجالي إلى غير ذلك، بدأت في تطوير أو مراجعة مجموعة من أفكار.

المهم، لا أطيل عليكم، وأذهب مباشرة إلى صلب الموضوع:

ما هي الإشكالية الأساسية التي أحاول أن أعالجها اليوم؟ أي دولة نريد؟

ما هي الدولة التي لها حظوظ أن تنجح رهان التنمية بالمغرب؟

هل دولة أقل أم دولة أكثر أو دولة مشتتة على الجهات في إطار الجهورية السياسية؟ وسوف نرى بأن الجهورية السياسية جاءت كتتمة للجهورية الاقتصادية والجهورية الإدارية في زمن معين في تاريخ تطور هذا البلد العزيز.

أي دولة نريد، هل نريد دولة المردودية القصوى؟

لما رأيت التدشينات الملكية في الأخير، ولما رأيت النماذج التنموية التي نجحت في المغرب وفي العالم، وبحكم تدريسي لبعض المواد، خاصة *la gouvernance des places portières*، التدبير الحكاماتي للأقطاب الموانئية، ترسخت لي قناعة هو أنه على الدولة أن تظل، ولكن في دور آخر هو دور المنعش، حاضرة في كل مكان ولكن لا تتدخل فيما يفعله الفاعلون الحقيقيون المجتمعون والسياسيون وإلى غير ذلك، ولكن لها دور المنعش والمنسق في آن واحد، ومن أين جاءت كذلك هذه القناعة؟

حاليا، أنا بصدد الدراسة مع مجموعة من الزملاء، دراسة حول الالتقاءية والحكامات في التنمية البشرية، ولاحظنا على مستوى منطقتين اثنتين بتطوان وملوسة على أن كل الفاعلين موجودون في الميدان أو كل واحد يشغل منفردا والكل يريد الوصول وحده فلا يصل أحد.

على مستوى مثلا الجماعة القروية لموسة، فحضور وكالة تنمية أقاليم الشمال، حضور رونو، حضور الجماعات من خلال المخططات الجامعية للتنمية. الكل حاضر، والكل يلعب ولا أحد يستمع للآخر. فلا بد أن يكون هناك حضور للدولة. هذه هي الإشكالية التي قلت لكم أي سأقسم معكم تأملات أكثر مما سأعطيك نتائج.

إذا رأينا دور الدولة، فدورها من خلال المشاريع الهيكلية الكبرى، ولنصل بتأملنا إلى عهد الفراعنة، سنجد أن أطروحة Max Weber أثبتت بأن الحضارة الفرعونية قامت من خلال المشاريع الزراعية الكبرى. وعلى ذات المنحى سار تلميذه ليجد أن كل حضارات الشرق الأوسط قامت كذلك على أساس هذه المشاريع الزراعية الكبرى.

نتقدم قليلا في التاريخ إلى سنة 1929، وكيفية حدوث الأزمة مع إطلاق العنان لليبرالية المتوحشة، لأن مستويات التوازن الاقتصادي وقعت في مستوى دون الأنجع، فكان لا بد للدولة أن تتدخل سنة 1929 كما درسنا في التاريخ.

بعد خروجنا من الحرب العالمية الثانية، نرى أن الدول الأوروبية تدخلت كذلك من خلال المشاريع الهيكلية الكبرى لإنقاذ وبناء وإعادة بناء أوروبا، وسرى أنه في الوقت الحالي عادت كذلك نفس النظرية للمشاريع الهيكلية الكبرى، وإن كانت بوتيرة وبطريقة عمل مختلفة.

لأن مشروع مارشال أو لا تدخل الدولة في 1929، كان في إطار تخطيط هندسي، كما في المقاربة الحالية أي المقاربة من خلال المشاريع الهيكلية الكبرى التي لا تتم في

إطار التخطيط الهندسي، أي العمودي من فوق إلى أسفل، ولكن تحاول أن تكون من تحت إلى تحت في إطار حكاماتي وفي إطار التدبير المشاريعي، وليس في إطار التخطيط البرامجي الذي عرفناه في التخطيط السوفياتي، والذي انتهى فيه الأمل في المغرب مع المخططات الخماسية، هناك مقارنة جديدة.

إذن، التجربة الحالية للمخططات أو المشاريع الهيكلية الكبرى جاءت وبدأت تغزو العالم ونجحت بشكل كبير في الصين، لماذا؟ لأنها لها طريقة جديدة في المقاربة، وهي مقارنة مشاريعية، ولما أقول مشاريعية، أي أن لها دراسات جدوى تقوم على دراسات تقنية، دراسات مالية، دراسات وقع، إلى غير ذلك.

الموضوع الثاني، حول أي دولة نريد؟ لنرى كيف تطورت الدولة في بلدنا المغرب، فتعرفون أنه مع نهاية السبعينيات، دخلت الدولة، ليس فقط المغرب ولكن في العالم كله، في أزمة، *L'état providence en crise*، لماذا؟ لأن نظامها مبني على النموذج الكنزي والإنتاج المكثف والاستهلاك المكثف، فضعت ميزانية الدولة. الدولة لم تعد قادرة على الإيفاء بالتزاماتها أمام المجتمع، فالمغرب عرف ما عرف مع التقويم الهيكلي في سنوات السبعينات والثمانينات. وتحت إملاء الدوائر العالمية، تبين بأن الهدف الاقتصادي المحض المنشود لا يتحقق في غياب الإصلاحات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية، فجاءت الإصلاحات في المغرب، وكلنا نعرف الانفراج السياسي الذي بدأ بإطلاق سراح السرفاتي وعودة المنفيين، والذي انتهى بحكومة التناوب في أواخر التسعينيات.

قبل ذلك، كان المغرب قد حاول أن يوهنا بأنه إذا لم يكن المشكل اقتصاديا، فربما المشكل إداري، ودائما بإيحاء من المؤسسات الدولية وخاصة البنك الدولي الذي قال أنه يجب على الأهداف الاقتصادية أن تكون مقرونة بإصلاحات إدارية، فكانت اللامركزية واللاتركيز.

بعد ذلك، تبين بأنه من دون إصلاحات سياسية، الإصلاحات الإدارية لا تؤدي إلى نتيجة، وحتى الإصلاحات الاقتصادية لا تعطي نتيجة، فدخلنا ابتداء من سنة 2000 في الحكامة والحكمة الترابية، ولهذا قلنا قمنا بالسيناريو المتعلق بالجهوية، قمنا به على هذا الأساس، أن الحكامة الترابية والمؤسسية لبلورة تقسيم أو مقياس للعيش، يتمثل في الجهوية.

ماذا سيتبين لنا بعد 2010؟ تبين أن الهدف الاقتصادي وحده لا يؤدي إلى نتيجة، كذلك الإصلاحات الإدارية لوحدها لا تؤدي إلى نتيجة، وكذلك الإصلاحات

السياسية، وكذا الحكامة الترابية والمؤسسية. وتبين كذلك إذا خولنا الصلاحية لأي جهة أن تشتغل بحرية، سوف نسقط في le corporatisme ، le sectorialisme ، وهو ما يؤدي إلى تضارب وتشتت الآراء، plan émergence، plan vert ، وغيرها.

Il faut qu'il y ait une convergence ، ومن الذي سيقوم بهذا الدور؟ هو مؤسسة الدولة، وهذا ما جعلني أراجع كل الأفكار التي كنت أدافع عنها قبل مجيء الربيع العربي.

فإذن، في سنوات الثمانينيات في المغرب، كان في الحقيقة هروب للدولة أمام مسؤولياتها، وقامت بمجموعة من الإصلاحات الإدارية التي أعطت لنا اللامركزية والتي أنتجت لنا كل الجماعات الترابية المريضة بنفسها، والتي يراد منها أن تداوي.

في التسعينيات، عادت السياسات العمومية من جديد، وكانت الرياح تهب لصالحها، خاصة أن السياسيين في المغرب مع وصول حكومة التناوب ومنظومتها السياسية الإصلاحية، لأنها عوض أن تنادي بتغيير النظام أو تغيير الشيء، تطالب بإصلاحه في إطار منظور أو قالب عام، فبدأت هناك عودة جديدة للسياسات العمومية من خلال صندوق التضامن الاستعجالي، المخطط الوطني لإعداد التراب، المخططات الجماعية، إلى غير ذلك، عودة الدولة.

تلاقت الأمور في التسعينيات أو أواخر التسعينيات، وفي بداية 2000، فانطلقت الأمور، لدينا الإصلاحات الإدارية، الإصلاحات الاقتصادية التي لم تعط نتيجة دون إصلاحات إدارية، أضفنا إصلاحات سياسية، جاءت مستعجلات جديدة بخصوص قضية الصحراء، وكذلك بخصوص الإثنيات والهويات الترابية، فجئنا بالهوية السياسية، على أساس تخويلها الصبغة ذات إخراج الهويات الترابية حتى لا يطلب الأمازيغ استقلالهم، وكذا بالنسبة للصحراء وإعطائهم نوع من الحكم الذاتي. ولكن، في نفس الوقت، ذهبنا في اتجاه السياسات القطاعية: الصناعة 1، 2 et émergence 3 . في مجال الفلاحة، سرنا في مخطط المغرب الأخضر، في مجال الصيد، اعتمدنا أليوتيس، إلى غير ذلك.

قطاعيا، سلك الكل اتجاها مختلفا. وإقليميا إذا ذهبنا بالجهوية السياسية مثلما دافعت عنها شخصا منذ ثلاث سنوات، فسوف نصطدم بتضارب الآراء. إذن، ما هو البديل؟

أظن بأن الدولة يجب أن تتعزز - هذا طرحي - لكن بدور آخر، وليس بالدور المعروف، الذي كان في إطار الحكومة، والقرار يأتي من فوق في اتجاه الأسفل، والذي يمر عن طريق مجموعة من وسائل الاتصال، ونعرف بأن الحواس بنفس الدرجة التي توصل الخبر، تشوّهه حسب قيمته ودرجة إدراكها لذلك الخبر. فهنا، ترسخت لدي القناعة بأن الدولة في وقتها الحالي يجب أن تكون منعشا.

فإذا ذهبنا إلى ميناء طنجة المتوسط، نجد TMSA حاضرة كسلطة مينائية، ولكن هل هي التي تقوم بإنزال وتفريغ الحاويات؟ لا. فقط تعالين وتحترم قواعد اللعبة وتنسق عمل الفاعلين على الميدان.

لماذا ترسخت لدي هذه القناعة؟ قلت سابقا أنني سأقاسمكم تأملات أكثر مما ألقي مداخلة أكاديمية بالمفهوم الأكاديمي.

إذا رأينا خريطة توزيع الاستثمارات المهيكلية القطاعية الكبرى في المغرب حاليا، نجد أنها توزع حول سبع مجالات للتنمية، توزع حول طنجة تطوان، الناظور وجدة، مكناس، فاس....، ومن اطلع منكم على المخطط الوطني لتهيئة إعداد التراب سيقول أنها القطبية التي دعا لها المخطط.

كل المخططات المهيكلية سواء في المجال الصناعي أو السياحي أو الفلاحي وغيرها تتمحور أمام سبع مناطق في المغرب، وكأن باقي المغرب لا وجود له. تلك الجملة التي قالها أحد الفرنسيين سابقا: «Paris est le désert français»، كأن كل شيء في باريس والصحراء حولها. فعندما نلاقي الخرائط الصناعية للموارد والرأسمال والخدمات نجدها كلها تتمحور في سبع مناطق: طنجة تطوان، فاس مكناس، سلا الرباط، الدار البيضاء مراكش، أكادير، وبدرجة أقل، وهو قطب يفرض نفسه وحاضر، هو قطب خريبكة بني ملال، الذي بدأ يفرض نفسه كقطب في المغرب.

ولما تابعت التدشينات الملكية الأخيرة أود مقابلتها مع المقاربة الجديدة التي بدأت من جديد في التنمية من خلال المدن الكبرى: طنجة الكبرى، مراكش، الدار البيضاء، الرباط سلا، تطوان. هي نفسها مجالات التنمية التي اعتمدت في سنة 2000.

فالآن، أي سيناريو، أي جهوية نريد عادلة؟ هل هذا المشروع المتعلق بالجهوية الموجود لحد الساعة؟ ونتمنى أن تخرج كل القوانين المؤطرة للجهوية في أسرع الآجال، ويمكن القول أنه إذا تم تعطيلها، سيكون أحسن، فهي تطرح للمساءلة كل نظريات النمو والتنمية الحالية.

فإذا رأينا هذا المشروع حول الجهوية في المغرب سنجد 12 جهة، ولكن 7 من الأقطاب الصناعية حاضرة، أما الجهات الأخرى فهل هي مناطق وجهات الفقر؟ جهات التهميش؟

كنت أتمنى أن يكون الوزير الصديقي حاضرا. وأنا كمتخصص في الهياكل والديناميكية المكانية، عندما نرى أحياء الضحى مثلا في طنجة ومدن داخل مدينة تبني في ظرف خمس سنوات، أتساءل عن أي نموذج للتنمية سنقدمه في إطار هذه الجهوية؟

ستسألونني عن طرحي الحالي، وقد كنت سابقا تبنيت سيناريو يضم 11 جهة. الآن أقول في تناسق مع فكرتي أن الدولة يجب أن تظل وتترسخ في دور مغاير، فأطالب بتقليل عدد الجهات حتى تلعب دورها الجامع والموزع والمنسق كذلك، ولكن في دور آخر. فإذا ذهبنا في هذا التوجه الحالي، أظن - وهذه قناعة ترسخت لي - بأنه سندهب حسب ما قال دوركايم إلى le corporatisme و le sectorialisme. وهذا أكبر عيب للمجتمع المعاصر.



## «من أجل رؤية متحررة لإنتاج صيغ متجددة للأنموذج التنموي المغربي»

محمد تملدو،

الرئيس المؤسس لشبكة البراليين العرب

عنوان مداخلتي هو «من أجل رؤية متحررة لإنتاج صيغ متجددة لنموذج تنموي مغربي»، وإذا سمحتم سأقوم بوقفه قصيرة جدا في قراءة عنوان هذه المداخلة، فأطرح سؤالاً: لماذا رؤية متحررة؟ رؤية متحررة، لأن هذه الرؤية هي محكومة بأن تكون متأصلة بالضرورة وغير مستوردة، لماذا؟ لأننا أمام إنسان مغربي، ولأننا أمام واقع مغربي ولأننا أمام تراكمات فكرية وحضارية مغربية.

إذن نحن ملزمون بالتحدث عن رؤية متحررة عن سائر الرؤى التي يمكن أن تستورد، وهذا ما تأكد هذا الصباح حينما ألح العديد من المتدخلين على أن قضية الأنموذج هي قضية خاصة بكل شعب، كل أمة في وقت محدد وفي زمن محدد. لماذا صيغ متجددة؟

لأن طبيعة الأنموذج أن يكون غير ثابت، فصفة التجدد هي صفة ملتصقة بطبيعة المفهوم وبطبيعة المدرك، وهذه الصيغة التي هي غير ثابتة هي أيضا خاضعة لتحولات الإنسان وتحولات محيطه، والكل يعلم أن النموذج الاقتصادي وقوته إنما تكمن في قابليته للتطور، فأني نموذج اقتصادي غير قابل للتطور هو محكوم عليه بالزوال وبالإفلاس، فهذه - إذا أردتم - هي بعض عناصر فهم هذا العنوان الذي اخترته لمداخلتي «من أجل رؤية متحررة لإنتاج صيغ متجددة لأنموذج تنموي مغربي».

منهجية التناول التي سأتبناها، إذا سمحتم، ستكون ملاحظة واحدة من حيث الشكل وسأقترح عليكم ملاحظتين حول المنهج، وثلاث ملاحظات من حيث العمق، لأخلص إلى أربع توصيات بمعنى ترتيب رقمي سهل.

أما الملاحظة الشكلية فهي تتعلق بالطابع اللغوي المحض للأنموذج والنموذج. نعلم جميعاً أننا بصدد الحديث عن *paradigme* مفهوم جديد عن اللغة العربية، وأكاد أقول أنه جديد على الممارسة الفكرية التنموية الإصلاحية في العديد من المجتمعات، وهو غير النموذج، لأن النموذج هو *le modèle*، طبيعة النموذج أن

يكون نهائيا وأن يطرح للاستثناس أو للإقتداء أو للتطبيق كما هو، وقد يختلط مفهوم النموذج في المجال الذي نتحدث عنه بمفهوم السياسة، حينما أقول le modèle économique أو أقول la politique économique في المغرب، لا أستطيع أن أميز ملامح الفرق بين النموذج بالمعنى الأول وبالمعنى الثاني، بينما حينما أتحدث عن le paradigme وهو الذي اخترت له لفظة النموذج حتى يقع الفرق بين مفهومين، فإنني أتحدث عن شيء آخر قد يقود من قبيل القرابة العائلية للنموذج ولكنه أكثر من النموذج.

ذلك أن النموذج هو في حقيقة الأمر يقصد به مجموعة من القيم ومن النظريات تجتمع حولها مجموعة من المفكرين والمختصين ليتوافقوا حول قراءة معينة للواقع، حول تحديد الأسئلة التي يفرضها أو تفرضها قراءة هذا الواقع وحول تحديد الآفاق التي تريدها للمستقبل، وأخيرا حول نوعية التغيير الذي نقترحه للوصول إلى هذه الآفاق، وبهذا يصبح النموذج هو نوع من تركيبة تشمل العديد من النظريات، فالنموذج هو أشبه إلى métathéorie وليس نظرية محددة ولا رؤية محددة، وأكثر من هذا كله هو بعيد كل البعد أن يكون نموذجا محدودا من حيث الموصفات ومن حيث التعاطي مع تطبيقه.

هذه هي الملاحظة الشكلية الأولى، ورأيت أنه لا بد من توضيحها حتى نعرف الاتجاه الذي نريد أن نوجه فيه المناقشة، وبطبيعة الحال أنا مازلت ألح على أن التعاطي مع النموذج التنموي هو تعاطي جديد، وبالتالي فلا بد أن نتوافق حول العديد من الأشياء التي تتعلق بشرحه وبالتعاطي معه.

أمر الآن إلى الملاحظتين المتعلقتين بالمنهج، الملاحظة الأولى وأبدؤها بسؤال وأنهىها بتساؤل.

السؤال هو: هل المغرب يعيش مناخا يستلزم اعتماد الوتيرة السريعة للتغيير لأننا نتحدث عن التغيير، و le paradigme الغاية منه هو أن نحدث تغييرا ونحدث إصلاحا. سؤالي المطروح هو: هل المغرب في حاجة إلى نموذج للتغيير بوتيرة سريعة أم بوتيرة متدرجة؟ هذا السؤال يحيلني على نظريتين معروفتين. النظرية الأولى، وتقول أن الإصلاح يجب أن يكون بالتدرج وبالتدريج. النظرية الثانية وهي التي تقول بضرورة اعتماد التغيير السريع حينما تكون الظروف الاجتماعية لا تسمح بالانتظار، هذه النظرية اعتمدت في بولونيا وأعطت نتائج.

المغرب بدأ مسلسل الإصلاح مبكرا. سياسيا، أقول أن المغرب بدأ التعددية منذ النصف الثاني من الستينات، والآن بعد ستة عقود يصعب علينا جميعا أن نجزم

بأن المغرب بلد ديمقراطي بمواصفات الديمقراطية للبلدان الديمقراطية، لماذا؟ لأن الديمقراطية ليست إجراء عمليا وليست أمرا. الديمقراطية صيرورة للإنسان، فديمقراطية صناديق الاقتراع ليست ديمقراطية، الديمقراطية هي حرية الاختيار، هي مسؤولية الفرد، هي اختيار الفرد، وهي الأشياء التي تأتي مع هاذين العنصرين الأساسيين، لذلك فالسؤال المطروح هنا: هو لماذا تأخر المغرب عن استكمال الإصلاح المؤدي إلى التنمية بالرغم من اعتماده التعددية السياسية وتطوره في المجال السياسي وبالرغم من كونه اعتمد سياسة التقويم الهيكلي، بكل ما أعطته هذه السياسة ومنحته من آلام وغير ذلك، واستطاعت أن تضع المغرب في سكة التحرر الاقتصادي؟ ومع ذلك لا يمكن اليوم أن نقول أن هذه السياسات ترجمت على أرض الواقع بالنسبة للمواطن المغربي، فالمواطن المغربي يذكر هذه الأشياء وكأنها من تاريخ ينتمي ربما لجهات أخرى، لأن هذه السياسات كلها لم تعد عليه بالنفع المباشر.

التساؤل حول: هل نعتمد نظرية التغيير السريع أو الإصلاح السريع أو نظرية الإصلاح المتدرج؟ التساؤل المطروح اليوم هو: ألا يمكن في هذا الظرف الذي نعيشه وفي ظل هذه الإخفاقات على مستوى ترجمة وبلورة التطور عند المواطن المغربي، ألا يمكن التفكير في صيغة مزدوجة بين النظرية المتدرجة والنظرية السريعة لإصلاح العلاقة مع المواطن وإعطاء صورة حقيقية لهذا التغيير بالنسبة للمواطن المغربي؟

الملاحظة الثانية في هذا الباب تهم طبيعة العلاقة بين المؤسسات، تحدث الإخوان وتحدث صديقي نوح عن دور المؤسسات، ولكن هل تتمثل حقيقة المؤسسات حينما نتحدث عن الأنموذج التنموي؟ الواقع هو أن الحديث عن المؤسسات هو حديث عن نوعين من المؤسسات: مؤسسات مباشرة ومؤسسات غير مباشرة. أما المؤسسات المباشرة فهي تلك التي تهتم بقواعد وطرق تنفيذ هذه القواعد، وهي مهمة بطبيعة الحال، لأنها تمكن الدولة أو البلد من أن تكون له مؤسسات القضاء، مؤسسة محاربة الرشوة، العديد من المؤسسات التي تدخل في هذا المجال، ولكن النوع الثاني من المؤسسات في اعتقادي أهم بكثير من المؤسسات الغير المباشرة، لأنها تتعلق بأسلوب العمل الذي تمليه علينا القيم التي نحملها والتقاليد التي نتبناها والمعتقدات التي نقول بها، وهذه أشياء بغاية الحساسية. ثم إن هذه الأشياء لا يمكن أن يضبطها الإنسان أو أن يتيقن منها، فكل شخص له قناعاته، له معتقداته، له ثقافته، له ميله إلى هذا الجانب أو إلى ذلك الجانب، ولا يمكن للتنمية أو للتغيير أن يتم، وهذه هي المعادلة الخطيرة جدا، إلا إذا كان هناك انسجام بين المؤسستين، فمادام الانسجام بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الغير الرسمية غير حاصل، فإنه من الصعب - إن لم نقل من المستحيل - أن يتم هناك إصلاح، لذلك فالمرغوب فيه ونحن نتحدث عن مؤسسات

هو أن يكون هناك تكامل وانسجام، وفي أحسن الأحيان أن يكون هناك تنافس بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات الغير الرسمية من أجل الوصول إلى المبتغى.

أنا مضطر أن أسرع لأنني لم أصل لثلث المداخلة، أعتقد أنني سأنتهي هذا الموضوع المتعلق بالمنهج وأمر إلى الموضوع المتعلق بملاحظات من حيث العمق.

الملاحظات من حيث العمق، في الواقع أنها صادمة، لماذا لم نستطع لحد الآن أن نضع رؤية موحدة للمشارك الطبيعي للإنسان المغربي؟ هذا سؤال خطير جداً، فنحن نتحدث الآن عن أشياء جميلة جداً، عن أنموذج التنمية، ولكن هل استطعنا أن نتفق على ذلك المشترك الطبيعي للإنسان المغربي بجميع حساسياتنا، بجميع ميولاتنا إلى آخره، لم نستطع، مع العلم أننا نعرف ونذكر أن قصة نجاح الدول هي قصة نجاحات الأشخاص، وقصة نجاح أمريكا هي قصة نجاحات أشخاص في أمريكا، وتطور أمريكا اعتمد بالأساس على نجاح شخصين أساسيين: أحدها يسمى ADAM SMITH والثاني يسمى THOMAS GEFERSON، الأول ابتدع نظرية، سوف أقف عليها لبعض الوقت، هي البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، وأدرك أن ثروة الأمم لا يمكن أن تتم إلا إذا استطاع كل فرد في هذه الأمة أن يكون حراً في أن يستعمل عقله وملكانه وقدراته في أن ينتج قوته، ثم بالتالي أن يتعاون وبصفة إرادية من أجل تحقيق هذا المبتغى العام للناس.

هذه النظرية بالذات التي حققت طفرة في أمريكا، سبق العالم العربي إليها والمغرب بصفة خاصة من خلال فكر ابن خلدون، ولكن مع الأسف الشديد حينما دفنا ابن خلدون، دفناه بفكره وبعلمه، فاستعملنا معه ما يستعمله المصريون حينما يدفنون الموميا، يعني الفراعنة، مومأنا ابن خلدون، أي دفناه ودفنا معه الأشياء الغالية التي أتى بها، وانتهينا.

THOMAS GEFERSON هو محرر وثيقة الاستقلال الأمريكي واعتمد في وثيقته على التركيز على أن الإنسان لا يمكن أن يعتبر إنساناً إلا إذا تمتع بحقوقه الطبيعية، حريته وكرامته إلى آخره، مع الأسف الشديد نحن أخطأنا حينما لم نعد إلى تاريخنا وحينما ندرك الناس الذين ذهبوا لأمريكا من جميع أصقاع العالم واستطاعوا أن يحصلوا على الثروة، لم يجدوا الذهب في أرصفة الشوارع، ولكنهم وجدوا شيئاً واحداً هو إمكانية استعمال حريتهم ثم المناخ الذي يشجع على ذلك.

الملاحظة الثانية هو أن هناك ترابطاً عضوياً بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، وما دما لم نخلق هذا الترابط بين السياسي والاقتصادي وبين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية فنسئل بعيدين عن التغيير وعن التنمية، وسأقرأ عليكم فقرة

قصيرة جدا قالها أحد الأشخاص المعروفين، وسأقول اسمه بعد أن أنهي هذه الفقرة، قال: «إن قلبي يميل إلى وسط اليسار، ولكنني بالرغم من ذلك كنت أدرك دائما أن النظام الاقتصادي الوحيد الذي يمكن اعتماده هو اقتصاد السوق، فهو الاقتصاد الطبيعي الوحيد والمنهج الذي يحمل معنى والذي باستطاعته أن يجلب الثروة والرخاء لأنه الوحيد الذي يعكس طبيعة الحياة ذاتها»، هذا الشخص هو VACLAV HAVEI و الذي استطاع بذلك أن يؤمن بأن التنمية هي فوق القنوات السياسية.

أمر إلى التوصيات وسريعا جدا، أقول على أن من خلال كل هذا يمكن أن أخلص إلى ما يلي:

• أولا: لا بد من القطع مع نموذج الدولة المثخنة الذي تحدث عنها صديقي L'Etat obèse الدولة المثخنة والدولة المتخمة، لا يمكن أن تسير ما يمكن إلا أن تقبع في مكانها وتنتظر من يأتيها بالقوت وهذا القوت يأتيها من الضرائب، يأتيها من الريع، يأتيها من الأشياء الكثيرة، ومع الأسف لا يمكن إلا أن تنعكس سلبا على المواطن الحر؛

• التوصية الثانية: لا بد من استكمال أسس الحرية الاقتصادية وربطها بالحرية السياسية، وهذا بطبيعة الحال له مخارجه، لابد من تحديد أدوار الدولة في أنموذج تنموي جديد، لا بد من تعزيز دولة الحق والقانون، لا بد من تكريس الاستقلال الفعلي للقضاء، ولا بد من إعادة النظر في القوانين المنظمة لسوق العمل، عوامل الإنتاج ومناخ العمل؛

• التوصية الثالثة: هي ربط الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية كما أسلفت وجعلهما ينطلقان من حرية الإنسان بما يضمن للمواطن المغربي التصرف الحر في ملكاته وفي حريته وفي الاختيار الحر. أذكر هنا على أن علم الاقتصاد هو علم الاختيار، كما أن علم الاجتماع هو علم البحث في الأسباب التي تجعل الإنسان يلجأ إلى الاختيار، فمتى ما وجدنا الاختيار وجدنا معه..؛

• التوصية الأخيرة هي إيجاد أرضية للتوافق حول القيم الجوهرية المؤسسة للنموذج التنموي، وهذه القيم الجوهرية مهمة بالنسبة للنموذج التنموي المغربي لماذا؟ لأننا مازلنا نستحضر صراعات حول وضعية المرأة، التي حركت البلد في وقت من الأوقات، نستحضر الآن نقاشات حول الحرية الفردية، هل يجب أن تتجاوز هذا الحد أم أن تقف عند ذلك الحد، هذه القيم لا بد أن نتوافق حولها، لكي نمر إلى بناء صياغة متحررة ومتجددة للنموذج المغربي.



جانب من الحضور في أشغال الجلسة الافتتاحية  
بقاعة الجلسات بمجلس المستشارين